

جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد التنمية

## الموضوع:

دراسة قياسية واقتصادية لأثر تغير سعر الصرف على  
ميزان المدفوعات في الجزائر

تحت الإشراف الدكتور  
كفيف محمد بن عودة

من اعداد الطالب  
مخازني طيب

### لجنة المناقشة

رئيسا

مقررا

مناقشا

مناقشا

أستاذ التعليم العالي بجامعة وهران

أستاذ محاضر - أ- جامعة وهران

أستاذ محاضر - أ- جامعة وهران

أستاذ محاضر - أ- جامعة وهران

البروفيسور بن باير حبيب

الدكتور كفيف محمد بن عودة

الدكتور فقيه عبد الحميد

الدكتور معمر بلخير

السنة الجامعية 2012/ 2013

## إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى القلب الرحيم الذي رعاني  
بعطفه وحنانه منذ الصغر ، فبعث بي إلى شاطئ العلم  
والإيمان ، ثم سار بي إلى طريق الاستقامة والكرامة ،  
وألبسني ثوب المعرفة لأكون معطاء في خدمة المجتمع  
إلى أمي الحنونة وأبي العزيز حفظهما الله وأطال في  
عمرهما ، إلى الإخوة الحبيب ، يوسف ، عيسى ،  
مصطفى ، عائشة ، والعالية إلى خالي بـوعبدالله  
وعمي العيد ، وإلى زوجتي وأبنائي عبد الحميد وإبراهيم  
وإلى كل من يعرف الطيب مخازني .

# كلمة شكر

ننقدم بقلب شاكر ونفس خاضعة للذي أهدانا العقل  
وفضلنا على سائر المخلوقات ، للمولى عزوجل  
، ثم أتقدم بشكري الجزيل وتقديري الكبير إلى  
الأستاذ المشرف الدكتور " **كيف محمد بن عودة** "  
على توجيهاته ونصائحه القيمة ، كما لا أنسى  
أن أتقدم بشكري إلى أساتذتنا دون استثناء من  
الابتدائي إلى ما بعد التدرج وفي الأخير إلى كل من  
ساعدني على إنجاز هذا العمل المتواضع

# خطة البحث :

الإهداء

كلمة شكر

13-10.....	المقدمة
14.....	الفصل الأول : عموميات و تعاريف حول سعر الصرف
15.....	مقدمة الفصل
16.....	1- سعر الصرف
16.....	1-1- تعريف سعر الصرف
17.....	1-2- أنظمة أسعار الصرف
17.....	1-2-1 أنظمة الصرف وفق تصنيف صندوق النقد الدولي لسنة 1978
18.....	أ- أنظمة الصرف المربوطة (الربط بعملة واحدة)
18.....	ب- أنظمة ذات مرونة محدودة (العائمة)
20.....	1-2-2 أنظمة الصرف وفق تصنيف صندوق النقد الدولي لسنة 1998
20.....	1-2-3 أنظمة الصرف وفق تصنيف ليفي يوياتي وفيدريكو ستورز نجر
23.....	1-3 أنواع أسعار الصرف
23.....	1-3-1 سعر الصرف الاسمي
24.....	1-3-2 سعر الصرف الحقيقي
25.....	1-3-3 سعر الصرف الفعلي
26.....	أ- المفهوم الثنائي لأسعار الصرف الفعلية
27.....	ب- مفهوم سعر الصرف الفعلي متعدد الأطراف
29.....	2- نظريات ونماذج وسياسات سعر الصرف

- 2-1-1- النظريات المفسرة لسعر الصرف ..... 29
- 2-1-1-1- نظريات تعادل القوة الشرائية ( P.P.A ) ..... 29
- أ- الصيغة المطلقة ..... 29
- ب- الصيغة النسبية ..... 30
- ج- الصيغة النقدية ..... 31
- د - الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية ..... 34
- 2-1-2- نظرية المروونات ..... 35
- 2-1-3- نظرية تعادل معدلات الفائدة ..... 38
- أ- سعر الصرف الآجل ..... 38
- ب- سعر الصرف العاجل (الآني) ..... 38
- ج- عرض نظرية تعادل أسعار الفائدة ..... 39
- د- تقييم نظرية تعادل أسعار الفائدة ..... 40
- 2-1-4- نظرية كفاءة سوق الصرف ..... 40
- 2-1-5- نظرية الأرصدة ( حالة ميزان المدفوعات ) ..... 41
- أ- الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ..... 41
- 2-1-6 - نظرية مستوى الإنتاجية ..... 42
- 2-2- النماذج القياسية المحددة لسعر الصرف ..... 42
- 2-2-1- النماذج النقدية ..... 43
- أ- النموذج النقدي ذو الأسعار المرنة ..... 43
- ب- النموذج النقدي ذو الأسعار غير المرنة ..... 44
- 2-2-2- نماذج الأسواق المالية ..... 50
- أ- نموذج اختيار المحفظة ..... 50
- ب- نموذج ذو آثار الثروة ..... 52
- 2-2-3- نموذج "ماندل - فلمنج" ..... 52
- أ- الإشكالية ..... 52

- ب- الفرضيات القاعدية ..... 53.....
- 2-3- سياسات سعر الصرف ..... 56.....
- 2-3-1- تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ..... 56.....
- 2-3-2- أثر تغيرات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية ..... 58.....
- أ- أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري ..... 58.....
- ب- أثر تغير سعر الصرف على ميزان رؤوس الأموال ..... 60.....
- ج- أثر تغير سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام ..... 61.....
- 2-3-3- سياسة الرقابة على الصرف ..... 63 .....
- أ- آثار الرقابة على الصرف ..... 65.....
- 66..... خلاصة الفصل
- 67..... الفصل الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات**
- 68..... مقدمة الفصل
- 1- ميزان المدفوعات ..... 69.....
- 1-1- تعريف ميزان المدفوعات وعناصره ..... 69.....
- 1-1-1- تعريف ميزان المدفوعات ..... 69.....
- 1-1-2- عناصر ميزان المدفوعات ..... 73.....
- 1-2- أهمية ميزان المدفوعات والعوامل الاقتصادية المؤثرة فيه ..... 75.....
- 1-2-1- أهمية ميزان المدفوعات ..... 75.....
- 1-2-2- العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات ..... 76.....
- أ- التضخم ..... 76.....
- ب- معدل نمو الناتج المحلي ..... 76.....
- ج- الاختلاف في أسعار الفائدة ..... 76.....
- د- سعر الصرف ..... 77.....
- 1-3- هيكل ميزان المدفوعات ..... 77.....
- 1-3-1- السلع والخدمات ..... 77.....

- أ- السلع ..... 77
- ب- الذهب غير النقدي ..... 78
- ج- السفر إلى الخارج ..... 78
- د- النقل ..... 78
- هـ- التأمين ..... 78
- و- دخول الاستثمارات ..... 79
- ز- العمليات الحكومية ..... 79
- 1-2-3- الهبات والتعويضات ..... 80
- أ- الهبات الخاصة ..... 80
- ب- الهبات العامة ..... 80
- 1-3-3- رأس المال والذهب النقدي ..... 80
- أ- القطاع الخاص ..... 81
- ب- القطاع العام ..... 81
- 2- أوضاع ميزان المدفوعات ..... 82
- 2-1- الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات ..... 82
- 2-1-1- حالات ميزان المدفوعات ..... 82
- أ- حالة التوازن في ميزان المدفوعات ..... 82
- ب- حالة الفائض في ميزان المدفوعات ..... 83
- ج- حالة العجز في ميزان المدفوعات ..... 83
- 2-1-2- أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات ..... 84
- أ- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية ..... 84
- ب- التضخم المحلي ..... 85
- ج- تدهور الميزة النسبية للصادرات ..... 85
- د- أسباب هيكلية ..... 85
- هـ- أسباب دورية ..... 86

86.....	و- الظروف الطارئة
86.....	2-1-3- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات
86.....	أ- الاختلال العرضي
87.....	ب- الاختلال الموسمي
87.....	ج- الاختلال النقدي
87.....	د- الاختلال الدوري
87.....	هـ- الاختلال الاتجاهي
87.....	و- الاختلال الهيكلي
87.....	2-2- تقييم حجم الاختلال في ميزان المدفوعات
88.....	2-2-1- الميزان الصافي للسيولة
90.....	2-2-2- الميزان الشامل للسيولة
91.....	2-2-3- الميزان الأساسي
93.....	2-3- علاج الاختلال في ميزان المدفوعات
93.....	2-3-1- تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق
93.....	أ- النظرية التقليدية ( التوازن عن طريق الأثمان )
96.....	ب- النظرية الكينزية (التوازن عن طريق الدخل)
99.....	ج- التوازن عن طريق التدفقات المالية
100.....	2-3-2- تدخل الدولة وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات
103.....	خلاصة الفصل
<b>104.....</b>	<b>الفصل الثالث : أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات</b>
105.....	مقدمة الفصل
106.....	1- تخفيض قيمة العملة الوطنية على ميزان المدفوعات
106.....	1-1- مرحلة قبل التخفيض
109.....	2-1- مرحلة التخفيض
111.....	3-1- تخفيض قيمة العملة الوطنية في ظل انخفاض مرونة عرض الإنتاج الوطني



- 1-3-1- أثر انخفاض مرونة عرض المنتجات المحلية للواردات على الطلب على النقد الأجنبي ..... 111
- 1-3-2- أثر انخفاض مرونة عرض الإنتاج الوطني ( الصادرات ) على عرض النقد الأجنبي ..... 111
- 1-4-4- أثر تخفيض قيمة العملة على الاقتصاديات النامية ..... 112
- 1-4-1- أثر تخفيض قيمة العملة بالنسبة للصادرات ..... 112
- أ- مرونة كافية للطلب الخارجي على صادرات الدولة ..... 113
- ب - ثبات مستوى الأسعار المحلية ..... 113
- 1-4-2- أثر تخفيض قيمة العملة بالنسبة للواردات ..... 114
- أ- مرونة كافية من الطلب الداخلي على الواردات ..... 114
- ب - مرونة كافية للعرض الخارجي للواردات ..... 114
- 1-5-5- أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الجاري وميزان العمليات الرأسمالية... 115
- 1-5-1- أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الجاري..... 115
- أ- أثر التخفيض على الميزان التجاري..... 115
- ب- أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات غير المنظورة..... 117
- 1-5-2- أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية..... 118
- 1-6-6- أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الكلي..... 121
- 1-6-1- تحليل وضعية ميزان المدفوعات..... 121
- 1-6-2- أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات..... 122
- 1-7-7- برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية..... 123
- 1-7-1- برنامج الاستعداد الائتماني الأول ( 1989 - 1991 ) ..... 124
- 1-7-2- تقييم البرنامج الاستعدادي ..... 124
- 1-8-8- برنامج التعديل الهيكلي 1994 - 1998 ..... 125
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما قبل 1994..... 125

8-1-2-	محتوى اتفاقية الإصلاح الاقتصادي الموسع مع صندوق النقد	127
	الدولي (94-98).....	127
2-	التقلبات العالمية في أسعار الصرف وأثارها على ميزان المدفوعات.....	129
2-1-	تقلبات سعر صرف الأورو وتأثيرها على ميزان المدفوعات.....	129
2-1-1-	تأثير تقلبات سعر صرف الأورو على الميزان التجاري.....	129
أ-	تأثير تقلبات صرف الأورو على الواردات الجزائية.....	130
ب-	أثر تقلبات سعر صرف الأورو على الصادرات.....	131
2-1-2-	تأثير تقلبات صرف الأورو على المديونية.....	132
2-1-3-	أثار تقلبات سعر صرف الأورو على احتياطي الصرف.....	133
2-2-	انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار وتأثيره على ميزان المدفوعات....	134
2-2-1-	تحليل وضعية القيمة الحقيقية للدولار الأمريكي.....	134
2-2-2-	تأثير انخفاض القيمة الحقيقية للدولار على ميزان المدفوعات.....	134
	خلاصة الفصل .....	136
	<b>الفصل الرابع : الدراسة القياسية.....</b>	<b>137</b>
	مقدمة الفصل .....	138
1-	دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية.....	139
1-1-	اختبار الإستقرارية .....	139
1-1-1-	المسار من النوع "Trend stationary".....	140
1-1-2-	المسار من النوع "DS".....	140
1-2-	اختبار الجذر الأحادي : ( UNIT ROOT ).....	141
1-2-1-	اختبار ديكي و فولر.....	142
1-2-2-	اختبار ديكي و فولر الصاعد.....	143

146.....	2- التكامل المتزامن : Cointegration
146.....	تعريف التكامل المتزامن
146.....	2-2- خصائص درجة تكامل سلسلة زمنية
147.....	2-3- شروط التكامل المتزامن
147.....	2-4- نموذج تصحيح الأخطاء
147.....	2-4-1- نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الخطأ
148.....	2-4-2- نموذج تصحيح الخطأ من شكل المتوسطات المتحركة
149.....	2-5- اختبار التكامل المتزامن
149.....	2-5-1- الاختبارات المتعلقة ببواقي النموذج المقترح
149.....	أ- اختبار DICKEY – FULLER
150.....	ب- اختبار " WATSON DURBIN "
150.....	2-5-2- الاختبارات المتعلقة بتقدير رتبة التكامل المتزامن
150.....	أ- اختبار " JOHANSEN "
151.....	2-6- تقدير علاقات التكامل المتزامن
151.....	2-6-1- طريقة ENGLER و GRANGER بمرحلتين
151.....	أ- حالة شعاع وحيد
152.....	ب- حالة وجود عدة أشعة
154.....	2-7- سببية غرانجر " GRANGER "
155.....	2-7-1- الاختبار بنموذج تصحيح الأخطاء
156.....	3- الدراسة التطبيقية
157.....	3-1- اختبار الجذر الأحادي : ( UNIT ROOT )
161.....	3-2- اختبار التكامل المتزامن
161.....	3-2-1- تحديد درجة التأخر
162.....	3-2-2- اختبار التكامل المتزامن
167.....	3-3- اختبار العلاقات السببية

167.....	" GRANGER " اختبار سببية
168.....	دراسة العلاقة السببية
172.....	تحليل دوال الاستجابة
173.....	خلاصة الفصل
176 - 174.....	الخاتمة
191 - 177.....	الملاحق
199 - 192.....	قائمة المراجع

المقدمة :

أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم ، مستفيدة من التطور الهائل في وسائل الاتصال العالمية ، التي تسهل المبادلات التجارية والمالية بين الدول ، وترتب عن قيام هذه العلاقات والتبادل بين الدول إلى ارتباطها ببعضها البعض بعلاقات دائنة ومدينة ، لذلك فمن أهم المشكلات التي تثيرها العمليات الاقتصادية بين الداخل والخارج خاصة بعد انهيار نظام " بريتون وودز " واتجاه العديد من الدول إلى تعويم عملاتها ، مشكلة العلاقة بين العملات الوطنية والعملات الأجنبية ، وطرق تنظيم هذه المدفوعات لمعرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يجب دفعها للخارج وما على العالم الخارجي دفعه لهذه الدولة ونظراً لتأثير قوى سوق العملات على مدفوعات الدولة للخارج ، ومنتجاتها منه فإن هناك علاقة بين توازن المدفوعات وقوى سوق العملات ، أي أن هناك علاقة بين سعر الصرف والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.

تسعى العديد من الدول النامية التي تعاني من إختلالات حادة على مستوى الاقتصاد الكلي أي التوازنات الداخلية و الخارجية إلى إعادة النظر في تقييم عملاتها مقابل العملات الأخرى للحد من هذه الاختلالات ، والجزائر باعتبارها بلد نامي عانى اقتصادها من أزمة حادة أدت إلى إختلالات كبيرة في التوازنات الكلية ناتجة عن انخفاض أسعار النفط ، تؤكد من خلالها بلوغ النموذج المتبع ( نموذج التنمية الاقتصادية ) خلال عقدين من الزمن ومحدوديته ، مما استوجب إصلاحات جذرية على الصعيد الداخلي و الخارجي ، أي أن الإجراءات المتبعة استهدفت تحقيق الاستقرار الداخلي وكان لابد أن تتبعها إجراءات لتحقيق التوازن على المستوى الخارجي لذا كانت سياسة تخفيض العملة الوطنية تصب في هذا الاتجاه أي تحقيق التوازن الخارجي من خلال رفع حجم الصادرات والحد من الواردات كما أن تدهور القيمة الحقيقية للدولار وظهور العملة الأوروبية الموحدة " اليورو " وتقلبات صرفها مقابل الدينار من جهة و مقابل الدولار من جهة أخرى يطرح عدة تساؤلات حول تأثيرهما على التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) ، نظراً لطبيعة بنية التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على صادرات النفط المسعرة بالدولار الأمريكي بينما يتم تسوية قيمة غالبية الواردات بالعملة الأوروبية " اليورو " ، باعتبار أن قرابة 70 % من الواردات تأتي من منطقة " اليورو " .

## \*إشكالية البحث:

أن الإشكالية التي يعالجها هذا البحث يمكن صياغتها في سؤال جوهرى ما هو اثر  
تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين  
1966-2008 ؟

و للإحاطة بكل جوانب الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بسعر الصرف ؟
- ما هو مفهوم الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات ؟
- ما هو اثر تخفيض العملة الوطنية على ميزان المدفوعات ؟
- ما هي نتائج عملية تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر ؟
- هل يمكن أن يكون سعر الصرف وسيلة فعالة في تسوية العجز في ميزان  
المدفوعات سواء من خلال سياسة تخفيض العملة أو سياسة الرقابة على الصرف ؟

## فرضيات البحث:

\*كلما كان سعر الصرف مرتفعا كلما كان العجز في ميزان المدفوعات.

\*أي تغير في سعر الصرف يكون سببا في تغير الكتلة النقدية .

## أهمية البحث:

تستمد أهمية هذه الدراسة من الاهتمام المتزايد لدراسة سعر الصرف  
وميزان المدفوعات أو دراسة سعر الصرف كوسيلة لتصحيح عجز ميزان المدفوعات ،  
حيث يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية ، وأداة من أدوات التحليل  
الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير ، و النتائج التي يمكن أن  
تتجم عن إهمال وضعيته من مشاكل تعيق السير الحسن للاقتصاد خاصة في البلدان  
المتخلفة التي تميز موازين مدفوعاتها إختلالات كبيرة ، كما أن سعر الصرف حظي هو  
الأخر باهتمام كبيرة من قبل الدول ضمن سياستها النقدية و في البرامج الإصلاحية  
كوسيلة لتنشيط الصادرات و الحد من الواردات خاصة وانه يجسد أداة الربط بين  
الاقتصاد المحلي وباقي الإقتصادات ، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص  
الموارد بين القطاعات الاقتصادية وتكلفة الموارد المستوردة ، لجأت الجزائر لاستخدام

سعر الصرف لاستعادة التوازن الخارجي من خلال رفع سعر صرف العملة الوطنية ، فضلا عن أن التقلبات العالمية في أسعار الصرف خاصة بعد ظهور العملة الأوروبية " اليورو" التي أصبحت تنافس الدولار ، وتؤثر على اقتصاديات البلدان المرتبطة بالمنطقة من ثم على توازنها الخارجية خاصة الدول المصدرة للنفط مثل الجزائر .

### **منهج الدراسة :**

تقتضي طبيعة البحث استخدام مجموعة من الأدوات المنهجية المتكاملة والمتناسقة ، ومنها المنهج التاريخي ، والمنهج الوصفي التحليلي ، والمنهج الإحصائي القياسي .

### **\*أدوات الدراسة:**

تتمثل أدوات الدراسة المستخدمة في هذا البحث في بعض الإحصائيات الواردة عن ميزان المدفوعات الجزائرية و سعر صرف الدينار الجزائري.

كما اعتمدت الدراسة على أدوات التحليل الكلي نظرا للصيغة الكلية للموضوع

الاستعانة بمجموعة من المراجع .

### **\*خطة البحث :**

يحتوي البحث على أربعة فصول، ثلاثة فصول نظرية و فصل تطبيقي قياسي:

الفصل الأول : الذي حاولنا من خلاله التطرق إلى عموميات و تعاريف سعر الصرف

وكذا أنظمة الصرف المختلفة وأهم النظريات المفسرة لسعر الصرف فضلا عن النماذج

القياسية المحددة لسعر الصرف .

وفي الفصل الثاني: تطرقنا إلى الاختلال في ميزان المدفوعات ، موضحين تعريف ميزان

المدفوعات واهميته وأهم العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه ، وكذا أوضاع ميزان

المدفوعات.

وفي الفصل الثالث: تناولنا دراسة اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات ، وذلك

من خلال التطرق إلى اثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على ميزان المدفوعات ، وتأثير

التقلبات العالمية في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.

وفي الفصل الرابع: خصصناه للدراسة القياسية ، وذلك باستعمال طريقة التكامل المترامن

، ففي العنصر الأول تطرقنا إلى دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية ، وفي العنصر الثاني

عرض تقنية التكامل المترامن ، وفي العنصر الثالث والأخير قمنا بتطبيق تقنية التكامل

المشترك وذلك باستعمال برنامج "Eviews" لإيجاد العلاقة الرابطة بين مختلف المتغيرات المدروسة ، والبحث عن عدد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات المدروسة ، ثم اختبار العلاقات السببية لـ " rGrange " ، واستخراج دوال الاستجابة ، وهذا لا يعني أننا عالجتنا الموضوع بصفة كاملة ، وإنما الهدف من هذه الدراسة هو أخذ فكرة ولو محدودة .



# الفصل الأول:

عموميات وتعاريف حول سعر الصرف

## مقدمة الفصل:

إن أهم الاختلافات بين التبادل الدولي والتبادل المحلي هو أن التسوية الأولى تتم بالعملة الأجنبية في حين يسود التبادل المحلي بالعملة المحلية ، ومن شأن هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة أن يقود إلى بروز مشكلة نقدية لدى الأقطار المختلفة مؤداها: كيفية قياس هذه القيم النقدية ، وكيف يتم معادلتها ومن ثم تسويتها.

من هنا تأتي أهمية دراسة الصرف الأجنبي وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات ، ومدى قبولها عالميًا ، وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية المالية والتجارية التي تجري في مختلف أقطار العالم سواء كانوا أفراد أم شركات أم بنوك. ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد كان ، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، وعلى حجم التجارة الخارجية ، وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات.

وفي هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى قسمين الأول تعريف سعر الصرف بما فيه أنظمة أسعار الصرف وأنواع أسعار الصرف والقسم الثاني نظريات ونماذج وسياسات سعر الصرف .

## 1- سعر الصرف:

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية وجود أداة للتسوية ومقياسا للقيمة ، فافتناء سلعة معينة من بلد ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية ، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية ، ويطلق على هذه النسبة في الأدبيات الاقتصادية بـ : سعر الصرف .

ومن أجل ذلك اهتمت جميع الدول ، خاصة المتقدمة منها بهذه الأداة وأولتها العناية الفائقة ، وجاءت في شأنها مفاهيم عديدة ، وصيغ متنوعة ، تتماشى واستعمالاتها ، وكذا الأغراض المتوخاة منها.

### 1-1- تعريف سعر الصرف : يقصد بسعر الصرف هو نسبة أو سعر مبادلة عملة

ما بعملة أخرى ، وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها ، كذلك يعرف سعر الصرف على أنه : النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم ، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع الاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات<sup>1</sup> .

وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات ، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ، ومن ذلك على التضخم والنتائج والعمالة ، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف<sup>2</sup> .

وعليه فإن سعر الصرف هو عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية.

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسيني " التمويل الدولي " مجدلاوي ، عمان 1999 ص 147

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 2003 ص 103

## 1-2- أنظمة أسعار الصرف:

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب ، وانتهت اليوم إلى النظام العائم<sup>3</sup> ، ويقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات<sup>4</sup>.

إن تعدد الأنظمة النقدية الدولية ، مرتبط أساسا بتعدد أنظمة الصرف ، إلا أن جميعها يهدف إلى إيجاد قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى ، وتتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان ، ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها الدول في حساب القيم الاقتصادية ، وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية ، وقصد تحديد مختلف أنظمة الصرف من خلال تصنيفات مختلفة للصرف خصصنا هذا الجزء لعرض أنظمة الصرف وفق ثلاث تصنيفات .

### 1-2-1 أنظمة الصرف وفق تصنيف صندوق النقد الدولي لسنة 1978:

لقد كان نظام "بريتون وودز" يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب ، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت "أوقية = 35 دولار" وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار ، إلا أن الأمر سرعان ما تم تجاوزه بإعلان الرئيس -نيكسون- في أوت 1971 منع تحويل الدولار إلى ذهب ، غير أن النظام في تلك الفترة لم يكن له دور في تنظيم الإصدار النقدي ، أو في تحقيق التوازن الداخلي الذي كان متروكا لاعتبارات السياسة الاقتصادية والنقدية الداخلية في كل دولة ، ولقد مثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيار لنظام "بريتون وودز" ، والتخلي عن النظام القائم على تثبيت أسعار الصرف ، فظهرت بموجب ذلك أنظمة صرف متنوعة قائمة على التثبيت والتعويم من خلال تصنيف صندوق النقد الدولي ، حيث منح هذا الأخير لأعضائه الحرية في اختيار نظام الصرف الملائم لها .

وشملت أنظمة الصرف وفق هذا التصنيف ثلاث مجموعات وهي :

<sup>3</sup> قدي عبد المجيد - مرجع سابق - ص 115

<sup>4</sup> Fougère .j.p et voisin « le système financière et monétaire internationale » édition Nathan 1994 p 52

\* أنظمة الصرف المربوطة : وتشمل الربط بعملة واحدة وسلة عملات .

\* أنظمة ذات مرونة محدودة : الربط بعملة واحدة أو بالنسبة لتعاون نقدي .

\* أنظمة الصرف ذات مرونة عالية : وهي متضمنة للتعويم الموجه والتعويم الحر .

أ- أنظمة الصرف المربوطة (الربط بعملة واحدة) : يعتبر هذا النظام من أفضل

الأنظمة تفضيلاً من قبل واضعي السياسة الاقتصادية ، وهو يتمثل في الربط أو التثبيت في تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية مقابل إحدى العملات الارتكازية والتي تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار غالباً ما تكون الدولار الأمريكي ، وقد اتخذ هذا الاتجاه من قبل 43 دولة التي تبنت هذا النظام ويعود سبب الاتجاه إلى هذا النوع من الأنظمة إلى أهم المميزات التالية:<sup>5</sup>

- تحقيق استقرار سعر الصرف الذي يتحقق بين الدول النامية ، وأكبر شركائها في التجارة الخارجية مما يعمل على تخفيض درجة عدم التأكد التي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف ، هذا ما يسهل تدفق رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار في الدول النامية فضلاً عن تشجيع التجارة بين الدولتين .

- يربط هذا الأسلوب السياسة الاقتصادية المحلية بالسياسة الاقتصادية لدولة العملة الارتكازية ، حيث إذا كانت هذه الأخيرة تستهدف تحقيق استقرار الأسعار ، فإن ذلك يخلق الثقة في عملة الدولة النامية وبالتالي يشجع كل من التجارة والاستثمار الدوليين .

- يقدم أسلوب الربط إلى عملة إرتكازية واحدة معياراً واضحاً للتدخل في سوق الصرف الأجنبي وهذا التدخل يستهدف الحفاظ على العملة المحلية من قبل السلطة النقدية لمواجهة العملة الارتكازية .

ويعد الدولار الأمريكي العملة الدولية الرئيسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ومن الآن ، وعلى الرغم من انخفاض دورة نسبياً بعد انهيار " بريتون وودز " ، عاد ليكون أكثر العملات استعمالاً كعملة دولية<sup>6</sup>

ب- أنظمة ذات مرونة محدودة (العائمة) : تتميز هذه الأنظمة بمرونتها ، وقابليتها

للتعديل على أساس بعض المعايير منها : المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال ، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

<sup>5</sup> العابد محمد السيد " التجارة الدولية " مكتبة الإسكندرية 1999 ص180

<sup>6</sup> الحجار بشام " العلاقات الاقتصادية " المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت 2003 ص160

- التعويم المستقل: في هذا المجال يحدد " هيلر " الخصائص الاقتصادية للبلدان التي قد تسمح

لعملاتها بالتعويم المستقل وهي كما يلي:<sup>7</sup>

---- حجم البلد .

---- مدى انفتاحه الاقتصادي ، ودرجة الترابط المالي الدولي .

---- التضخم .

---- نمط التجارة الخارجية .

ويطلق على هذا النظام أيضا التعويم النظيف \* ، الذي يعبر عن الشكل النظري لتعويم سعر الصرف ، حيث يترك فيه لسوق الصرف حرية تحقيق التوازن التلقائي ، كما يعكس غياب مشكل الاحتياطي الرسمي للصرف<sup>8</sup> .

التعويم المدار(الموجه) : وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات .

ويهدف التعويم الموجه الحفاظ على تغيرات أسعار الصرف عند حدود مقبولة ، ويتم تصميمه لتفادي التقلبات الحادة في أسعار الصرف بدلا من مواجهة قوى السوق ، حيث يتدخل البنك المركزي من وقت لآخر لشراء وبيع العملات المحلية بهدف إدارة عملية انتقال من سعر معين إلى سعر آخر ، ولكن في أحيان أخرى يتم التدخل للسلطات لتعدل أو تخفف في آثار قوى التصحيح الذاتي التلقائي للأوقية الدورية والموسمية<sup>9</sup>.

كما يعتمد تحديد سعر الصرف على التقنين الأساسي وفق تغيرات سعر الصرف ومن بين الأسعار الأكثر انتشارا هو تثبيت سعر الصرف الحقيقي المعدل مع معدل التضخم الذي يهدف إلى تشجيع القدرة التنافسية لمواجهة العملات للشركاء التجاريين الرئيسيين<sup>10</sup> والتعويم المدار أصبح من أكثر الأنظمة شيوعا خصوصا في سنوات التسعينات حيث بلغ عدد البلدان ضمن التعويم المدار 45 دولة في سنة 1996 .

<sup>7</sup> بن قدور علي " دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي " - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - سعيدة 2004-2005 ص 43 نقلا عن :

L LIPSHITZ « exchange rate policies for developing countries » IMF , Staff Dec1978

<sup>8</sup> P. Salle « problème économiques généraux » édition -Dunod 1985 p 318

\*التعويم النظيف : هو تعبير يطلقه معارضي أنظمة الصرف أما التعويم المستقل فهو يعبر عن اتجاه مؤيد لأنظمة الصرف العائمة

<sup>9</sup> عادل أحمد حشيش ، أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب " أساسيات الاقتصاد الدولي " دار الجامعة للنشر القاهرة 1998 ص 168.

<sup>10</sup> بيتر دكريك " الدفاع عن أسعار الصرف المعومة " مجلة التمويل والتنمية ، جويلية 1989 ص 31 .

كما ارتبط ببرامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتخذ في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي الذي استهدف على وجه التحديد مكافحة التضخم .

### 1-2-2- أنظمة الصرف وفق تصنيف صندوق النقد الدولي لسنة 1998 :

قام صندوق النقد الدولي في سنة 1998 بتغيير تصنيف أنظمة سعر الصرف ، وذلك بعد الأزمات المالية التي أصابت الأسواق الناشئة ، والتي كان لها بالغ الأثر في بروز مشاكل على مستوى العلاقات المالية والنقدية الدولية ، أهمها مشكل عدم استقرار أسعار الصرف لمعظم بلدان الدول النامية ، مما يؤدي إلى إعادة التفكير في إصلاح النظام النقدي الدولي من جديد ، وبالتالي عودة الجدل القائم حول اختيار أثر الأزمة المالية للأسواق الناشئة ، وما صاحبها من إعادة الجدل حول فعالية أنظمة الصرف إلى الساحة النقدية الدولية ، وقد شمل تصنيف الصندوق لسنة 1998 ثماني مجموعات رئيسية تطبقها الدول الأعضاء مع اختلافها في الأسس ، والأهداف التي تعتمدها كل دولة لتحقيق ما ترى أنه السعر الأمثل لعملتها المحلية<sup>11</sup>.

### 1-2-3- أنظمة الصرف وفق تصنيف ليفي يوياتي وفيدريكو ستورزنجر:<sup>12</sup>

أسفرت الدراسات العملية عن نتائج مؤكدة فيما يتعلق بتأثير أنظمة الصرف على أداء الاقتصاد الكلي وعلى التضخم بصفة خاصة ، حيث تثبت الممارسة العملية أن سعر الصرف المستقر ينتج بشكل عام عن خيارات سياسية ، وليس عن شكل معين لنظام سعر الصرف ، وإذا كانت أنظمة سعر الصرف ثابتة ، تستفيد من المرونة في حدود معينة في أجل قصير ، ومن المجال المتاح لإجراء تعديلات الأسعار في الأجل الطويل ، فيصبح بذلك فارق بين نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن مسألة ترتبط أصلا بالإعلان عن تبني نظام صرف معين ، وفي هذا الإطار اعتبر كل من ليفي وفيدريكو ستورزنجر أن درجة تأثير أنظمة الصرف في الاقتصاد الكلي لا يمكن أن يتم تحديده من خلال تصنيف الصندوق . الذي يعتمد على ما يسمى بالتعادل بتصنيف الأنظمة والذي يعتبر مجرد إعلان رسمي من قبل إدارة اقتصادية ، وأكثر ما يثبت ذلك هو تبني بلدان عديدة لأنظمة أسعار الصرف

<sup>11</sup> الجوهري عبد العزيز خالد " سعر الصرف ...نحن والخبرة العالمية " مجلة السياسة الدولية العدد44أفريل2001ص216  
<sup>12</sup> ليفي يوياتي :هو مدير مركز البحوث المالية في جامعة توريكادي تيلا بالأرجنتين وفيدريكو ستورزنجر هو أستاذ في نفس الجامعة

العائمة تحت اسم التعويم المستقل رغم أن تطبيق هذا النظام في الواقع لا يعكس التعويم الذي تعرفه النظرية الاقتصادية .

وتبقى ممارسة التوازن الآلي في سوق الصرف أمرا نسبيا ذلك لما تفرضه حتمية تدخل البنك المركزي ولو بشكل طفيف في أسواق الصرف قصد الحفاظ على أسعار الصرف عند مستوى التوازن ، ومن جهة أخرى فإن البلدان التي تستخدم أنظمة الصرف الثابتة بشكل صارم لا تستبعد من اتخاذها سياسة التخفيض كآلية لتثبيت التضخم ، ونتيجة ذلك تظهر ممارسة للسياسة التي تتلاءم مع التثبيت وبالتالي يظهر هذا النظام معبرا عن التعويم المدار (الموجه).

من هذا المنطلق يرى ليفي يوياتي وفيدريكو ستورزنجر أن التصنيف الذي يمكنه بناء المصدقية لأداء أنظمة الصرف ، وما يسمى ( defacto ) ، الذي ينشأ عن توظيف ثلاث متغيرات أساسية وهي :

\* تطاير أسعار الصرف : يحسب على أساس متوسط التغيرات السداسية لأسعار الصرف الاسمية خلال السنة.

\* تطاير تغيرات أسعار الصرف : يحسب من خلال انحراف في تغيرات أسعار الصرف.

\* تطاير احتياطات الصرف: يتم حسابها من خلال متوسط التغير النسبي بالقيمة المطلقة لاحتياطات دولية للصرف

**الجدول رقم(1) : أنظمة أسعار الصرف ووضعية متغيرات أسعار الصرف.**

تغيرات أنظمة الصرف	تطاير أسعار الصرف	تطاير تغيرات أسعار الصرف	تطاير احتياطات الصرف
غير محدود مرونة التعويم المدار (الموجه)	ضعيفة مرتفعة متوسطة	ضعيفة مرتفعة متوسطة	ضعيفة مرتفعة متوسطة
الأسعار الثابتة القابلة للتعديل	متوسطة	ضعيفة	متوسطة الارتفاع
أسعار الصرف	ضعيفة	ضعيفة	مرتفعة

**Source:** Eduardo levy yeyati , Federico Schwarzenegger , exchange Rate , Regimes and 2000economic( FMI)



من خلال الجدول أعلاه تتضح مختلف أنظمة الصرف المحددة من قبل ( LYS ) والتي تتلاءم مع إدارة الاقتصاد حيث يمثل سعر الصرف المرن تطاير شديد لأسعار الصرف ، وتدخل ضعيف في سوق الصرف من قبل الإدارة الاقتصادية أو البنك المركزي ، وعكس ذلك يمثل سعر الصرف الثابت تطاير ضعيفا ، وتقلبا شديدا لاحتياطات الصرف ، أما أنظمة الصرف الوسطية فهو يتعلق بحالة ، حيث التطاير هو مرتفع نسبيا بالنسبة لمجموع المتغيرات مع التغيرات في أسعار الصرف ، وتعتمد عملية الربط بين أسعار الصرف الثابتة ومعدل التضخم منخفض أساسا على الاعتقاد أن نظام الصرف الثابت يمكن أن يلعب دورا كميكانيزم الذي يضمن للسلطات النقدية مكافحة التضخم ويتوقف ذلك على السياسة النقدية التوسعية.

### 1-3 أنواع أسعار الصرف :

في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة و عملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف أنواعا عديدة .

### 1-3-1- سعر الصرف الاسمي :

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي ، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات مابين البلدين<sup>13</sup>.

عندما نستعمل التعريف الأول فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية ، يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا وهذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسنا ، التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية باستعمال التعريف الأول ، فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف والتدهور يعني ارتفاع سعر الصرف الاسمي ( E ) .  
يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحى اتجاه مغاير لمستواه الحالي في الأجل الطويل وكذلك يمكن أن يتذبذب بشدة تبعا لظروف العرض والطلب .

<sup>13</sup> العباس بلفاسم " سياسات أسعار الصرف " سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية المعهد العربي للتخطيط - الكويت - العدد 23

نوفمبر 2003 السنة الثانية ص2

ويمكن تثبيت سعر الصرف الاسمي إذا حافظت السلطات على مستوى مستقل لسعر الصرف الرسمي إما عن طريق التدخل (بيع أو شراء العملات) في سوق الصرف أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي إلا من خلال مؤسسة رسمية (البنك المركزي) وبسعر محدد قانونياً.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية ، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر الصرف اسمي في نفس الوقت بنفس العملة في نفس البلد ، وفي الواقع لا يهم الأعران الاقتصاديون مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية ، أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي .

### 1-3-2- سعر الصرف الحقيقي :

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية<sup>14</sup>.

أي أنه ذلك المؤشر المرجح الذي يجمع بين كل تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم ، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية<sup>15</sup>.

بالتالي يقيس القدرة على المنافسة ، وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم فمثلا ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف المواد المصدرة بنفس المعدل ، لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية .

فلو أخذنا بلدين كالجائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون السعر كالتالي :

$$\frac{e/p}{q} = \frac{p^*}{p} e .$$

<sup>14</sup> قدي عبد المجيد " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003 ص 104.

<sup>15</sup> نعمان سعدي " سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية الخروبة الجزائر 1998 ص 4 .

حيث أن : q : سعر الصرف الحقيقي ، e : سعر الصرف الاسمي .  
P\* : مؤشر الأسعار بالولايات المتحدة الأمريكية ، p : مؤشر الأسعار بالجزائر .  
تمثل  $\$/p^*$  : القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا .  
و  $e/p$  : القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر .  
وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية ، والقوة الشرائية في الجزائر وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر .

### 1-3-3- سعر الصرف الفعلي :

يوجد مفهومان متميزان في علم الاقتصاد لـ "سعر الصرف الفعلي"<sup>16</sup>

#### المفهوم الأول :

يشير المفهوم الأول إلى سعر الصرف كمعدل حتى يتضمن متوسط آثار التعريفات و الدعوم ، وغير ذلك من الرسوم التي تؤثر في تكلفة الواردات على الاقتصاد المحلي ، وتكلفة الصادرات المحلية على الاقتصاديات الأجنبية ، ورغم أن انتشار التعريفات قد قل خلال السنوات الأخيرة ، فقد تكاثرت الحواجز غير التعريفية التي يصعب للغاية تقدير متوسط تكلفة أي منها والتي تتغير بشكل ملحوظ خلال فترة قصيرة من الوقت ، ولهذا السبب فلقد تضاعف استخدام الاصطلاح بهذا المعنى التقليدي .

#### المفهوم الثاني :

يشير إلى حساب متوسط أسعار صرف البلد المعني مع شركائه التجاريين الرئيسيين ، وبهذا المعنى يصبح مفهوم سعر الصرف الفعلي متعدد الأطراف ، يراعي أسعار الصرف العائمة والتي تتغير بشكل متواتر ، فلو افترضنا على سبيل المثال أن سعر صرف البلد المعني قد زاد بالقياس إلى بلد مجاور ذا معدل تضخم مرتفع ، ولكنه بالمقابل قد قل إزاء بلد آخر ذو معدل تضخم منخفض ، فسيكون سعر الصرف الفعلي لعملة البلد المعني هو متوسط هذين

<sup>16</sup> تومي ربيعة " نمذجة سعر الصرف الاسمي في المدى الطويل " - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - جامعة

التغييرين ، ومع انتشار ظاهرة التعويم أكثر مما كانت عليه في العقود الماضية ، فإن المفهوم هو السائد والمعمول به .

#### أ- المفهوم الثنائي لأسعار الصرف الفعلية :

هو مفهوم يمثل " السعر المحلي الحقيقي " للنقد الأجنبي لأنه يأخذ في الحسبان تدابير السياسة التجارية الأخرى ، التي تؤثر تأثيرا مباشرا على أسعار الصادرات والواردات كالتعريفات والرسوم والدعوم<sup>17</sup>

وبهذا الشكل فإن سعر الصرف الفعلي هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع أو تحصل فعليا ، مقابل ما قيمته دولارا واحدا مثلا من الصادرات أو الواردات ، غير أنه إلى أن مختلف المعاملات تخضع لضرائب وتدابير مختلفة فإنه من الواضح على وجه العموم أنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد ، فقد عمدت بعض الدراسات التطبيقية إلى تعريف متوسط سعر الصرف الفعلي للواردات ، ومتوسط آخر للصادرات نوضحها فيما يلي :

#### \* سعر الصرف الفعلي للصادرات ( $EER_x$ ):

" هو عدد وحدات العملة المحلية التي يمكن أن تحصل مقابل قيمة دولارا واحد من الصادرات ، مع مراعاة ما يرتبط بهذه الصادرات من رسوم ودعوم و جبايات إضافية ، وأسعار صرف خاصة ، و دعوم عناصر الإنتاج الداخلية في الصادرات وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في الصادرات<sup>18</sup>

#### \* سعر الصرف الفعلي للواردات ( $EER_M$ ):

" هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولارا واحد من الواردات ، على أن تؤخذ في الحسبان التعريفات الجمركية والرسوم والجبايات الإضافية وكذا الفوائد إلى ودائع الاستيراد ، وغيرها من التدابير التي تؤثر على سعر الواردات ."<sup>(3)</sup>

ترمي نسبة سعر الصرف الفعلي للصادرات ( $EER_x$ ) إلى سعر الصرف الفعلي للواردات ( $EER_M$ ) ، إلى التعبير عن تغير الأسعار النسبية بين ما هو قابل للتصدير وما هو قابل للاستيراد ، ومن الممكن النظر إلى سعر الصرف على أنه مؤشر عن مدى ربحية

<sup>17</sup> حميدات محمود " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 2000 ص76

<sup>18</sup> تومي ربيعة " مرجع سابق " ص07 نقلا عن :

الصادرات بالنسبة للإنتاج المنافس للواردات فإن كان هذا المؤشر أقل من الواحد الصحيح فإن هذا يمثل انحياز ضد الصادرات ويعرف بعض الكتاب الاقتصاديين سياسة استبدال المستوردات على أنها السياسة التي تؤدي فيها نظام التجارة الخارجية إلى العلاقة التالية:

$$EER_X < EER_M$$

ب- مفهوم سعر الصرف الفعلي متعدد الأطراف :

إن فكرة سعر الصرف الفعلي قد تبلورت عن محاولة إجراء تعديلات على سعر الصرف الاسمي ، أي سعر الصرف بين العملة المحلية وبين العملة أخرى أجنبية ، مراعاة لأثر الضرائب وغيرها من التدابير الحكومية التي تؤثر على السعر المحلي للصادرات والواردات ، فقد أدت مرونة أسعار الصرف منذ أوائل السبعينات إلى زيادة الاهتمام بوضع مؤشرات يمكن أن تقيس متوسط التغير في سعر صرف البلد المعني بالمقارنة مع عدد من العملات الأخرى خلال فترة زمنية معينة ويسمى هذا المفهوم ، أي مفهوم متوسط العلاقة بين عملة معينة بالعملات الأخرى " سعر الصرف الفعلي " ، لأن الصيغ الأكثر شيوعا المستخدمة في إنشاء مؤشر لسعر الصرف الفعلي متعدد الأطراف هي كالاتي:

\* **سعر الصرف الفعلي الاسمي ( NEER ) :**

يعرف مؤشر سعر الصرف الفعلي ( متعدد الأطراف ) على أنه متوسط مربح لأسعار الصرف الاسمية محتسبا بالقياس إلى فترة الأساس.<sup>19</sup>

لا يؤخذ في الحسبان اتجاهات الأسعار العامة في البلد المعني إزاء نظائرها في بلاد الشركاء التجاريين ، ولذا يسمى المعني بهذا الاسم مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي حيث أن الأوزان الترجيحية في مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي يقصد بها أن تعكس الأهمية النسبية لكل عملية أجنبية في اقتصاديات البلد المعني فإن الاختيار السليم لهذه الأوزان الترجيحية ، يتوقف على الهدف المرجو من وراء حساب هذا المؤشر (near) . فإن كان الهدف هو تقييم تأثير تغير معين في سعر الصرف على الميزان التجاري للبلد ، فمعنى ذلك أن الأوزان الترجيحية هي تلك التي تعكس آثار تغير كل عملة من العملات الأجنبية بنسبة 1% على الميزان التجاري للبلد المعني ، ولا يمكن تقدير هذه الأوزان إلا من خلال الأساليب الكمية ، كما يمكن أن نحسب مؤشر سعر الصرف الفعلي باستخدام الأثقال

<sup>19</sup> حميدات محمود " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 2000 ص 82

(الأنصبة) التجارية الثنائية كأوزان ترجيحية (أنصبة الواردات أو الصادرات أو متوسط  
لهما) .

\* سعر الصرف الفعلي الحقيقي: <sup>20</sup>

يقيس سعر الصرف الفعلي الحقيقي كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه  
التجاربيين ، بالقياس إلى فترة أساس معينة لكن حركات الأسعار الاسمية لا تتطوي على أي  
شيء يرتبط بالقوة الشرائية للعملة ، كما أنها لا تشير إلى حدوث أو مدى حدوث أي تغير في  
تنافسية سلع التصدير للبلد المعني ، ولنفرض على سبيل المثال أن سعر الصرف الاسمي لبلد  
معين قد بقي دون تغير لكن مستوى الأسعار بهذا البلد قد ارتفع اتجاه الشركاء التجاريين  
بالنسبة لفترة أساس معينة ، هذا يعني سلع تصدير البلد سوف تصبح أغلى ثمنا بالقياس إلى  
أسعار سلع تصدير شركائه التجاريين ، وتصبح عملة البلد مبالغ في قيمتها مما يلقي ضغوطا  
على ميزان الحساب الجاري .

لقياس مدى تغير القوة الشرائية لعملة معينة عبر الوقت ، سنستعين بمؤشر سعر الصرف  
الحقيقي ( reer ) ، ويمكن إجراء ذلك عن طريق تعديل مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي  
على ضوء حركة الأسعار النسبية ومن المقاييس الشائعة لحساب ( reer ) هي متوسط مرجح  
لأسعار الصرف المنخفضة للشريك التجاري .

---

<sup>20</sup> بن قدور علي " دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي " - رسالة ماجستير في العلوم

الاقتصادية - سعيده 2004-2005 ص 11-12

## 2- نظريات ونماذج وسياسات سعر الصرف :

إن تعدد الأنظمة النقدية التي اتخذت مقاييس مختلفة ، يتم على أساسها اختيار القاعدة النقدية ، هذا بالإضافة إلى اختلاف المؤشرات الاقتصادية والمالية المقدمة في تحديد قيمة العملة ، أدى إلى تعدد النظريات المفسرة لتكوين سعر الصرف .

### 2-1- النظريات المفسرة لسعر الصرف :

#### 2-1-1- نظريات تعادل القوة الشرائية ( P.P.A ) :

يعود أصل نظرية تعادل القدرة الشرائية إلى الاقتصادي السويدي " CASSEL GUSTAV " الذي قام بصياغتها عام 1922 ، عندما أصدر كتاب بعنوان "النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914" <sup>21</sup>

يرى الاقتصادي السويدي أن سعر عملية يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة بمقدرتها في الأسواق الخارجية ، ومن ثم فإن العلاقة بين عمليتين تتحدد تبعاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين ، ومنه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية لكلا الدولتين <sup>22</sup> .

أما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوة الشرائية للعملتين .

وتعتمد هذه النظرية على الصيغ التالية :

#### أ- الصيغة المطلقة : La (P.P.A) Absolue

تعتبر هذه الصيغة امتداد لقانون السعر الوحيد \* ، والتي تفترض أن السوق تامة ، وغياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع ، إضافة إلى أن المعلومات تامة الانتقال ، وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة ، فضلاً عن تجانس السلع في كل البلدان .

<sup>21</sup> حمدي عبد العظيم "سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة" مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - 1987 ص 46  
<sup>22</sup> PEYRARD JOSETTE « Risque de change » librairie vuibert paris 1986 p51

\* تميز قانون السعر الوحيد : بالبساطة لكون التحكم الدولي يقوم على أساس التعادل بين السلع المتشابهة إذا عبر عنها بعملة واحدة.

وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار أي أن القوة الشرائية لعملة ما ، هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر<sup>23</sup>.

$$[1] \dots\dots\dots e_t = p_t / p_t^*$$

حيث أن :

$e_t$  : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية .

$p_t$  : مستوى الأسعار المحلية .

$P_t^*$  : مستوى الأسعار الأجنبية .

علما أن :

$$p_t = \sum \alpha_i \cdot p_{it}$$

$$p_t^* = \sum \alpha_i \cdot p_t^*$$

$\alpha_i$  : الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة بين البلدين (i)

إن وجود بعض تكاليف النقل وبعض القيود المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل التعريفات الجمركية ، وباعتبار هذه العوامل ثابتة عبر الزمن ، فإنه يمكن صياغة المعادلة [1] على النحو التالي :

$$[1] \dots\dots\dots e_t = \prod (p_t / p_t^*)$$

### ب- الصيغة النسبية: La Relative(P.P.A)

على عكس الصيغة المطلقة ، فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس الفرضيات التالية<sup>24</sup>:

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.
  - حرية انتقال المعلومات.
  - إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين.
- واهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم.

حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر يحقق توازن سعر الصرف عندما يساوي معدل التغير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار.

<sup>23</sup> Rudirer dornbush « exchange rate and inflation the mill » press ; cambridge USA 1994 p266.

<sup>24</sup> Herve moly ; Celine pringint ,Nicola sobazile« économie de prévision »n123-124 ;1996 p02



إن وبإدخال اللوغاريتم على المعادلة [1] نحصل على:

$$[2] \dots \log e_t = \log P_T - \log P_T^*$$

وإذا عبرنا عن المعادلة [2] بالتغير نحصل على :

$$[3] \dots \Delta \log e_t = \Delta \log P_t - \Delta \log P_t^*$$

المعادلة [3] تبين أن انخفاض نسبة سعر الصرف الاسمي يساوي إلى فرق مستوى التضخم بين البلد محل الدراسة والبلد الأجنبي .

### ج- الصيغة النقدية : La Monétaire (P.P.A)

إن نظرية تعادل القدرة الشرائية قد ظهرت عند النقديين في قالب آخر ، إلا أن المبدأ وهو قانون السعر الوحيد بقي على حاله ، والاختلاف الذي تميز به النقديين هو وجوب التفرقة بين نوعين في السلع .

فهناك سلعا متاجر بها دوليا ، وسلعا غير متاجر بها دوليا ، حيث أثر كل من (مندل) و(أنكريج) و(كلوين جود سن) أن لكل بلد سلعا منتجة ومستهلكة وهي سلع قابلة للتبادل ، وسلعا غير قابلة للتبادل دوليا، وكل نوع من السلع تأخذ لتكون مكونا للأسعار النسبية للسلع.<sup>25</sup>

ويقتصر النقديون قانون السعر الوحيد على السلع المتاجر بها دوليا فقط ، وفي هذا الصدد يتحدد سعر الصرف من خلال أسعار السلع المحلية (PT) وأسعار السلع الأجنبية (PT\*) المتاجر بها دوليا ، وهذا بافتراض كمال تكاليف النقل للرسوم الجمركية وبذلك يتحدد سعر الصرف بالصيغة الرياضية كما يلي:<sup>26</sup>

$$[4] \dots e = PT / PT^*$$

وللقيام بتحديد الأسعار المحلية (P) التي تتضمن السلع المتاجر بها دوليا ، وتحديد الأسعار الأجنبية المتعلقة بالسلع المتاجر بها دوليا (PT\*) ، للتعبير عن الأسعار المحلية . نضع المعادلات الرياضية التالية:<sup>27</sup>

$$[5] \dots P = \alpha PT + (1-\alpha) PN$$

<sup>25</sup> Rudirer dornbush « exchange rate and inflation the ill press » Cambridge USA 1994 p12.

<sup>26</sup> Bertrand Nezeys « les politiques de compétitivité » Edition économique 1998 p 40

<sup>27</sup> عدنان عباس علي " المنهج النقدي في القوى المتحركة في سعر الصرف " مجلة العلوم الاجتماعية تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - مجلد 7 العدد 4 ، 1999 ص 70

$\alpha$  : حصة السلع المتاجر بها دوليا من مجموع السلع المنتجة محليا .

الأسعار الأجنبية يعبر عنها كالتالي :

$$[6] \dots\dots\dots P^* = \alpha PT^* + (1-\alpha) PN^*$$

$\alpha^*$  : حصة السلع المتاجر بها دوليا من مجموع السلع المنتجة في البلد الأجنبي .

نفترض أن  $(\beta)$  هو السعر النسبي التوازني بين السلع المحلية غير المتاجر بها دوليا والسلع المحلية المتاجر بها دوليا أي أن :

$$\beta = PN / PT$$

والسلع المحلية الغير متاجر بها دوليا يمكن التعبير عنها كآتي :

$$[7] \dots\dots\dots PN = \beta . PT$$

ونفرض كذلك  $(\beta^*)$  هو السعر النسبي التوازني بين السلع الأجنبية غير المتاجر بها دوليا والسلع الأجنبية المتاجر بها دوليا أي أن :

$$\beta^* = PN^* / PT^*$$

والسلع الأجنبية غير المتاجر بها دوليا يمكن التعبير عنها كآتي :

$$[8] \dots\dots\dots PN^* = \beta^* . PT^*$$

ويكون كآتي في مستوى الأسعار الذي يمكن تعريفه من خلال الأسعار المتاجر بها دوليا للسلع المحلية فقط كالتالي :

$$P = \alpha PT + (1-\alpha)\beta . PT$$

$$[9] \dots\dots\dots P = (\alpha + (1-\alpha)\beta) . PT$$

والأسعار الأجنبية للسلع المتاجر بها دوليا هي كالتالي :

$$P^* = \alpha^* PT^* + (1-\alpha^*)\beta^* . PT^*$$

$$[10] \dots\dots\dots P^* = (\alpha^* + (1-\alpha^*)\beta^*) . PT^*$$

بالتعويض :

$$\gamma \text{ ————— } (\alpha + (1-\alpha)\beta)$$

$$\gamma^* \text{ ————— } (\alpha^* + (1-\alpha^*)\beta^*)$$

وبالتالي نحصل على :

$$[11] \dots\dots\dots P = \gamma . PT \text{ : مستوى الأسعار المحلية}$$

مستوى الأسعار الأجنبية :  $PT^* = \gamma^* \cdot P^*$  [12].....

وبتعويض المعادلة [11] و المعادلة [12] في المعادلة [4] يصبح لدينا سعر الصرف

كما يلي :  $P \cdot \gamma^*$

$$[13].....e = \frac{P \cdot \gamma^*}{P^* \cdot \gamma}$$

وتوضح المعادلة [13] ، أن سعر الصرف الأجنبي يتحدد من خلال نسبة لمستوى الأسعار المحلية إلى مستوى الأسعار الأجنبية ، من خلال الأهمية النسبية للسلع غير المتاجر بها دوليا ، ويعتبر النقديون أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم يكون من خلال سعر الصرف الحقيقي الذي يعبر عن المؤشر الأكثر تأثيرا في القدرة التنافسية للاقتصاد ، يرتبط تغير سعر الصرف بمعدل التضخم المحلي الذي يؤثر مثيله الأجنبي ، ويتحقق سعر الصرف التوازني من هذا المنطلق من خلال اشتقاق المعادلة [13] حيث :

$$\frac{\delta E}{E} = \frac{\delta P}{P} - \frac{\delta P^*}{P^*}$$

إن ما يمكن ملاحظته من المعادلة أعلاه ، أن معدل التضخم أو مستوى الأسعار يؤثر في سعر الصرف التوازني ذلك أن سعر الصرف الأجنبي سيرتفع بمقدار ، ويفوق نسبة التضخم المحلي إلى مثيله الأجنبي أو سينخفض في حالة بقاء معدل التضخم المحلي دون معدل التضخم الأجنبي .

رغم أن الصيغة النقدية ، كانت أكثر الصيغ النظرية التي أعطت تفسيراً مقنعاً بشأن تحديد سعر الصرف التوازني من خلال مستويات الأسعار ، إلا أن الواقع المحلي يثبت عدم صحتها المطلقة .

**د - الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية :**

تعرضت هذه النظرية أكثر من غيرها من النظريات المتعلقة بسعر الصرف للعديد من أوجه النقد والتحليل والمناقشة ، باعتبارها أول نظرية تضع الاقتصاديين الذين جاءوا بعد " CASSEL " على طريق تحليل العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف ، وعليه فإن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

\* اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة ، أسعار الاستهلاك ، أسعار الإنتاج ، أسعار الصادرات والواردات .

\* طول مدة تصحيح الأسعار بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة ، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس .

\* هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري ، وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.<sup>28</sup>

\* تعتمد هذه النظرية على تعادل الشراء للعملة ، قوتها الداخلية وقوتها الخارجية ، والواقع أنه يوجد دائما احتمال لتفاوت هاتين القيمتين<sup>29</sup> ، فهناك تكاليف النقل ، هذه التكاليف وحدها تنسب إلى التعادل المحتمل .

\* تفترض هذه النظرية أن سعر الصرف يتأثر فقط بتغير القوة الشرائية ، ولا يؤثر في القوة الشرائية المحلية ، إلا أنه في سنة 1937 أثبت " P.EIMZIG " من خلال التجربة أنه حدث وأن تغير سعر الصرف ثم أعقبه تغير في القوة الشرائية في الداخل .

\* إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا يتعلق إلا بميزان العمليات الجارية ، وليس بكامل ميزان المدفوعات .

\* تعتمد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية .

\* تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات .

\* وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات ، ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين الأسعار.<sup>30</sup>

\* هناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل تغير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة<sup>31</sup> .

\* هناك مشكل التمييز بين المتغير التابع من المتغير المستقل ، ذلك أن نظرية تعادل القوة الشرائية تفترض مستوى الأسعار هو المتغير المستقل ، وأن سعر الصرف هو المتغير

<sup>28</sup> قدي عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 119

<sup>29</sup> هاشم فؤاد " التجارة الخارجية والدخل القومي " دار النهضة العربية - القاهرة - 1971 ص 174

<sup>30</sup> PEYRARD . JOSETTE « Risque de change » OPCIT ; p87.

<sup>31</sup> حمدي عبد العظيم - مرجع سابق - ص 49

التابع ، إلا أنه يمكن أن نلاحظ بأن التغييرات في أسعار الصرف ، تؤدي إلى إحداث تغييرات في مستوى الأسعار .

\* إلا أنه بالرغم من ذلك فإن حساب سعر الصرف الاسمية الفعلية لعملة ما ، في مختلف الفترات ، اعتبارا لكون الدول تقوم بالمعاملات الدولية مع شركاء عديدين ، يمكن الدولة من تقدير ما إذا كانت عملتها مقومة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القوة الشرائية. ورغم كل الانتقادات السابقة فإن هذه النظرية ، لا تزال مرجع للكثير من الاقتصاديين الذين يتناولون سعر الصرف بالدراسة والتحليل سواء بالأسلوب التحليلي أو القياسي ، ومن ثم يمكن الاعتماد عليها لمعرفة تقدير تقريبي لسعر الصرف ، يستند على تفاوت القوة الشرائية من دولة إلى أخرى .

ومنه يتوقف نجاح نظرية تعادل القوة الشرائية على:

\*سيادة حرية التجارة الدولية ، ذلك أن وجود القيود من شأنه تشويه الأسعار .

\*سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى ، وعدم إخضاع ذلك لنظم الرقابة.

## 2-1-2- نظرية المرونات :

تفسر هذه النظرية التغير الكبير لسعر الصرف الحقيقي ، على أنه راجع إلى ضعف

مرونات السعر للتجارة الخارجية .<sup>32</sup>

ولقد حاول الاقتصاديون فيما بعد الحرب العالمية الثانية<sup>33</sup>، رفع مرونة التجارة الخارجية

بربط المعاملات التجارية بين الدول بعملة الذهب التي تجعل من سوق الصرف أكثر

استقرار ، النظام السائد في تلك الفترة كان موافقا لهذه النظرية .

وقد طور " ألكسندر " هذه النظرية ، بإدخال الناتج عن المرونات على الدخل ، فمثلا دولة

انخفضت صادراتها ، فإن التعديل الواجب حدوثه في ميزان المدفوعات لا يحدث إضافة إلى

انخفاض الدخل ، واعتبر "كروغمان " <sup>34</sup>، أن التغير الكبير في أسعار الصرف ناتج عن عدم

استجابة أسعار الصادرات للتغيرات الحادثة في الأسعار المحلية ، وإلى تغير الاستثمارات

في القطاع الإنتاجي المخصص للصادرات لكون هاذين السببين يضعفان من مرونة

<sup>32</sup> بن قدور علي " دراسة أثر تغييرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي " - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - سعيدة 2004-2005 ص 22 نقلا عن :

J.ROBINSON « Essays in the theory of employment » Blackwell , 1947 p31

<sup>33</sup> بن قدور علي " نفس المرجع " نقلا عن :

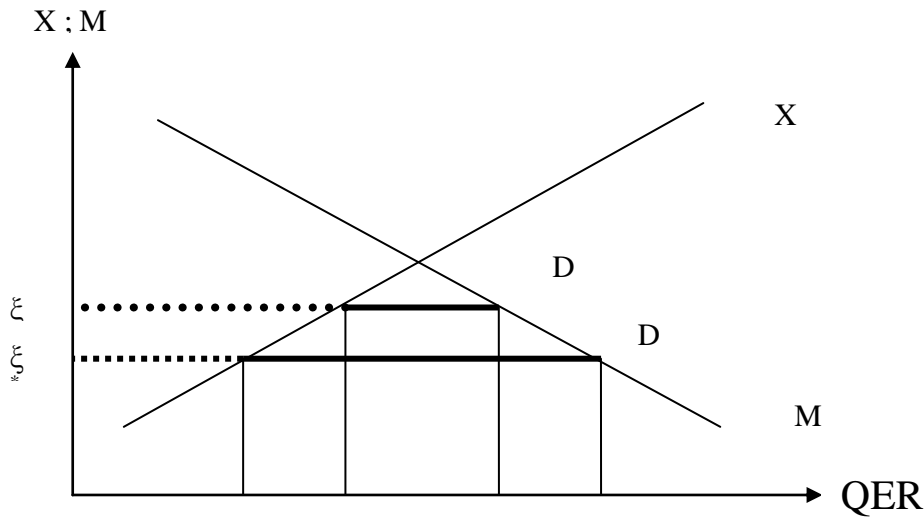
A.BENASSY « comment se fixent les taux de change ? un bilan économie et prévision .107»1993pp37,62

<sup>34</sup> بن قدور علي " نفس المرجع " نقلا عن :

S.S.ALEXANDER « Effects of devaluation on a trade balance » IMF STAFF PAPERS 1952 PP263 ,278

الصادرات والواردات بحيث ولا يتحقق شرط "مارشال ليرنر" في المدى القصير (سنتعرض لشرط مارشال-ليرنر لاحقاً).

يقيس مفهوم المرونات سعر الصرف التوازني ، الذي يعطي ميزانا تجاريا متوازنا، ويحدد سعر الصرف التوازني على أساس المعدل الذي يكون فيه سوق الصرف متوازنا ، أو عند مستوى مستدام مقبول من الاختلال ( $D^*$ ) في الميزان التجاري. الشكل (1): يوضح تحديد سعر الصرف التوازني وفق نظرية المرونات.



$QER^*$ : كمية الصرف الأجنبي .

**المصدر :** العباس بلقاسم "سياسات أسعار الصرف" دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد 23 نوفمبر 2003 المعهد العربي للتخطيط- الكويت-

إذا كان الميزان التجاري ( $D$ ) فإن سعر الصرف الحقيقي يكون أقل من سعر الصرف التوازني ويمكن حساب المستويات التوازنية للصادرات ( $X^*$ ) والواردات ( $M^*$ ) كمايلي :

$$\xi_x \cdot (\xi - \xi^*) / \xi = (X - X^*) / X \dots\dots\dots [14]$$

$$\xi_m \cdot (\xi - \xi^*) / \xi = (M - M^*) / M \dots\dots\dots [15]$$

التغير الضروري في الميزان التجاري والتغير في سعر الصرف

$$D - D^* = (M - M^*) - (X - X^*)$$

$$[16] \dots\dots\dots D-D^* = (\xi_x \cdot X - \xi_m \cdot M) \cdot (\xi^* - \xi) / \xi$$

ومنه يمكن إيجاد حل للمعادلة ، وحساب سعر الصرف التوازني كالتالي :

$$[17] \dots\dots\dots \xi^* = \xi(1+(D-D^*) / (\xi_x \cdot X - \xi_m \cdot M))$$

بما أن :

$\xi_m > 0$  فإن المقام دائما موجب ، ومنه تخفيض العجز في الميزان التجاري .

$D-D^* < 0$  يتطلب تخفيض (رفع) سعر الصرف الحقيقي .

### 2-1-3- نظرية تعادل معدلات الفائدة :

نظرية تعادل معدلات الفائدة تسعى للكشف عن الصلة الموجودة بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف ، في الواقع إن أي اختلاف بين معدلات الفائدة في بلدين اثنين ، ينتج عنه سواء تحسن أو تدهور للعملة المحلية نسبة إلى العملة الأجنبية<sup>35</sup>.

في الربع الأخير من سنة 1960 وبداية 1961 عندما انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني قامت إنجلترا في جويلية 1961 باتخاذ إجراءات عدة من بينها الرفع في سعر الخصم من 5% إلى 7% فنتج عن ذلك تحسن في قيمة الجنيه<sup>36</sup>.

وقبل التطرق إلى عرض نظرية تعادل أسعار الفائدة ، نقوم بتعريف كل من السعرين المحددين لهذه النظرية :

أ- **سعر الصرف الآجل** : " وهو عبارة عن سعر متفق عليه اليوم ، لشراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي ، في بداية تاريخ لاحق معين " وتتحكم فيه عدة عوامل منها:

- عرض وطلب العملات الأجنبية .

- مراقبة الطلب الأجنبي .

- المضاربة .

ب- **سعر الصرف العاجل (الآني)** : " وهو سعر الصرف الأجنبي المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال " <sup>37</sup>، وهناك عدة عوامل تتحكم فيه منها:

- أسعار الفائدة .

- معدلات التضخم .

- موازين المدفوعات .

<sup>35</sup> BERNARD GVILLOCHON « Economie internationale » edition DUNOD ; 2<sup>eme</sup> édition p182

<sup>36</sup> FRIEDERICH « International économique » concepts and issues NEW YORK Megrm – Hill Book Company ;1974p286.

<sup>37</sup> MAURICE DEBEAUVAIS et YVON SINNAH ; OPCit ; p219.

-المعلومات الاقتصادية والسياسية .

### ج- عرض نظرية تعادل أسعار الفائدة :

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مرد ودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي ، عند توظيفهم للأموال في دول أين يكون معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي ، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل ، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي :

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم (M) في السوق المحلي لمدة سنة مثلا ويحصلون في النهاية على  $M(1+i_d)$  حيث  $(i_d)$  هو معدل الفائدة ، يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا ، حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية ، بمعدل فائدة  $(i_d)$  وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية .

ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا كما يلي :

$$[18] \dots\dots\dots M(1+i_d)=M/C_C(1+i_e).C_a$$

حيث أن :

$C_C$ : سعر الصرف العاجل .

$C_a$ :سعر الصرف الآجل .

$i_d$ : سعر الفائدة المحلي الاسمي.

$i_e$ :سعر الفائدة الأجنبي الاسمي.

من المعادلة [18] نجد :

$$[19] \dots\dots\dots C_a/C_C=(1+i_d)/(1+i_e)$$

وبطرح واحد صحيح من طرفي المعادلة [19] نحصل على :

$$(C_a/C_C) - 1= (1+i_d)/(1+i_e) - 1$$

$$[20] \dots\dots\dots (C_a- C_C)/ C_C=(i_d - i_e)/(1+i_e)$$

وإذا كان  $i_e$  معدل الفائدة الأجنبي قيمته صغيرة جدا يمكن كتابة المعادلة [20] كما يلي :

$$[21] \dots\dots\dots (C_a -C_C)/C_C=( i_d - i_e)$$

وكما هو ملاحظ فإن هذه النظرية تسمح بربط السوق النقدي الوطني بسوق الصرف الأجنبي.



#### د- تقييم نظرية تعادل أسعار الفائدة :

- رغم الإيجابيات التي تمتاز بها هذه النظرية، إلا أنها تعرضت لبعض النقائص هي :
- إن معدلات الفائدة لا تمثل عاملا مهما في توجيه طريقة وسلوك المحكمين.
- يمكن أن تحدث عملية المضاربة آثار تذبذبية.
- يمكن أن توجد حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال (الرقابة على الصرف).
- المحكمين لا يمكنهم القيام بعملية التحكيم مثلما تفترضه هذه النظرية.

#### 2-1-4- نظرية كفاءة سوق الصرف:

يطلق مصطلح الكفاءة على الأسواق التي تتوافر على المعلومات الكاملة حول التقدير المستقبلي للأسعار، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات، العجز الموازني، معدل التضخم. وبناء عليها يتم تحديد سعر الصرف المتوقع، مع توفر مبدأ العقلانية للأعوان المتعاملين في السوق<sup>38</sup>.

#### في السوق الكفاء:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والأجلة .
- تكاليف المعاملات ضعيفة .
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية .

#### وهذا يؤدي إلى النتائج التالية :

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب .
  - التسعيرة الآجلة يمكن إعتبارها كمؤشر من دون موازية على السعر الآني .
- ويكون سعر الصرف المتوقع في ظل سوق الصرف ذو كفاءة مسار لسعر الصرف الآجل بالنسبة لنفس فترة الاستحقاق، وتظهر بموجب ذلك عملية التحكيم بالفائدة التي تعبر عنها رياضيا كما يلي :

$$[22] \dots\dots\dots (e_{t+1}^a - e_t) / e_t = (e_a - e_t) / e_t = i - i^*$$

حيث أن:

$e_{t+1}^a$ : سعر الصرف المتوقع .

<sup>38</sup> YVES SIMON ; SAMIR MENAI « Technique financières internationale » édition economica ; PARIS 1998 P187

$e_a$ : سعر الصرف الآجل .

$i$ : سعر الفائدة المحلي .

$i^*$ : سعر الفائدة الأجنبي .

وفي حالة كفاءة السوق يكون :

$$e_a = e_{t+1}^a \dots [23]$$

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفؤة نسبيا وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك ، أظهر بعضها كفاءة السوق ، في أن البعض الآخر يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف .

## 2-1-5- نظرية الأرصد ( حالة ميزان المدفوعات ) :

تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف لعملة دولة ما يتحدد وفق حالة ميزان مدفوعاتها ، فإذا حقق ميزان عجزا بمعنى رصيدا سالبا ، هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية ، مما ينتج عنه انخفاضا في قيمتها الخارجية ، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضا ، أي رصيد موجب ، فهذا يعني ارتفاع الطلب على العملة المحلية ، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية<sup>39</sup>.

ويستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع الدنمارك خلال الحرب العالمية الأولى ، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وارتفاعها فإن العملة الألمانية لم تتأثر ولم تعرف قيمتها الخارجية الانخفاض ، والسبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات الذي مكن ألمانيا من عدم اللجوء إلى الواردات .

أ- الانتقادات الموجهة لهذه النظرية : تتميز هذه النظرية بالتعقيد ، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الأرقام القياسية النسبية ، كمحدد هام لتفسير حركة التجارة في الأجل الطويل<sup>40</sup>.

## 2-1-6- نظرية مستوى الإنتاجية :

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة ، بإعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية<sup>41</sup>.

<sup>39</sup>تعمان سعدي " سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح لصندوق النقد الدولي " (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية)

جامعة الجزائر 1998 ص18

<sup>40</sup>تومي ربيعة " نمذجة قياسية لسعر الصرف الاسمي باستعمال طريقة التكامل المشترك " (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية) جامعة الجزائر 2001 ص24

فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه الطلب على العملة المحلية، وبالتالي تحسين سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة.

وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية، بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، وإلا انعدام أو اختل التوازن الاقتصادي المنشود ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها، أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الإنتاج، وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث أو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وهي الوضعية التي عرفتها ألمانيا سنة 1924.

أما في حالة قوة الاقتصاد الوطني للعملة فأقل من قيمتها الحقيقية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وحدث التضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي على هذه الأخيرة، وهي الوضعية التي عرفتها الهند بعد الحرب العالمية الثانية، أين ارتفعت كفاءتها الإنتاجية مع تثبيت سعر الروبية على أساس الجنيه الإسترليني.

## 2-2- النماذج القياسية المحددة لسعر الصرف :

إن تقدير نماذج سعر الصرف في المدى الطويل، يعد من أهم انشغالات الكثير من الاقتصاديين، ذلك أن معظم متغيرات الاقتصاد الكلي غير مستقرة مثل سعر الفائدة، بعض أسعار الصرف، ثمن بعض المواد الأولية (مثل الذهب والفضة) وسنحاول خلال هذه الدراسة النظرية إعطاء نظرة شاملة على مختلف النماذج القياسية التي حاولت معالجة سلوك سعر الصرف.

### 2-2-1- النماذج النقدية :

نميز ضمن هذا النوع عدة نماذج نصيغها كما يلي :

#### أ- النموذج النقدي ذو الأسعار المرنة :

يرتكز النموذج النقدي ذو الأسعار المرنة على ثلاث فرضيات :

#### \* الفرضية الأولى: (H<sub>1</sub>)

- الأسعار تامة .

<sup>41</sup> الحريري محمد خالد " الاقتصاد الدولي " جامعة دمشق , سوريا 1977 ص 120

- الإنتاج في مستوى التشغيل التام .
  - توفر نظرية تساوي القوة الشرائية .
- وبالتالي فإن صيغة الصرف تعطى بالعلاقة التالية :

$$[24] \dots\dots\dots e_t = P_t - P_t^*$$

- $P_t$  : لوغار يتم مستوى الأسعار المحلية .
- $P_t^*$  : لوغار يتم مستوى الأسعار الأجنبية .
- $e_t$  : لوغار يتم سعر الصرف الاسمي .

**\* الفرضية الثانية: (H<sub>2</sub>)**

- تتحكم السلطات في الكتلة النقدية ، حيث أن المقيمون ليست لديهم عملة صعبة وهذا يعني أن تعادل القوة الشرائية مستنتج من قانون السعر الوحيد وليس عن طريق التحكم بين كلتا العملتين ، وبالتالي فإن دالة الطلب على النقود هي عبارة عن دالة مستقرة عبر الزمن في كلا البلدين ، ويتوقف حجم الطلب على النقود على مستوى الأسعار ( $P$ ) وعلى الدخل ( $Y_t$ ) ، الكتلة النقدية ( $M_t$ ) وعلى معدل الفائدة الاسمي ( $i_t$ ) ، والتي لها علاقة طردية مع الدخل الحقيقي وعكسية مع سعر الفائدة .

**\* الفرضية الثالثة: (H<sub>3</sub>)**

- أسواق النقود تتوازن عن طريق أسعار الفائدة أي أنه توجد حرية تامة في تنقل رؤوس الأموال (لا يوجد رقابة على الصرف ) ، بالإضافة إلى قابلية الإحلال بين رؤوس الأموال في البلدين ، الأمر الذي يسهل التوازن عند وجود الاختلالات في موازين المدفوعات .

**ب- النموذج النقدي ذو الأسعار غير المرنة :**

إن عدم تحقق نظرية تعادل القوة الشرائية ( $P.P.A$ ) في إطار النموذج النقدي ذو الأسعار المرنة هي من الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج ، خاصة في المرحلة الأولى لنظام سعر الصرف المرن ، لذلك جاء كل "DORNBUSCH" سنة 1976 و "J.A.FRENKAL" سنة 1979 ، بإنشاء نموذجين يعتمدان على الأسعار غير المرنة في المدى القصير .

**\* النموذج النقدي لدور نبوش: 42**

يمكن أن يختلف نموذج "DORNBUSCH" مع النموذج النقدي في تحديد الأسعار و توقعات الصرف ، وقد احتفظ من النموذج النقدي بتوازن سوق النموذج وتعادل أسعار الفائدة ، إذن النموذج النقدي يكتب على الشكل التالي:

$$[25]..... m_t = P_t + \Phi y_t - \lambda i_t$$

$$[26]..... m_t^* = P_t^* + \Phi y_t^* - \lambda i_t^*$$

حيث أن:

$m_t$  : لوغاريتم الكتلة النقدية المحلية .

$m_t^*$  : لوغاريتم الكتلة النقدية الأجنبية .

$P_t$  : لوغاريتم مستوى الأسعار المحلية .

$P_t^*$  : لوغاريتم مستوى الأسعار الأجنبية .

$i_t$  : لوغاريتم سعر الفائدة الاسمي المحلي .

$i_t^*$  : لوغاريتم سعر الفائدة الاسمي الأجنبي .

$\Phi$  و  $\lambda$  : ثوابت .

في سوق السلع يعتدل مستوى الأسعار تزايديا من أجل امتصاص الانحراف بين العرض والطلب ، والسعر هو المتغير الوحيد القابل للتعديل في هذا السوق .

النموذج يكتب على الشكل لوغاريتم خطي :

$$[27]..... \bar{m} = \bar{p} + \Phi . \bar{y} - \lambda \bar{i}$$

$$[28]..... \hat{i}^a = \hat{e}^a$$

$$[29]..... \hat{e}^a = \Theta(e - \bar{e})$$

$$[30]..... \bar{P} = \mu(\delta(\bar{e} - \bar{p}) - \Theta_i + g - . \bar{y} )$$

نلاحظ أن تسبيقات الصرف في المعادلة [29] هي متوافقة فهي تتلاقى مع القيمة الأساسية

لسعر الصرف على المدى الطويل والمعادلة [28] تعبر عن متناقصة لسعر الفائدة .

نحدد أولا التوازن الطويل المدى حيث يعرف بالشروط التالية :

$$\bar{e} = \bar{e} \text{ و } \hat{e}^a = 0 \text{ حيث نستخرج : } \bar{i} = \bar{i}^*$$

المعادلة [27] تعطي مستوى توازن الأسعار

$$\bar{P} = \bar{m} - \Theta \bar{Y} + \lambda \bar{i}^*$$

وهو كذلك مستوى توازن سعر الصرف :  $\bar{e} = \bar{p}$

لأن مستوى الأسعار الأجنبية يفترض أنها ثابتة ، وتختار بالطريقة التالية :

$$P^* = 0$$

إذن لتعريف التعديل الإضافي لسعر الصرف على المدى القصير ، نلاحظ أن المعادلة [27]

التي تعبر عن التوازن في سوق النقود يتم التأكد منها في البداية :

$$m = \bar{P} + \bar{\Phi}Y - \lambda i^*$$

$$m = \bar{P} + \bar{\Phi}Y - \lambda i^* + \lambda \Theta (\bar{e} - e)$$

مع الأخذ بعين الاعتبار المعادلة [28] و [29]

بعد طرح نحصل على :

$$[30] \dots \dots \dots \bar{e} - e = (1/(\lambda \Theta)) \cdot (\bar{P} - P)$$

هي معادلة (AA) بانحدار سالب التي هي مكان التعديل للأصول النقدية في  $\lambda \Theta$  المخطط

(e ; p) ، نلاحظ أنه إذا كانت الأسعار تامة المرونة يكون لدينا فوراً  $(\bar{e} - e)$  و  $(\bar{P} - P)$  .

ينحرف سعر الصرف الجاري عن سعر الصرف التوازني الأساسي في هذا النموذج لأن

مستوى الأسعار هو صلب في المدى القصير .

من أجل الفهم الجيد لرموز التعديل الإضافي ، نستخرج معادلة التعديل لسوق السلع ،

وندرس ثابت حركية تفاعل الأسعار والصرف بالتعويض في المعادلة [30] بقيمة (i)

المستخرجة في المعادلة [27] نجد :

$$\hat{P} = \mu (\delta (\bar{e} - p) + \Theta / \lambda (\bar{m} - p) + g - (1 + \Theta \cdot \emptyset / \lambda) \bar{Y})$$

في المدى الطويل سوق السلع يكون في توازن :

$$0 = \mu (\delta (\bar{e} - p) + \Theta / \lambda (\bar{m} - p) + g - (1 + \Theta \cdot \emptyset / \lambda) \bar{Y})$$

بعد طرح نحصل على معادلة تعديل الأسعار :

$$\hat{P} = \mu \delta (\bar{e} - e) - \mu (\Theta + \Theta / \lambda) \cdot (\bar{P} - P)$$

وبغياب التغيرات وباستعمال المعادلة [31] نستخلص المعادلة الحركية المستخرجة من

(AA) .

$$\hat{e}^a = \hat{e} = -\Theta(e - \bar{e}) = 1/\lambda(P - \bar{P})$$

حركية النظام هي مفسرة نهائيا من خلال معادلتين مختلفتين :

$$[32] \dots \hat{e} = 1/\lambda(P - \bar{P})$$

^

$$[32] \dots P = \mu \delta(e - \bar{e}) - \mu (\delta + \Theta/\lambda) \cdot (P - \bar{P})$$

يمكننا هندسيا تحديد التوازن ودراسة الثبات في فضاء المراحل (e ; p) في الشكل (2)

الموالي ويحدد التوازن بتقاطع الخطوط :  $\hat{e}=0$

^

$$P = \bar{P}$$

$$P = 0$$

$$P - \bar{P} = (\Theta / (\Theta + \Theta/\lambda)) (e - \bar{e})$$

هاذين الخطين يحددان أربع جهات ، حيث بداخلهما نرى أن القوى التي توجه سعر الصرف ، والسعر هي ممثلة بأسهم أفقية وعمودية حيث نستخلص النقطة الحرجة ، كما أن كل المسارات هي متغايرة ، باستثناء وحدة ، أي تلك لها مسار (AA) .

لنأخذ نقطة ما في (I) وهذا يعني أسفل الخطوط  $P=0$  و  $\hat{e}=0$  ، e متزايد بما أن  $\bar{P} > P$

^

$$P = 0 ; (P - \bar{P}) \cdot (\delta + \Theta/\lambda) > \Theta(e - \bar{e})$$

معادلة تعديل الأسعار توضح أن P متناقص ، وبالتالي في الجهات الأخرى يجب أن نلاحظ مباشرة مسار واحد متقارب ، عندما يكون النظام متباعد عن توازنه ، هنا تكون حركة امتداد خط (AA) .

تمر  $\Omega(e ; P)$  وذلك الأعوان عقلايين ويعرفون عن نموذج المعادلة [27] و [30] حيث يشكلون تسبيقات الصرف بطريقة تجعل الاقتصاد يوضح على المسار (AA) وذلك عندما تكون متباعدة عن  $\Omega$  بعدم التوازن في سوق السلع .

إن المعنى الاقتصادي للتعديل الإضافي يظهر الآن واضحا لنفرض أنه انطلاقا من التوازن الطويل  $\Omega$  تحدث صدمة (هزة) في سوق السلع تغير مستوى الأسعار بكيفية تجعل  $\bar{P} > P$  حيث يتغير التوازن في سوق الصرف فورا بطريقة تجعل  $\hat{e} < e$  وذلك بالتطابق مع المعادلة [31].

إن رفع الأسعار في المدى القصير ينجر معه استحسان في سعر الصرف ، حيث أن مدى الاتساع هو أكبر من تلك التغيرات في الأسعار

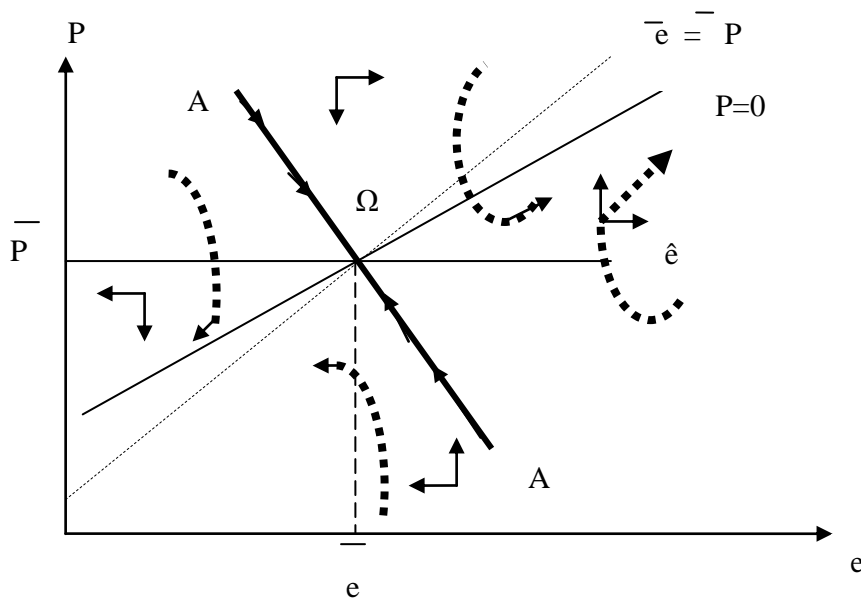
الترابطات الحركية التي تقود إلى هذه النتيجة هي كالتالي :

- بما أن  $m$  هي معطاة فإن الارتفاع المؤقت للأسعار ينخفض  $(m-p)$ ، والتوازن في سوق النقود لا يمكن أن يتحكم فيه إلا من خلال الرفع الفوري لـ  $(i)$  حيث يظهر انحراف موجب  $(i-i^*)$  و حسب المعادلة [28] يقتضي مسبق لسعر الصرف .

- بما أن الصدمة هي مؤقتة فإن سعر الصرف التوازني  $\bar{e}$  لا يتم تعديله .

المعادلة [29] تظهر أن  $\hat{e}^a > 0$  ، ليست ممكنة إلا إذا كان  $e < \bar{e}$  هذا تحسن مؤقت لسعر الصرف المحقق لمعادلة  $(AA)$  ، يقفز سعر الصرف فوراً إلى مستوى تقيمي أكبر بالمقارنة مع قيمة التوازن ، حيث أن هذه التغيرات المفاجئية تسمح بالتعديل المتزايد للأسعار المرتبطة بسعر الصرف ، وذلك لإرجاع الاقتصاد إلى توازنه الأولي .

## الشكل (2) : يوضح التوازن في نموذج "DORNBUSCH"





\* النموذج النقدي لفرانكل :

قام فرانكل " FRENKEL " سنة 1979<sup>43</sup> تعديل لنموذج "DORNBUSCH" وفي هذا النموذج يفترض ثبات الأسعار في المدى القصير ، أما سعر الصرف فيبقى مرنا .  
احتفظ " FRENKEL " بنفس فرضيات النموذج النقدي وإلغاء فرضية مرونة الأسعار بالإضافة إلى استعمال معدلات الفائدة الحقيقية (r).

فرضيات النموذج :

H<sub>1</sub>:فرضية(PPA) محققة في المدى الطويل فقط.  
ومنه سعر الصرف يكون تابعا للأسعار المحلية والأسعار الأجنبية ويأخذ العلاقة التالية:

$$e \sim = P \sim - P \sim^* \dots\dots\dots (a)$$

$$[34] \dots\dots\dots e \sim = (m \sim - m \sim^*) - \emptyset(Y \sim - Y \sim^*) - \psi(i \sim - i \sim^*) \dots\dots\dots (b)$$

حيث (~) ترمز للمدى الطويل .

المعادلة (b) تمثل معادلة الطلب على النقود .

H<sub>2</sub>:توقع انخفاض سعر الصرف يكتب على الشكل التالي :

$$[35] \dots\dots\dots E_t(\dot{e}_{t+1}^a) = -\gamma(e_t - e \sim_t) + (i_t^a - i \sim_t^*)$$

حيث  $0 < \gamma < 1$

E<sub>t</sub>: التوقع الرياضي الشرطي للمعلومات المتوفرة في الزمن t

: تمثل التضخم المتوقع في المدى البعيد .  $i_t^a ; i \sim_t^*$

$$[36] \dots\dots\dots E_t(\dot{e}_{t+1}^a) = e_{t+1}^a - e_t$$

H<sub>3</sub> : تحقق شروط تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة ، ويمكن صياغتها رياضيا كما يلي :

$$[37] \dots\dots\dots E_t(\dot{e}_{t+1}^a) = i_t - i \sim_t^*$$

وبتعويض المعادلة [36] في المعادلة [35] نحصل بعد التعديل على المعادلة التالية :

$$e_t - e \sim_t = -(1/\gamma).(i_t - i \sim_t^*) + (1/\gamma).(i_t^a - i \sim_t^*)$$

$$e_t - e \sim_t = -(1/\gamma) . (r_t - r \sim_t^*) [38] \dots\dots\dots$$

سعر الفائدة الحقيقي المتوقع.  $r_t ; r \sim_t^*$

<sup>43</sup> JACOB FRENKEL « on the market a theory of floating exchange rates »beseson real interest l'inferranls .american économie, 1979pp11-22.

وبتعويض المعادلة [38] في [34] (a) نتحصل على سعر الصرف الحقيقي بالعلاقة التالية :

$$q_t = (1/\gamma) \cdot (r_t - r_t^*) [39] \dots\dots\dots$$

أن : حيث

: يمثل سعر الصرف الحقيقي  $q_t$ .

وبتعويض [37] في [35] نتحصل على سعر الصرف الاسمي بدلالة سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى متغيرات النموذج النقدي والأسعار المرنة كما يلي :

$$e_t = (m_t - m_t^*) - \phi(Y_t - Y_t^*) - \psi(i_t - i_t^*) - (1/\gamma) \cdot (r_t - r_t^*) [39] \dots\dots\dots$$

إن المعادلتين [39] و [39] يفترض لتحقيقهما كون القيم المتوقعة عقد التوازن للمتغيرات المكونة لهما هي نفسها القيم المشاهدة (فرضية المسار العشوائي).

## 2-2-2- نماذج الأسواق المالية :

ظهرت هذه النماذج من خلال ملاحظة أسعار الصرف بعد الأزمة البترولية أين لحظ عدم ارتفاع سعر صرف الدولار بالنسبة لسعر بعض عملات الدول المصنعة ، والتي كان اقتصادها تابعا لتقلبات أسعار السوق البترولية ، هذا الارتفاع يمكن إرجاعه إلى كون معظم الدول المنتمة لمنظمة (OPEC) صفقاتها تتم بعملة الدولار الأمريكي .

ومن أهم الدراسات التي تمخضت من خلال هذه الملاحظات ، الدراسة التي قام بها "كوري" سنة 1976 ، ألين و كانيين سنة 1980 ، درونبش وفيشر سنة 1980 وكانت هذه الدراسة منصبة على أثر اختيار المحفظة على تحديد سعر الصرف .

### أ- نموذج اختيار المحفظة :

يقوم العون الاقتصادي والمتمثل في المستثمرين وفقا لهذا النموذج بتوزيع ثروته إلى أقسام متنوعة ، يحتفظ بقسم منه بالعملة المحلية والآخر يحول إلى العملة الأجنبية وذلك لتعظيم ثروته<sup>44</sup>.

يكتب هذا التعظيم وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{Max}(E(w) - c/2 \cdot \text{Var}(w)) [40] \dots\dots\dots$$

<sup>44</sup> ARTUS. P.MORIN.P « Macro économie appliquée » PUF1991P195

حيث :

E. يمثل التوقع الرياضي

w. يمثل الثروة

c. يمثل معامل النفوذ من الخطر

Var. يمثل التباين

يفترض في هذا النموذج أن الخوف والنفوذ من الخطر، ثابتا يعتبرون أن البلد محل الدراسة لا يؤثر على البلدان الأخرى في تحديد سعر فائدها ، بالإضافة إلى كون الأجانب لا يمتلكون أصولا مالية ولا نقدية من البلد محل الدراسة ، في حين المقيمون في هذا البلد يمتلكون أصولا مالية محلية وأجنبية .

الأعوان الاقتصاديون العقلانيون يتوقعون استقرار سعر الصرف هذا النموذج يكتب على الشكل الرياضي التالي :

$$W = F(1+r) + (w_0 - F) \cdot (1+r^* + e) [41] \dots \dots \dots$$

حيث :

W. تمثل الثروة في آخر المرحلة

F. تمثل القسط من ثروة المقتطع لاقتناء الأصول المحلية

r. تمثل سعر الفائدة المحلي

r\*. تمثل سعر الفائدة الأجنبي

w<sub>0</sub>. تمثل الثروة في أول المرحلة

e. تمثل معدل نمو سعر الصرف

قيمة الأموال التي يشتري بها العون الاقتصادي الأصول الأجنبية في بداية المرحلة بالعملة المحلية وعائد هذه العملية تعطى بالعلاقتين التاليتين على الترتيب :

$$[42] \dots \dots \dots W_0 - F/e$$

$$[43] \dots \dots \dots ((W_0 - F)/e) \cdot (1+r^*) \cdot e_z$$

حيث: e<sub>z</sub> : يمثل سعر الصرف في نهاية المرحلة .

بتعويض المعادلة [43] في المعادلة [41] نتحصل على معادلة الثروة في نهاية المرحلة ، والتي من خلالها نصل إلى تعظيم الثروة في بداية المرحلة .

$$[44]..... W=w_0.(1+r)+(w_0 - F).(r^* - r + e)$$

تعظيم الثروة يكون وفقا للبرنامج التالي :

$$[45]..... \text{Max} ( w_0.(1+r)+(w_0 - F).(r^* - r + E(e)) - c/2(w_0-F)^2.\text{var}(e) )$$

$$w_0-F$$

بعد إجراء عملية التعظيم نتحصل على :

$$[46]..... W_0 - F = ( r^* - r + E(e) ) / ( c . \text{var}(e) )$$

إحداث التوازن في هذه الأسواق الثلاثة يتم بتعديل سعر الصرف وسعر الفائدة المحليين ،  
فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود المحلية ، ويوجه الطلب إلى  
البحث عن أصول مالية محلية .

ارتفاع قيمة العملة المحلية ينجر عنه انخفاض قيمة الأصول الأجنبية وللحفاظ على ثروتهم  
يقوم المتعاملون برفع الطلب على هذه الأصول ، الأمر هذا يؤدي إلى إحداث التوازن المختل  
عند ارتفاع سعر الفائدة .

#### ب- نموذج ذو آثار الثروة :<sup>45</sup>

في هذا النموذج الطلب على السلع لا يكون فقط بدلالة الدخل ، وسعر الفائدة وسعر الصرف  
، ولكن يخضع كذلك للثروة الحقيقية للأفراد والتي ترتفع نتيجة لوجود فائض في الميزان  
التجاري ، هذا الاختلال يوازن عن طريق استيراد السلع .

يستعمل "درونش" 1980 ، النموذج النقدي بإضافة علاقة طويلة المدى مع إضافة فرضية  
استقرار التوقعات ، فارتفاع الفائض في الميزان التجاري يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف  
وارتفاع ثروة البلد ، يؤدي إلى ارتفاع الطلب الداخلي لقيمة العملة الحقيقية ، فإذا اعتبرنا  
ثبات عرض النقود والأسعار فإن العملة المحلية تؤول إلى الارتفاع .

#### 2-2-3- نموذج "ماندل - فلمنج" :

يدرس هذا النموذج التوازن الكلي " التوازن الداخلي + التوازن الخارجي "

(سنتطرق إلى تعريف ميزان المدفوعات لاحقا)

يركز هذا النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح إلا

أنه يستعمل كنموذج وأحيانا كنظرية لتمديد سعر الصرف<sup>46</sup>

<sup>45</sup> ARTUS. P.MORIN.P « macro économie appliquée » PUF1991p195

<sup>46</sup> قدي عبد المجيد " المدخل إلى السياسات الاقتصادية " مرجع سابق ص 124

يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف ويركز على الاقتصاد للمنتوج الصغير نسبيا الذي لا يؤثر على أسعار الفائدة ، والذي يعتبر متغيرا خارجيا.

#### أ- الإشكالية :

نقائص النماذج السابقة

\* تمثيل التوازن الجزئي:

--- تحليل سوق الصرف.

--- لا يوجد تأثير للتوازنات الخارجية على التوازنات الداخلية .

\* لا يوجد علاقة مع النماذج الاقتصادية المغلقة:

--- عرض أدوات السياسة الاقتصادية .

--- فرضية صلابة الأسعار .

\* إن نموذج "ماندل-فلمنج" يقترح:

--- الأخذ بعين الاعتبار حركات رؤوس الأموال .

--- توسع في اقتصاد المنتج ، فيما يخص منحنى IS-LM

--- نموذج بسيط وملائم لمختلف أنظمة الصرف ، ولمختلف درجات تحرك رؤوس

الأموال .

\* نموذج ذو تأثير كبير نتيجة لسهولة ، وشفافيته فيما يخص النتائج .

\* يوجد دائما في مجموعة أدوات تحليل الاقتصاد الكلي .

ب- الفرضيات القاعدية :

\* فرضيات القاعدة (1):

نموذج (MF) في اقتصاد مفتوح .

-- فرضيات IS-LM:

1- الأسعار والأجور ثابتة .

2- تحت العمالة الكينزية .

-- فرضيات الاقتصاد المفتوح :

1- اقتصاد مفتوح صغير (يمكن توسعه) .

2- نقص استبدال السلع .

3- رؤوس الأموال ثابتة أو متحركة .

4- سعر الصرف ثابت أو مرن .

\* فرضيات القاعدة (2):

-- توازن سوق السلع :

$$[47] \dots\dots\dots Y=Cy+I(i)+G+B(y_{ie})$$

-- توازن سوق النقود :

$$[48] \dots\dots\dots M^s=O_B+R$$

$$[48] \dots\dots\dots M^d=ay+b_i$$

$$[50] \dots\dots\dots M^s = M^d$$

-- توازن ميزان المدفوعات :

$$[51] \dots\dots\dots B(y_{ie}) + F(i - i^* + \hat{e}^a) = \Delta R$$

حيث أن:

B : رصيد الحساب الجاري .

F : تدفق رؤوس الأموال الداخلة .

R : احتياطات الصرف .

\* فرضيات القاعدة (3) :

-- أنظمة الصرف :

1- في حالة نظام صرف مرن  $R=R_0$

2- في حالة نظام صرف ثابت  $e = e_0$

3- في حالة نظام وسطي .

-- التوازن يعبر عنه بالتدفق في المخزون .

-- نفترض بصفة عامة  $(\hat{e}^a)$  توقعات الصرف ستاتيكية .

\* فرضيات القاعدة (4) :

المعادلة [47] مشتقة من :

$$[a]..... Y=c+I(i)+G+(X - M)$$

$$[b]..... c= a.y + a_0$$

$$[c]..... X= v.y^* - \epsilon e$$

$$[d]..... M= \mu.y - \eta.e$$

حيث أن:

$$(I) ..... Y= ( a_0+G+I(i)+v.y^* - (\epsilon + \eta) ) / (1- a +\mu)$$

\* فرضيات القاعدة (5) :

من شرط التوازن ( $M^s = M^d$ ) نجد:

$$(II) ..... Y= (O_B + R + b_i) / a$$

-- النظام (II) مماثل لمنحنى (LM) .

-- لكن عرض النقود مماثل جزئياً نظراً للأخذ بعين الاعتبار لاحتياطي الصرف (R) .

-- النظام (II) مهم وضروري في حالة نظام الصرف الثابت .

\* فرضيات القاعدة (6):

توازن ميزان المدفوعات

$$[51]..... B( y_{ie} )+ F( i - i^* + \hat{e}^a )= \Delta R$$

ويمكن كتابة المعادلة [51] على الشكل الخطي التالي :

$$[51]' ..... v.y^* - \mu . y - (\epsilon + \eta ).e + \emptyset(i - i^*)=\Delta R$$

$$(III) ..... y=(v.y^* - (\epsilon + \eta ).e + \emptyset(i - i^*) - \Delta R) / \mu$$

$i - i^*$  : في حالة حركة إحلال تامة لرؤوس الأموال .

وجود علاقة طردية بين  $i$  و  $y$  في حالة حركة غير كاملة لرؤوس الأموال .

\* فرضيات القاعدة (7) :

نلخص كل ما سبق تحليله في ثلاثة منحنيات :

منحنى (IS) : سوق السلع :

$$[52]..... Y= Y( i ; G ; e ) ; \delta Y/\delta i < 0 ; \delta Y/\delta G > 0 ; \delta Y/\delta e < 0$$

منحنى (LM) : سوق النقود :

$$[53]..... Y= Y(M ; R ; i ) ; \delta Y/\delta M > 0 ; \delta Y/\delta R > 0 ; \delta Y/\delta i > 0$$

منحنى (BP) : التوازن الخارجي :

$$[54]... Y=Y(e; i; i^*); \delta Y/\delta e < 0; \delta Y/\delta i > 0; \delta Y/\delta i^* < 0; \delta Y/\delta \Delta R < 0$$

\* فرضيات القاعدة (8) :

نموذج ماندل-فلمنج (MF) أكثر تغير .

نموذج ماندل-فلمنج (MF) يمكن استخدامه:

--- من أجل تحليل تأثيرات الإنفاق الحكومي والسياسة النقدية .

--- في نظام صرف مرن ونظام صرف ثابت .

--- في حركة تامة أو غير تامة لرؤوس الأموال .

--- في إطار اقتصاد صغير في عالم كبير .

هذه التغيرات في نموذج (MF) تشرح وتفسر لتكون أكثر استعمالاً.

### 2-3- سياسات سعر الصرف :

تتخصر السياسات التي يمكن للحكومة اللجوء إليها لتصحيح عجز (اختلال) ميزان

المدفوعات في ثلاث سياسات عامة هي :

--- إتباع سياسة نقدية ومالية .

--- القيود المباشرة على العملات الخارجية .

--- إجراء تغيرات في سعر الصرف .

وفي دراستنا هذه كيفية مواجهة اختلالات ميزان المدفوعات عن طريق سياسة سعر

الصرف فعن تحليلنا في هذا المقام سوف يقتصر على بيان كيفية إعادة التوازن إلى ميزان

المدفوعات عن طريق إجراء تعديل سعر الصرف أو عن طريق سياسة أخرى ما يعرف

بالرقابة على الصرف الأجنبي .

### 2-3-1- تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية :

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قرار تتخذه السلطات النقدية<sup>47</sup>

مضمون تدنية قيمة العملة الوطنية ، حيث يهدف أساساً إلى إعادة التوازن في ميزان

المدفوعات وآثار التخفيض مرتبطة أساساً بأهمية المبادلات الخارجية ، وكذا الهيكل

الاقتصادي للبلد المعني فالدول تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية فهذا يعني أنه أصبح بالإمكان

<sup>47</sup> MILET Obravich « les effets de la dévaluation française de 1985 » les aides d'organisations , paris , 1970p15



الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق وفي إطار اتفاقيات "بريتون وودز" فإن تغير وإعادة النظر في قيمة العملة كان يعتبر كإجراء عادي لكنه استثنائي لا يمكن اتخاذه في حالة العجز الأساسي في المدفوعات<sup>48</sup>.

إن عملية تخفيض العملة "Dévaluation" تتم بصورة معتمدة بعد اتخاذ القرار من طرف السلطات الاقتصادية وتكون هذه العملة في إطار نظام سعر صرف ثابت هذا عكس الانخفاض "Dépréciation" الذي يحدث تلقائيا نتيجة لتضارب قوى العرض والطلب في السوق وتتم هذه العملية في إطار نظام سعر الصرف العائم<sup>49</sup>، إذ أن الحديث عن التخفيض يجعلنا نشير إلى عملية دفع قيمة العملة أو إعادة التقييم "Réévaluation"، التي هي عملية عكسية بالنسبة لعملية التخفيض.

فلمعرفة نسبة التخفيض يجب على البلد المخفض القيام بما يلي<sup>50</sup>:

\* تحديد الهدف بدقة مثل توازن حساب المعاملات الجارية، أو توازن الميزان التجاري، هذا الأخير يجب أن يستجيب للشروط الاقتصادية للبلد المعني.

\* تحديد الهدف بدقة مثل سعر الصرف التوازني الذي يستجيب للهدف المحدد.

وانطلاقا من سعر الصرف التوازني تقوم السلطات المعنية بتقدير معدل التخفيض والذي هو عبارة عن الفرق بين سعر الصرف التوازني وسعر الصرف الجاري العمل به مع الإشارة هنا إلى أن مفهوم سعر الصرف التوازني هو نسبي يقوم على أساس الهدف المراد الوصول إليه.

ونستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط<sup>51</sup>:

- 1- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- 2- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.

<sup>48</sup> DOMINIQUE Plihon « les taux de change » édition la découverte, paris 1991p91

<sup>49</sup> DOMINIQUE Plihon, OP cit, p92

<sup>50</sup> يوسف عبد الباقي "دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية" دراسة حالة الجزائر (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية) جامعة الجزائر 2001

<sup>51</sup> قدي عبد المجيد " مرجع سابق " ص 134

3- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاع الأسعار لتكلفة المنتجات المحلية .

4- عدم قيام الدول المنافسة بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض .

5- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة ، المعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير .

6- الاستجابة لشرط مارشال-ليرنر .

## 2-3-2- أثر تغيرات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية :

أ- أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري :

--- اشتقاق الميزان التجاري بالنسبة لسعر الصرف الاسمي<sup>52</sup>(e)

لدينا :

$$[55] \dots \dots \dots BC = X - M$$

$$[55]' \dots \dots \dots BC = p \cdot x - (p^*/e) \cdot M$$

نقوم بالاشتقاق الجزئي لـ BC بالنسبة لـ (e) فنجد :

$$\delta BC / \delta e = p \cdot (\delta x / \delta e) - p^* \cdot (\delta / \delta e) \cdot (M/e)$$

$$\delta BC / \delta e = p \cdot (\delta x / \delta e) - p^* \cdot ((\delta M / \delta e) \cdot (1/e) - (1/e^2) \cdot M)$$

$$= p \cdot ((\delta x / \delta e) \cdot (e/x) \cdot (x/e)) - p^* \cdot ((\delta M / \delta e) \cdot (e/M) \cdot (M/e) \cdot (1/e) - (1/e^2) \cdot M)$$

$$= p \cdot \zeta_x \cdot (x/e) - p^* \cdot (\zeta_m \cdot (M/e^2) - (M/e^2))$$

$$= ((p \cdot x) / e) \cdot \zeta_x - ((p^* \cdot M) / e^2) \cdot (\zeta_m - 1)$$

نضع BC = 0 نجد :

$$p \cdot x - (p^*/e) \cdot M = 0$$

$$p \cdot x = (p^*/e) \cdot M \dots \dots \dots (1)$$

ونضع كذلك :  $\delta BC / \delta e = 0$  نحصل على :

$$((p \cdot x) / e) \cdot \zeta_x - ((p^* \cdot M) / e^2) \cdot (\zeta_m - 1) = 0 \dots \dots \dots (2)$$

بالتعويض (1) في (2) نجد :

<sup>52</sup> محاضرات في الاقتصاد الكلي للدكتور بن ثابت بوزيان - جامعة مستغانم.

$$((p \cdot x)/e) \cdot (\zeta_x - \zeta_m + 1) = 0$$

$$((p \cdot x)/e) > 0 \quad ; \quad (\zeta_x - \zeta_m + 1) = 0$$

تعرف العبارة  $(\zeta_x - \zeta_m + 1) = 0$  في الأدب الاقتصادي بشرط " مارشال - ليرنر "

\* إذا كان:  $\zeta_x - \zeta_m > -1$  تحسن في الميزان التجاري.

\* إذا كان:  $\zeta_x - \zeta_m < -1$  تدهور في الميزان التجاري.

\* إذا كان:  $\zeta_x - \zeta_m = -1$  يكون الميزان التجاري متوازن.

--- اشتقاق الميزان التجاري بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي (q)<sup>53</sup>

$$BC = X - M$$

$$BC = p \cdot x - (p^*/e) \cdot M$$

$$q = e \cdot (p/p^*)$$

$$e = q \cdot (p^*/p)$$

$$(\delta e / \delta q) = (p^*/p)$$

نقوم بالاشتقاق الجزئي لـ BC بالنسبة لـ q :

$$\delta BC / \delta q = (\delta BC / \delta e) \cdot (\delta e / \delta q) \dots \dots \dots (3)$$

و لدينا سابقا ما يلي :

$$(\delta e / \delta q) = (p^*/p)$$

$$(\delta BC / \delta e) = p \cdot \zeta_x \cdot (x/e) - p^* \cdot (\zeta_m \cdot (M/e^2) - (M/e^2))$$

بالتعويض في المعادلة (3) نجد :

$$(p \cdot \zeta_x \cdot (x/e) - p^* \cdot (\zeta_m \cdot (M/e^2) - (M/e^2))) \cdot (p^*/p) = \delta BC / \delta q$$

$$= (p^* \cdot x/e) \cdot \zeta_x - (p^* \cdot p^* \cdot M/e \cdot e \cdot p) \cdot (\zeta_m - 1)$$

نجد :  $BC = 0$  نضع

$$p \cdot x = (p^*/e) \cdot M \dots \dots \dots (1)$$

فنحصل على :  $\delta BC / \delta q = 0$  ونضع كذلك :

$$\dots \dots \dots (p^* \cdot x/e) \cdot \zeta_x - (p^* \cdot p^* \cdot M/e \cdot e \cdot p) \cdot (\zeta_m - 1) = 0 \dots \dots \dots (2)$$

بالتعويض (1) في (2) نجد :

$$((P^* \cdot x)/e) \cdot \zeta_x - ((p^* \cdot p \cdot x)/(e \cdot p)) \cdot (\zeta_m - 1) = 0$$

<sup>53</sup> نفس المرجع السابق .

$$((p^* \cdot x)/e) (\zeta_x - \zeta_m + 1) = 0$$

$$; \quad (\zeta_x - \zeta_m + 1) = 0 \quad ((p^* \cdot x)/e) > 0$$

تعرف العبارة  $(\zeta_x - \zeta_m + 1) = 0$  في الأدب الاقتصادي بشرط " مارشال - ليرنر "

\* إذا كان:  $\zeta_x - \zeta_m > -1$  تحسن في الميزان التجاري.

\* إذا كان:  $\zeta_x - \zeta_m < -1$  تدهور في الميزان التجاري.

$\zeta_x - \zeta_m = -1$  و يكون الميزان التجاري متوازن

ب- أثر تغير سعر الصرف على ميزان رؤوس الأموال :

إن التغير في احتياطي الصرف يكون مساويا إلى رصيد الحساب الجاري للصادرات ،

الواردات ، إضافة التدفقات الصافية لرؤوس الأموال (F)<sup>54</sup>

$$R = X - M + F[56].....$$

إن رصيد الحساب الجاري الذي يمكن كتابته

$$[57]..... X - M = p \cdot x_{(p,e)} - (p^* / e \cdot M_{(y,p,e)})$$

p : المستوى العام للأسعار المحلية .

p\* : المستوى العام للأسعار الأجنبية .

e : سعر الصرف .

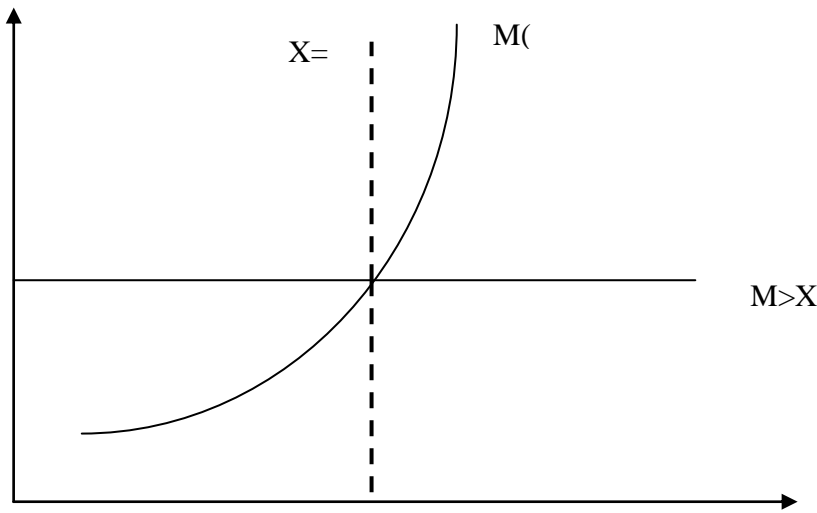
الشكل رقم (3) : يوضح منحنى الواردات والصادرات بالنسبة للدخل

X ;M

X

Y

<sup>54</sup> قدار نعيمة " نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر " (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية) جامعة الجزائر 1997



زيادة في الدخل الحقيقي تؤدي إلى ارتفاع في الواردات وتقهقر في الميزان التجاري من أجل مستوى دخل أقل (Y) سوف يتميز الميزان التجاري بفائض والعكس من أجل مستوى دخل أكثر من (Y) ، ويكون هناك عجز ، فالتخفيض يمكن أن يكون له آثار إيجابية على ميزان رؤوس الأموال .

### ج- أثر تغير سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام :

إن التخفيض يؤدي إلى تغير في الميزان التجاري ، ولكي يكون الميزان موجب يستلزم أن يكون أثر الزيادة في حجم الإنتاج أقل من الأثر السعري الناتج من التخفيض المعدل بالتضخم الذي توضحه المعادلة الرياضية التالية :

$$\delta BC = -M \cdot \delta Q - (\zeta_b - \zeta_p)(\delta e + \delta p) > 0$$

$$[58] \dots \delta Q < - ((\zeta_b - \zeta_p) \cdot (\delta e + \delta p)) / M$$

ولدينا المعادلة التفاضلية للطلب الكلي :

$$\delta Q = - ((\zeta_b - \zeta_p) \cdot (\delta e + \delta p)) / (1 + M - e(t-1) - \alpha)$$

وبالتعويض في المعادلة [58] ينتج لدينا الشرط النسبي التالي :

$$[59] \dots - (\zeta_b - \zeta_p) / (1 + M - e(t-1) - \alpha) < - (\zeta_b - \zeta_p) / M$$

الأثر الحجمي المشروط بالعلاقة السابقة عن نسبة الزيادة في حجم الناتج الوطني الخام الواجب إنتاجه لتحسين الميزان التجاري لعملية التخفيض ، وبالتالي فإن عملية التخفيض وفق الشروط السابقة يؤدي إلى رفع حجم الناتج الوطني الخام .

يمكن التعبير عن هذه الزيادة بعلاقة رياضية تكون تابعة لأثر الأسعار الداخلية والخارجية بالإضافة إلى أثر التخفيض كما يلي :

$$[60]..... P.Q=P( C + I + G ) +BC$$

إذا افترضنا أن الأسعار متقاربة (متساوية) إلى جانب توازن الميزان ، ويقترَب من قيمتها من الواحد يكون حجم الناتج الداخلي الخام ، يقترَب من الطلب الداخلي عليه .  
ولدينا المعادلة التالية عند تفاضل الميزان التجاري :

$$[61]..... \delta BC = P.M(\zeta_b - \beta \zeta_p - 1).(\delta e/e)$$

مع  $\beta$  : نسبة تغطية المبادلات الخارجية بـ :

$$[62]..... \beta = (P_x . X / P_m . M)$$

ومنه ينتج لدينا :

$$\delta BC = \zeta_t . (\delta p + \delta e + \delta pk)$$

$$Q(\delta p + \delta pk) = \zeta_p (\delta p + \delta e + \delta pk) [63].....$$

ولدينا دالة الاستهلاك الكلية تتحدد كما يلي :

$$C = c(1-t) . Q(\delta p + \delta pk) [64].....$$

$$[65]..... \zeta_c = c(1-t) . \zeta_p$$

وبالتالي حتى يتحسن التخفيض للميزان التجاري ، وبارتفاع الناتج الداخلي الخام والآثار السعرية يجب أن تكون الأجور غير تامة التبعية للأسعار وذلك حتى لا يؤدي التضخم المستورد إلى إلغاء الآثار السعرية للتجارة الخارجية والمعطاة بالعلاقة التالية :

$$\zeta_b > \zeta_p (1+m . (1-c(1-t)) / (1-c(1-t)-\alpha)$$

وبالتالي إعطاء شرط أحسن من شرط مارشال - ليرنر المتمثل في شرط المرونة :

$$\zeta_b > \zeta_p . \text{ فقط لتحسين الميزان التجاري لرفع الناتج الداخلي الخام } \zeta_b > \zeta_p$$

### 2-3-3- سياسة الرقابة على الصرف :

**مفهوم الرقابة على الصرف :** قد تعتمد الدولة إلى تبني نظام الرقابة على الصرف ، دون أن تضطر إلى تخفيض قيمة عملتها ، من أجل إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتها ، وهذا النظام هو عبارة عن أداة لتنظيم الصرف من طرف الدولة وفيه تكون كل المشتريات

والمبيعات من العملات الصعبة محتكرة من طرف البنك المركزي ، هذا الأخير يقوم بتوزيعها على مختلف القطاعات ، وتختلف الرقابة في درجة شمولها من دولة إلى أخرى ، حيث تقوم الدولة عادة بفرض قانون يجبر المصدرين ، أي من يحصل على إيرادات من العملات الأجنبية على بيعها إلى البنك المركزي بالسعر الرسمي ، وفي بعض الأحيان يطالبهم ببيع كل ما يملكون من أسهم وسندات مقومة بالعملة الأجنبية إليها ومن ناحية أخرى يطلب من المستوردين الحصول على ترخيص خاص لاستيراد سلعة ما .

وكثيرا ما تقيد الحكومة أو تمنع استيراد السلع منعاً باتاً أو من مناطق نقدية معينة ، بل قد توجه المستوردين نحو أسواق ترتفع فيها مستويات الأسعار عنها في الأسواق التقليدية ، كذلك قد تلجأ الحكومات إلى تقيد حق الدولة الأجنبية في إصدار السندات بين الحين والآخر ، وبيعها في أسواقها ، كما كان يحدث في سوق لندن المالي قبل أن تدخل إنجلترا نظام الرقابة على الصرف الأجنبي<sup>55</sup> .

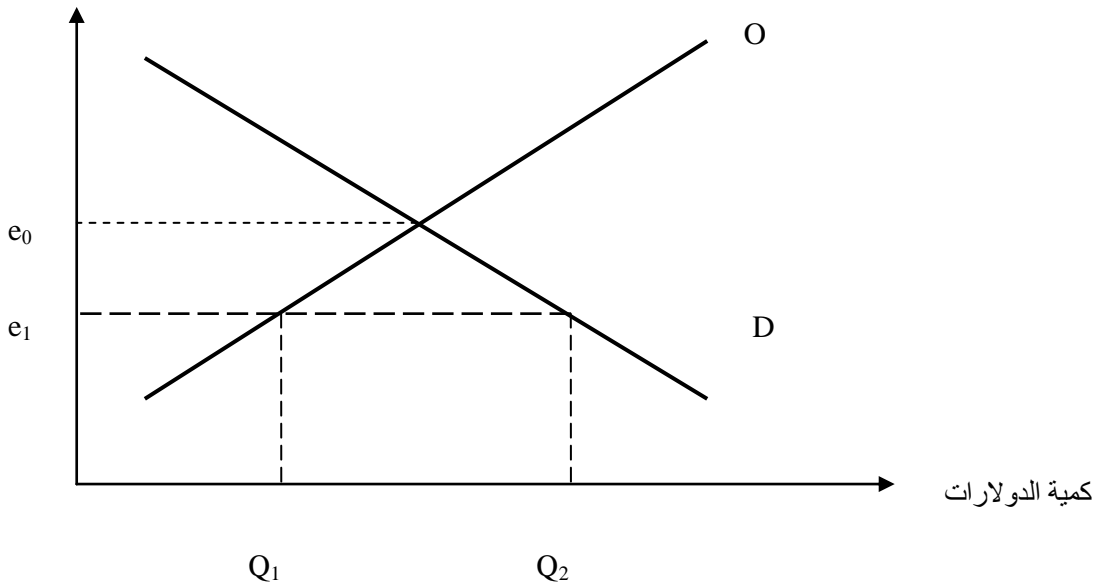
والتوازن في هذا النظام لا يتحقق عن طريق خروج ودخول الذهب ، كما هو الحال في نظام الصرف الثابت ، ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف كما هو الحال في نظام الصرف العائم ، ولكن عن طريق التدخل الإداري المباشر للدولة من أجل الموازنة بين طلب وعرض العملات الأجنبية .

وجوهر الرقابة على الصرف ، توزيع الكمية المحدودة التي تصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على الطالبين بما يتفق مع الأهداف السياسية والاقتصادية للدولة وتعمل السلطات النقدية في ظل هذا النظام على أن تترك سعر الصرف يتقيد بمسألة العرض والطلب عن طريق إحداث تكافؤ دائم بين الإيرادات والمدفوعات حتى يتسنى لها تحديد سعر صرف عملتها عند المستورد المقرر له .

**الشكل (4): يوضح العرض والطلب على الدولار في ظل الرقابة على الصرف .**

دولار لكل  
وحدة نقدية

<sup>55</sup> قريصة صبحي نادر ، العقاد مدحت محمد " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية " دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت 1983 ص 356



: يمثل منحنى الطلب على الصرف الأجنبي D.

: يمثل منحنى عرض الصرف الأجنبي O.

توازن منحنى العرض مع منحنى الطلب ( $eO_0$ ) وتقاس الفجوة بين الطلب والعرض بالمسافة ( $Q_1Q_2$ ) في الشكل (4) ، ويتحدد سعر صرف العملة الأجنبية ، ولتكن الدولار مثلا ، عند المستوى ( $eO_1$ ) وتعمل السلطات النقدية أن تبقى السعر عند هذا المستوى ، لأن انخفاض سعر الصرف ينشط الميول التضخمية وهذا لأن أسعار السلع المستوردة ترتفع معبر عنها بالعملة المحلية ، ولأن ارتفاع الأسعار قد يدفع الجمهور إلى المطالبة بتصحيح الأجور ، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم حدة التضخم في الشكل (4) عند المستوى ( $eO_1$ ) لسعر الصرف ، يتمثل عرض العملة بالبعد ( $QO_1$ ) في حين يمثل البعد ( $QO_2$ ) الطلب عليها لنفرض أن منحنى العرض (O) لم يتغير ، وأن الطلب على الصرف الأجنبي سيزداد في هذه الحالة سيرتفع سعر الصرف من المستوى السابق ( $eO_1$ ) إلى ( $eO_0$ ) لأن السعر لو لم يرتفع لتولدت الفجوة ( $Q_1Q_2$ ) بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة .

وقد تظهر الدولة لعدم قدرتها على سد الفجوة ( $Q_1Q_2$ ) أن تحافظ على السعر عند مستواه القديم الممثل بالمسافة ( $Oe_1$ ) عن طريق إحداث توازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة من



العملة وذلك عن طريق سد الفجوة (  $Q_1Q_2$  ) أي إحداث تكافؤ بين الإيرادات التي حصلت عليها ومدفوعات للخارج .

ويترتب على العمل بالرقابة على أسعار الصرف الشروط التالية :

- 1- يبقى سعر صرف العملة المحلية مرتفعا .
  - 2- يبقى سعر صرف العملة الأجنبية منخفضا بالقياس إلى العملة المحلية .
  - 3- يبقى مستوى المعاملات الدولية منخفضا ويعود ذلك في كمية الإيرادات بالعملة الأجنبية ، وضرورة توزيع العملة على الواردات والمعاملات الأخرى .
- أ- آثار الرقابة على الصرف :

إن الرقابة على الصرف قد تكون عائقا أمام تطور ، ونمو التجارة الدولية نظرا للقيود التي تفرض على المبادلات التجارية ، كما أن القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال هي الأخرى تجعل المستثمر الأجنبي بعرض استثمار أمواله في هذا البلد .

تخوفا من عدم إمكانية تحويل أرباح أو إعادة رأسماله فيما بعد ، كما أنها تؤدي إلى عدم إمكانية المقيم في هذا البلد من استثمار أمواله في الخارج .

إن هذه الانعكاسات تتولد عنها عمليات غير قانونية ، تهدف إلى حفظ بيع أو شراء عملات صعبة أو استيراد وتصدير سلع وخدمات دون موافقة السلطات المعنية ويمكن أن نأخذ الأشكال التالية :<sup>56</sup>

- 1- المضاربة في رخص الاستيراد .
- 2- تسرب رؤوس الأموال .
- 3- الزيادة في قيمة الفاتورة أو التقليل والتهرب .
- 4- ظهور السوق الموازية للصرف .

## خلاصة الفصل

دراستنا لسعر الصرف مكنتنا إلى التعرف على أنظمة الصرف وأنواع أسعار الصرف ، وسعر الصرف يعبر عن أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات فالتغير في

<sup>56</sup> إبراهيم محمد الفار " سعر الصرف بين النظرية والتطبيق " دار النهضة العربية القاهرة 1992 ص76

سعر الصرف الاسمي بين بلدين هو التغير في سعر الصرف الواقعي ، أما التغير في سعر الصرف الحقيقي يساوي التغير في سعر الصرف الاسمي لمعدل الفروقات في معدلات التضخم في كلا البلدين ، وبالطبع فإن القيمة الحقيقية للعملة هي التي تؤثر على تنافسية منتجات البلد ويعتبر كذلك وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية ، وتكلفة الموارد المستوردة ، ومن ذلك على التضخم والعمالة وهو كذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف ، وقوة سعر صرف عملة لبلد ما هي انعكاس لقوة اقتصاده ، وارتفاع صادراته وحاولت الكثير من النظريات تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدين وكل منها لها فرضيات أو منطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى .

# الفصل الثاني:

الإختلال في ميزان المدفوعات

## مقدمة الفصل :

من المعروف أن العلاقات الاقتصادية الدولية تنطوي على العديد من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم ، مثل الصادرات والواردات السلعية والخدماتية وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة ، وبالطبع ينتج عن ذلك حقوق والتزامات فيما بين الدول ، ويتم تدوين هذه المعاملات في ميزان المدفوعات ، وتكمن أهمية تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في كونها مسألة حيوية لأي إقتصاد وطني .

ذلك أن تطور حجم وقيمة وهيكل هذه المعاملات إنما تعكس بالنتيجة المشاكل الأساسية ومعطيات الإقتصاد الوطني سواء من جهة نظرة محلية أو دولية ، وهيكل هذه المعاملات الاقتصادية تعكس قوة الإقتصاد الوطني وقابلية التنافسية ودرجة إستجابته للمتغيرات الحاصلة في الإقتصاد الدولي ، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الإنتاج والتصدير بما في ذلك العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف والمستوى العملي والتكنولوجي ، لذلك يعتبر ميزان المدفوعات أداة أو وسيلة هامة تساعد السلطات المختصة على وضع مختلف السياسات التي تهدف إلى حماية وتقوية الإقتصاد الوطني .

وفي هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى قسمين ، القسم الأول تعريف ميزان المدفوعات وعناصره والعوامل الاقتصادية المؤثرة فيه ، وفي القسم الثاني أوضاع ميزان المدفوعات وعلاجه .

## 1- ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات أو المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات السياسية والاقتصادية في وضع معالم سياستها الاقتصادية المختلفة على ضوء الحالة التي يكون عليها ميزان المدفوعات ، ومازاد أهميته هو الارتفاع الكبير في حجم المبادلات الاقتصادية الخارجية الدولية ، كذلك أهمية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات الذي يدل على قوة الاقتصاد ويمنح ثقة كبيرة للمستثمرين ورجال الأعمال ، ولذا سنحاول دراسة أهم مكونات ميزان المدفوعات وإظهار أهميته .

### 1-1- تعريف ميزان المدفوعات وعناصره :

#### 1-1-1- تعريف ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان أوسجل يسجل فيه جميع العمليات التي تمت بين دولة ودولة أخرى خلال فترة زمنية عادة تكون سنة .<sup>57</sup>

كما يعرف أيضا بأنه سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة ، أي تنشأ على هذه الدولة حقوق على العالم الخارجي أو ديون وإلتزامات عليها من قبل العالم الخارجي ، ويقصد بالمقيمين الأفراد والهيئات الحكومية التي تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة ، وذلك بصرف النظر عن جنسيتهم .<sup>58</sup>

والمقيمين في الدولة الأجنبية الأخرى يقصد بهم كافة الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطها المعتاد في الدول الأخرى والأفراد الذين يقيمون في الخارج لفترة طويلة مثل الطلاب والعمال وهم يعتبرون مقيمين في الدولة المضييفة ولا يحملون جنسيتها .<sup>59</sup>

- "السجل المحاسبي النقدي الذي يوضح جميع المعادلات الاقتصادية التي تتم بين دولة معينة ، وبين الدول الأخرى ، خلال فترة زمنية معينة جرى العرف أن تكون سنة ميلادية".<sup>60</sup>

<sup>57</sup> ALAIN SAMUELSON « économie international contemporaine » OPU ALGER1993 P27

<sup>58</sup> BRAHIM GUENDOUZI « relation économique international » édition elmaarifa alger1998 p5

<sup>59</sup> محمد عبد المنعم عفر ، أحمد فريد مصطفى "الاقتصاد الدولي" مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع الاسكندرية 1999 ص 47

رغم تعدد تعاريف ميزان المدفوعات ، لكنها تتفق جميعها في معنى واحد وهي أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن نطاق كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي ، بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية جرت العادة أن تكون سنة .  
ويتكون ميزان المدفوعات من العناصر التالية :

الدائن	المدين	البـ
		<p>I حساب العمليات الجارية:</p> <p>1- السلع والخدمات:</p> <p>أ- السلع:</p> <p>- سلع عامة.</p> <p>- سلع مستوردة أو مصدرة للنقل .</p> <p>ب- الخدمات:</p> <p>- النقل :</p> <p>* النقل البحري .</p> <p>- الأسفار:</p> <p>*أسفار الموظفين .</p> <p>- خدمات الاتصال .</p> <p>2- الدخل :</p> <p>أ- تعويضات الأجور.</p> <p>ب- دخل الاستثمارات .</p> <p>3- التحويلات الجارية :</p> <p>أ- الادارات العامة ، قطاعات أخرى .</p> <p>ب- دخل الاستثمارات .</p> <p>II حساب رأس المال والعمليات المالية :</p> <p>1- رأس المال :</p>

<sup>60</sup> محمد عبد العزيز عجمية ، مصطفى رشدي شبيحة " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية " الدار الجامعية ، بيروت مصدر بدون تاريخ ص 356

		<p>أ- التحويلات الرأسمالية :</p> <p>- الإدارات العامة .</p> <p>- قطاعات أخرى .</p> <p>ب- الاستلام بالتنازل على الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية .</p> <p>2- العمليات المالية :</p> <p>أ- الاستثمار المباشر .</p> <p>ب- الاستثمار في القيم المنقولة .</p> <p>III حساب التسويات الخاصة :</p> <p>1- الذهب .</p> <p>2- حقوق السحب الخاصة .</p> <p>3- وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي .</p> <p>4- الموجودات بالنقد الأجنبي .</p> <p>5- المستحقات الأخرى .</p> <p>6- استخدام ائتمان الصندوق .</p> <p>7- الخطأ والسهو .</p>
--	--	---

**Source :** FMI , manuel de la balance de paiement , opcite p 46-51

ويلاحظ على هذه التعاريف الملاحظات التالية :

- أ- يسجل في ميزان المدفوعات حساب ذو جانبيين أحدهما دائن وتسجل فيه كافة المتحصلات من العالم الخارجي ، والجانب الأخر يسمى مدين وتسجل فيه كذلك جميع المدفوعات للعالم الخارجي .
- ب- يجب تطبيق طريقة القيد المزدوج المعمول بها في المحاسبة ، وذلك حتى يتساوى الجانبين معاً لميزان المدفوعات ، ويتم ذلك من خلال ما يسمى ببنود الموازنة أو التسوية التي تقفل رصيد المعاملات الأصلية الفعلية أو الحقيقية أو المستقلة إقفاً حسابياً وهو يختلف عن التوازن بالمفهوم الاقتصادي الذي يفرق بين البنود المستقلة وبنود الموازنة

أو التسوية فالأولى أي البنود المستقلة تعبر عن المعاملات الأصلية ، أي الحقيقية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي وانعكاسه على العالم الخارجي ، وهي تتم بصرف النظر عن أوضاع ميزان المدفوعات أما بنود الموازنة أو التسوية فهي تلك التي تتم نتيجة لوضع ميزان المدفوعات ويهدف تصحيح هذا الوضع ، وبالتالي تكون البنود المستقلة المدينة أكبر من البنود المستقلة الدائنة والعكس صحيح ، وهنا يظهر ميزان المدفوعات (رصيد) عجزاً أو فائضاً ، قبل التسوية وهو المنظور الاقتصادي ، والوضع الأخير يقتضي وجود بنود الموازنة أو التسوية الحسابية لسد الثغرة بين البنود المستقلة المدينة والبنود المستقلة الدائنة والأخير هو المنظور المحاسبي .<sup>61</sup>

ج- يقصد بالمقيمين هم الأفراد والمؤسسات الذين تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة ، ويحصلون على دخولهم بصفة مستديمة من الدولة بصرف النظر عن جنسيتهم ، مثل وجود شخص أجنبي يقيم في الجزائر بصفة دائمة ويمارس نشاطاً اقتصادياً مع الدول الأجنبية ، في هذه الحالة تعتبر معاملاته جزءاً لا يتجزأ من المعاملات الدولية التي تدخل في ميزان المدفوعات للدولة المقيم فيها ، أما عن غير المقيمين فهم الذين يقيمون إقامة مؤقتة ، مثل السائحين والدبلوماسيين وممثلي الأمم المتحدة والهجرة المؤقتة للعمال ، وكل هؤلاء تسجل معاملاتهم في ميزان المدفوعات في الدول التي ينتمون إليها ، والقاعدة العامة والهامة في هذا المجال هي أن كل عملية يترتب عليها طلب عملة دولة وعرض عملة دولة أخرى تفيد في الجانب الدائن ، وكل عملية يترتب عليها عرض عملة بلد وطلب عملة بلد آخر تفيد في الجانب المدين .

د- تسجل في ميزان المدفوعات كافة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي سواء معاملات منظورة والمتمثلة في السلع أو معاملات غير منظورة والمتمثلة كذلك في الخدمات أو تحويلات ، وحركة العمالة أو حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج .

<sup>61</sup> عبد المطلب عبد الحميد " السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي " مجموعة النيل العربية للنشر الطبعة الأولى القاهرة



## 1-1-2- عناصر ميزان المدفوعات :

يقسم ميزان المدفوعات إلى عدة أقسام مختلفة بحيث يضم كل منها نوعا مميزا من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المتقاربة في أهدافها ، ومن بين التقسيمات الشائعة في هذا المجال نأخذ بالتقسيم التالي لتمييزه بالوضوح والمنطقية .

### I - ميزان العمليات الجارية :

يشمل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات القطري مجموعة متنوعة من التدفقات المالية الناتجة عن المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بالزيادة أو بالنقصان ، لذلك يطلق عليه أحيانا إسم حساب الدخل ، وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات وينقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين.<sup>62</sup>

### 1- الميزان التجاري :

ينقسم هذا الميزان إلى حسابين هما :

أ- ميزان التجارة المنظورة : ويسجل في جانبه الدائن الصادرات لأنها تمثل مطلوبات للدولة على العالم الخارجي ، في حين يتم تسجيل المبالغ المستلمة كمقابل لها في الجانب المدين من الميزان ، أما في الجانب المدين تسجل الواردات لأنها تمثل ديننا على الدولة للعالم الخارجي بقيمة الواردات ، أي حقوقا على الدولة إزاء العالم الخارجي ، ويتم تسجيل المبالغ المدفوعة مقابل هذه الواردات في الجانب الدائن من الميزان ، أي يقصد بالميزان التجاري كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات التي تمر على الجمارك فهي منظورة بهذا المعنى المحسوس .

ب- ميزان التجارة غير المنظورة : وهو مجرد كافة الخدمات التي يتبادلها في الداخل والخارج مثل خدمات النقل والسياحة والتأمين والخدمات المهنية فضلا عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج ، ويقابلها ما يحصل عليه في الداخل من أرباح وفوائد وعوائد مختلفة ، وإما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل ويقابلها ما يستحق على الداخل من تلك الدخول .

<sup>62</sup> Jean pierre delas « économie contemporaine » édition marketing 1992 p 131

## 2- الدخل :

ويشمل تعويضات الأجور ، دخل الاستثمارات .

## 3- حساب التحويلات الجارية :

يتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة زمنية ، ويسجل فيه كافة التحويلات والمدفوعات من جانب واحد والتي تتلقاها دولة ما من دول العالم الخارجي في الجانب الدائن ، باعتبارها تمثل في هذه الحالة حقا للدولة تجاه العالم الخارجي .<sup>63</sup>

## II: ميزان العمليات الرأسمالية :

يسجل في هذا الحساب كافة المعاملات التي تنتج عنها تدفقات نقدية إلى الداخل أو الخارج ، وذلك بغرض الاستثمار ، أي تمثل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها من قبل الدولة الأخرى ، وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدولة ، وينقسم هذا الحساب إلى قسمين ، القسم الأول يمثل التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل والقسم الثاني يمثل التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل<sup>64</sup> ، ويتضمن كل حساب من الحسابات الموضحة بيان حقوق وديون الدولة من قبل الخارج وليست المعاملات المتصلة بالنوع الذي يخص به الحساب ، وهكذا يشمل ميزان المدفوعات على جانبين : يتضمن أحدهما حقوق الدولة من قبل الخارج ويكون البلد دائنا بقيمتها نتيجة عملياته الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال فترة الميزان ، أما الآخر يتضمن الديون أو حقوق الخارج على الدولة .<sup>65</sup>

## III : حسابات التسويات الخاصة :

وتتمثل في الذهب ، حقوق السحب الخاصة ، وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ، الموجودات بالنقد الأجنبي ، المستحقات الأخرى ، إستخدام إئتمان الصندوق وأخيرا حسابات الخطأ والسهو .

<sup>63</sup> Brahim Guendouzi ; OPCIT P 8

<sup>64</sup> جمال الدين لعويسات " العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية " دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2003 ص50

<sup>65</sup> زينب حسين عوض الله " الاقتصاد الدولي " نظرة عامة على بعض القضايا ، الدار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية 1998 ص 96

## 1-2- أهمية ميزان المدفوعات والعوامل الاقتصادية المؤثرة فيه :

### 1-2-1- أهمية ميزان المدفوعات :

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير ، وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة عادة تقدر بسنة ، أي أن ميزان المدفوعات هو تسجيل نظامي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم في فترة زمنية محددة وبالتالي بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في البلدان الأخرى ، وبالتالي فإن ميزان المدفوعات يعكس وضع فترة زمنية معينة نسبة الواردات من العملة لبلد ما وجميع مدفوعاته للخارج وتكمن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي<sup>66</sup> :

- معرفة أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة وذلك من خلال مقارنة حالة ميزان المدفوعات خلال الفترات الزمنية المختلفة ، كما يساعد السلطات المختصة للدولة في وضع السياسات الاقتصادية وتوجيهها بدقة اعتماداً على ميزان المدفوعات .

- تحليل تغيرات كمية الصادرات والواردات وتغيرات كل أثمان السلع وأسعار الصرف لمعرفة مدى وجود علاقات سببية تؤكد إنطباق نظريات توازن ميزان المدفوعات المعروفة .

- الأهمية النسبية للمبادلات الاقتصادية الدولية مع الدول المختلفة أو المناطق الجغرافية النقدية مما يرتبط بالسياسة الاقتصادية الدولية .<sup>67</sup>

- تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد الوطني محل الدراسة وإقتصاديات العالم الخارجي ، فإذا توفرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لاعطائنا مزيد من التفاصيل عن التطور الزمني والتحويلات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني محل الدراسة .<sup>68</sup>

<sup>66</sup> بسام الحجازي " العلاقات الاقتصادية الدولية " مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت 2003 ص 52

<sup>67</sup> زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ص 103

<sup>68</sup> سامي عفيفي حاتم " دراسات في الاقتصاد الدولي " الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت 1995 ص 91

- متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة من ناحية تأثير التنمية الصناعية وزيادة الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي على التركيب السلعي لصادرات الدولة ، وإحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات ، وأيضا من ناحية تأثير دخول رأس المال على تنمية القدرات الإنتاجية للاقتصاد .<sup>69</sup>

- يعتبر أداة للتقييم والتفسير العلمي للكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي .<sup>70</sup>

### 1-2-2- العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

من بين العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات نذكر أهمها :<sup>71</sup>

#### أ- التضخم :

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية ، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا .

#### ب- معدل نمو الناتج المحلي :

تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات .

#### ج- الاختلاف في أسعار الفائدة :

يظهر التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ، بهدف استثمارها في تلك السندات ذات عائد مرتفع ، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلى الخارج ، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي إرتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين .

#### د- سعر الصرف :

<sup>69</sup> عرفان تقي الحسيني " التمويل الدولي " مجدلاوي عمان 1999 ص 115

<sup>70</sup> مرجع سابق ص 116

<sup>71</sup> بسام الحجازي ، مرجع سابق ص 64

تظهر التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا ، وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، ونجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين .<sup>72</sup>

### 1-3-1- هيكـل ميزان المدفوعات :

يعتبر ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وهو يبين صافي تعامل الاقتصاد في علاقته مع إقتصاديات العالم الآخر ، وحتى يتسنى لنا الوقوف على هذا الهيكل ومكوناته يجب أن نبدأ بشرح مختلف بنود ميزان المدفوعات ، حسب ما قدمه صندوق النقد الدولي كمقياس موحد لمختلف الدول .

#### 1-3-1- السلع والخدمات :

##### أ- السلع :

يشمل هذا البند على الصادرات والواردات السلعية أي كل عمليات التجارة الخارجية ، أي كافة العمليات الخاصة بانتقال سلع من ملكية المقيمين إلى ملكية غير المقيمين ، وتقيد قيمتها في عمود دائن والعمليات الخاصة بانتقال سلع من ملكية غير المقيمين ، وتقيد قيمتها في عمود مدين سواء كان ذلك بمقابل أو بغير مقابل .<sup>73</sup>

كما يشمل بالإضافة إلى الصادرات والواردات المختلفة التي تمر عادة على جمارك الدولة ، الأموال التي انتقلت ملكيتها دون أن تخرج بالفعل من الدولة أو تدخل إليها<sup>74</sup> ، هذا فضلا عن بعض العناصر الأخرى الأقل أهمية مثل الطرود البريدية والسفن والطائرات والكهرباء والغاز الذي تقدمه منشآت دولة المقيمين في دولة أخرى والأسماك التي تبيعها سفن دولة ما في الخارج ، هذا بالإضافة إلى محاولة تقدير ما قد لا يمر على الجمارك من سلع مهربة .<sup>75</sup>

##### ب- الذهب غير النقدي :

يقصد بالذهب في المجال الراهن كل سلعة ذهبية ( مسكوكات أو سبائك )

<sup>72</sup> فؤاد حيدر " علم الاقتصاد العام " المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع القاهرة 2001 ص 90

<sup>73</sup> مجدي محمود شهاب " الاقتصاد الدولي " دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1996 ص 229

<sup>74</sup> Yves Simon « marche des changes et gestion du risque de change » édition Dalloz paris 1995 p139

<sup>75</sup> موسوعة عالم التجارة والإدارة والأعمال الحديثة دار كيبس 2003 ص 31

يزيد نصيب الذهب في قيمتها عن 80 %

ويشير صندوق النقد الدولي عند تحديد قيمة هذا البند بإتباع الخطوات التالية  
(الصادرات +الوردات)+التغير في الأرصدة الرسمية من الذهب النقدي=بند الذهب غير  
النقدي .

وتتغير أرصدة الهيئات الرسمية والمصرفية من الذهب بالزيادة في حالة زيادة التصدير  
وبالنقصان في حالة ارتفاع الواردات .

### ج- السفر إلى الخارج :

يشمل هذا البند مصروفات المسافرين الأجانب في الدولة (دائن) ومصروفات المسافرين  
من المقيمين في الخارج (مدين) ويقصد بالمسافر في هذا الشأن السائح أو الطالب  
أو المريض أو الموظف في مهمة رسمية أو المسافر لقضاء أعمال ، وتقدر قيمة هذا  
البند عادة اعتمادا على متوسط يومي يقدر مصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتمادا  
على ما قد تقدمه رقابة الصرف من بيانات .<sup>76</sup>

### د- النقل :

يتضمن بند النقل المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل ( البري ، البحري ،  
النهري ، الجوي ) التي تؤديها سفن أجنبية إلى مقيمين (مدين) ويشمل ذلك أجور شحن  
البضائع كما يشمل ثمن تذاكر السفر وعددا من البنود الملحقة الأخرى مثل رسوم الموانئ  
وقيمة أعمال الصيانة العادية للسفن وقيمة ما تحصل عليه من وقود وتموين .<sup>77</sup>

### هـ- التأمين :

قد يكون التأمين خاص بنقل السلع كما قد يكون على غير نقل السلع مثل عمليات التأمين  
على الحياة والحوادث وإعادة التأمين ، كذلك قد تكون المدفوعات المتعلقة بعمليات التأمين  
أقساطا دورية أو مبالغ مستحقة لتحقيق الحادث المؤمن عليه ، أما الأقساط

<sup>76</sup> عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب " جوانب الاقتصاد المعاصر ، العلاقات الاقتصادية العربية" دار الجامعة ،بيروت 1999ص55

<sup>77</sup> نفس المرجع ص 55

فيقيد منها بالدائن ما تستحقه مشروعات غير مقيمة من قبل المقيمين ، وأما مبالغ التأمين المدفوع منها إلى الداخل يقيد بالدائن والمدفوع منها إلى الخارج يقيد بالمدين .<sup>78</sup>

#### و- دخول الاستثمارات :

ويشمل هذا البند العائد من الأصول الدولية ، من أصول الدولة في الخارج (دائن) ومن أصول الخارج في الدولة (مدين) وذلك بعد خصم الضرائب والرسوم التي يفرضها البلد الذي يوجد فيه الأصل .<sup>79</sup>

#### ز- العمليات الحكومية :<sup>80</sup>

يتضمن هذا البند عددا من العمليات التي تباشرها الحكومة الوطنية أو الحكومة الأجنبية ، لا تدخل في بنود أخرى من ميزان المدفوعات ويميز صندوق النقد الدولي في الصدد بين:

\* إيرادات ومدفوعات الحكومة الوطنية :

ويشمل عمليات مختلفة منها نفقات البعثات الدبلوماسية والسياسية ومساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية والمعاشات التي تدفعها الدولة للخارج والخدمات المتبادلة بين الدولة ومستعمراتها والعمليات الخاصة بالقوات المسلحة في الخارج ( إيجار القواعد العسكرية ، تموين ... ) ومخلفات الجيوش والرسوم الخاصة بالنشاط القنصلي (تأشيرات ، دمغة ... ) والضرائب التي يدفعها المواطن من الخارج.

\* العمليات الخاصة بالحكومات الأجنبية :

وتشمل الإيرادات الناشئة عن مصروفات البعثات الأجنبية والمنظمات الدولية في الدولة ، كذلك المعاشات التي يحصلها مقيمون في الخارج والمصروفات العسكرية التي تقوم بها حكومة أجنبية (غير الدولة) ورسوم العمليات القنصلية ... الخ.

#### \* متنوعات :

يشمل هذا البند عمليات مختلفة أهمها أجور المواطنين المشتغلين في الخارج والأجانب المشتغلين في الداخل ، ثمن الخدمات المهنية ، المعاشات الخاصة ، العمولات التجارية

<sup>78</sup> محمد عبد العزيز عجمية ، مدحت محمد العقاد " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية " دار النهضة العربية ، بيروت 1979 ص32

<sup>79</sup> عادل أحمد حشيش " أساسيات الاقتصاد الدولي " دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2001 ص101

<sup>80</sup> عادل أحمد حشيش ، مرجع سابق ص102

، الأرباح والخسائر على عمليات تجارية تمت في الخارج على يد مقيمين ، مدفوعات البريد والتليفون ، التلغراف ، الدعاية ، إيجار الأفلام ، عوائد من الحقوق الأدبية.<sup>81</sup>

### 1-3-2- الهبات والتعويضات :

يشمل هذا القسم على القيود المقابلة للعمليات غير التبادلية التي تظهر في بنود أخرى من ميزان المدفوعات (سلع ، خدمات ، تحويلات) وتفيد في الجانب الدائن قيمة جميع الهبات التي حصلت عليها الدولة ، وفي الجانب المدين جميع الهبات التي منحها مقيمون في الدولة للخارج .

ويقسم صندوق النقد الدولي هذا القسم إلى بندين :

#### أ- الهبات الخاصة :

وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات ( دينية ، ثقافية ، خيرية ) النقدي منها والعيني ، كذلك التحويلات الخاصة بالمواريث والوصايا والزواج ، وتضاف إلى ذلك تحويلات المهاجرين ، فالمهاجر عند ما يغير إقامته يحول بذلك ملكية جميع ثروته من مقيم إلى غير مقيم ، وعلى ذلك يعتبر المهاجر أنه وهب ثروته باعتباره مقيماً في الدولة إلى نفسه باعتباره مقيماً في دولة المهجر ، وبالتالي يقيد انتقال ثروته سواء كانت على شكل سلع أو نقد أو صكوك في البنود الخاصة بها ، ويقابل هذا بقيد موازن في هذا البند ، دائن بالنسبة للمهاجر إلى الدولة ومدين بالنسبة للمهاجر من الدولة .

#### ب- الهبات العامة :

وتتضمن التعويضات ، ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية وكذلك الهدايا على أنواعها :  
سلع ، خدمات ، نقد ، صكوك مالية .<sup>82</sup>

<sup>81</sup> محمد عبد العزيز عجمية ، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق ص 303

<sup>82</sup> بسام الحجازي ، مرجع سابق ص 57



### 1-3-3- رأس المال والذهب النقدي :

يميز صندوق النقد الدولي في هذا القسم بين قطاعين : القطاع الخاص والقطاع الرسمي ، أما القطاع الخاص فيشمل جميع العمليات التي يقوم بها أفراد أو مؤسسات غير مصرفية ، أما القطاع الرسمي فيشمل جميع العمليات التي تقوم بها هيئات رسمية ( البنك المركزي ) ، الرقابة على الصرف جميع الهيئات المصرح لها بالعمل في الصرف الأجنبي يضاف إلى ذلك تقسيم مختلف العمليات بين ما هو متعلق بأصول وخصوم طويلة الأجل وما هو متعلق بأصول وخصوم قصيرة الأجل .

#### أ- القطاع الخاص :

##### \* رأس المال الطويل الأجل :

يتعلق الأمر في هذه الحالة بالتغيرات الطارئة على الأصول و الخصوم الطويلة الأجل للمقيمين في الدولة من قبل الخارج ، وأهم أنواع هذه الأصول هي الاستثمارات المباشرة و صكوك المحفظة وعلى ذلك في جميع العمليات التي تمثل زيادة أو نقصاناً في نوع من هذه الأنواع تسجل في هذا البند إما بالدائن أو المدين .

##### \* رأس المال القصير الأجل :

يتعلق الأمر هنا بصفة خاصة من حيث الالتزامات بالتغيرات المتعلقة بالديون التجارية والقروض المصرفية ، أما من حيث الأصول فالقيد يشمل التغير في الرصيد من العملة الأجنبية والودائع في البنوك الأجنبية وأذون الحكومات الأجنبية والحقوق التجارية.<sup>83</sup>

#### ب- القطاع العام :

##### \* رأس المال الطويل الأجل :

تظهر في هذين البندين العمليات الخاصة بالقروض الحكومية المصرفية وبما تباشره الجهات الرسمية من تعامل في صكوك طويلة الأجل ، هذا فضلاً عن العمليات الخاصة بما يملكه القطاع الرسمي من استثمارات مباشرة أو أنصبة في منظمات دولية كصندوق النقد الدولي .

<sup>83</sup> عادل أحمد حشيش ، مرجع سابق ص 103

## \* رأس المال القصير الأجل :

يشمل هذان البندان التغييرات الطارئة أولاً على الالتزامات مثل أرصدة الخارج من العملة المحلية والودائع في بنوك محلية ، وأذون الخزانة العامة والقروض القصيرة الأجل الممنوحة لهيئات حكومية أو مصرفية ، وثانياً على الأصول مثل الأرصدة الدائنة في نطاق اتفاقيات الدفع الدولية والقروض التي يمنحها القطاع الرسمي والبنوك للخارج ، وأرصدة هذا القطاع من الصرف الأجنبي .

## \* الذهب النقدي :

تقيد في هذا البند التغييرات الطارئة على أرصدة الهيئات الرسمية والبنوك من الذهب زيادة أو نقصاناً ، حتى لو كان ذلك كما سبق أن رأيناه نتيجة لعمليات داخلية بحيث لا يشترك فيها غير مقيم<sup>84</sup> .

## 2- أوضاع ميزان المدفوعات :

يعتبر التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات أمرً بديهي نظراً للعمل بفكرة القيد المزدوج ، إلا أن التوازن الحسابي ليس له دلالة اقتصادية وقد يخفي هذا التوازن ضعفاً في الاقتصاد الداخلي للدولة ، ومعروف أن ميزان المدفوعات يشمل على نوعين من المعاملات إحدهما تؤدي إلى زيادة في رصيد الدولة ، أما الأخرى فتؤدي إلى نقص في رصيد الدولة لأنها عبارة عن مدفوعات للخارج ، وعدم التوازن بين المعاملات تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات .

## 2-1- الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات :

سنتطرق في هذا العنصر إلى مختلف حالات وأوضاع ميزان المدفوعات وأهم الأسباب التي تؤدي للاختلال في ميزان المدفوعات .

## 2-1-1- حالات ميزان المدفوعات :

تشير حالات ميزان المدفوعات في أي دولة إلى أن الرصيد النهائي من البنود المستقلة أي قبل إجراء التسوية لن يخرج عن حالة من الحالات التالية<sup>85</sup> :

<sup>84</sup> عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ص 60

<sup>85</sup> عيد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ص 161

## أ- حالة التوازن في ميزان المدفوعات :

وفي هذه الحالة لا توجد مشكلة وتكون السياسات المنفذة قد نفذت بفعالية ونجاح ، والأداء الاقتصادي كان يتسم بالكفاءة ، وحدث بالتالي تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي ، أو هدف التوازن الخارجي الذي من الضروري أن يكون في هذه الحالة متوافقا مع التوازن الداخلي للاقتصاد القومي ، وتجدر الإشارة إلى أن حالة التوازن في ميزان المدفوعات تنعدم فيها بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر .

## ب- حالة الفائض في ميزان المدفوعات :

وهنا في هذه الحالة يكون الرصيد بالموجب ، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي وفي هذه الحالة تكون بنود الموازنة سالبة أو مدينة ، والأهم أن حالة الفائض في ميزان المدفوعات تعلن عن أن السياسة التجارية المتبعة والسياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي ، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غير مرغوب فيها وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظرا لما يتضمنه ذلك من تخلي البلد صاحبة الفائض باطراد عن جزء من مواردها الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفرادها<sup>86</sup> ، مقابل تراكم الأرصدة النقدية ، وهي تعني مستوى معيشة أقل ومستوى رفاهية أقل مما كان يمكن أن يحدث لو لم يكن هناك فائض ، وبالتالي يكون أفضل لهذه الدولة ألا تحرم نفسها من مستوى معيشة أعلى ، خاصة وأن الفائض قد يخلق تضخما ويرفع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة ، وعموما فإن حالة الفائض هي أقل خطورة بكثير من حالة العجز ، لكن على السياسات المتبعة أن تصحح من حالة الفائض في كل الأحوال حتى تزداد مستويات المعيشة في بلد الفائض ، لان حالة الفائض تعني وجود أموال معطلة بلا استثمار ، قد يتم التخلص من الفائض بمنح القروض للدول الأخرى مقابل سعر الفائدة كعائد على الاستثمار ، أو منح إعانات ودعم وتبرعات في الأجل القصير والأهم في الأجل الطويل .

<sup>86</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ص162

## ج- حالة العجز في ميزان المدفوعات :

يشمل ميزان المدفوعات على نوعين من المعاملات أولهما تمثل بنود إضافية ، حيث تؤدي إلى زيادة الإيرادات للدولة ، وثانيهما تمثل بنود نقص لأنها ينجم عن المدفوعات الخارجية والخلل الحاصل في الميزان هو حالة عدم التوازن بين هذين البندين ، وسواء بصفة عجز أو فائض ومن الواضح أن الفائض ينطوي على صافي تدفق من الخارج ، في حين ينطوي العجز تدفق للخارج<sup>87</sup> ، وهنا يكون الرصيد بالسالب ، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أقل من المدفوعات ، وبمعنى آخر فإن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات ، وهنا تكون بنود الموازنة موجبة أو دائنة ، والأهم أن حالة العجز في ميزان المدفوعات تعلن عن السياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي ، وحالة العجز هي أخطر بكثير من حالة الفائض ، وهي الحالة الأكثر حدوثا في كثير من دول العالم فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تعيش في مستوى معيشي أعلى مما تستحق ، فهي تستورد سلعا وخدمات أكبر مما تسمح به قدراتها ، وتزداد بذلك مديونيتها اتجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من آثار سلبية ومخاطر ، بل إن العجز يعني أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد ، وعرض العملات الوطنية يزداد مما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمة العملة الوطنية ، وما يسببه ذلك من آثار سلبية عديدة ، ناهيك عن أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الوطني وزيادة البطالة .<sup>88</sup>

### 2-1-2- أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات :

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات وهي :

#### أ- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية :

وذلك لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك البلد ، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية ، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من جهة نظر البلدان الأخرى ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب إذ سيؤدي ذلك إلى توسع

<sup>87</sup> عرفان تقي الحسني ، مرجع سابق ص 123

<sup>88</sup> عيد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ص 163

الصادرات مقابل تقلص الاستيراد مما يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته أيضا على أن الآثار المترتبة على تحديد سعر عملة البلد على موقف ميزان مدفوعاته تختلف عما إذا كان الميزان في حالة عجز أو فائض ، إذ غالبا ما تؤدي حالة العجز في الميزان إلى بروز ضغوط تضخمية والتي تقود إلى حدوث اختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات .<sup>89</sup>

#### ب- التضخم المحلي :

إذا كان الاقتصاد القومي يعاني ضغوطات تضخمية فإنه ينشأ عجزا باستمرار في ميزان المدفوعات حيث تؤدي الزيادة في الدخل النقدية إلى زيادة الطلب على الواردات ، وامتصاص السلع المتاحة للتصدير هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى تحويل الطلب المحلي من السلع المنتجة محليا إلى بديلاتها المستوردة حيث يصبح سعرها أرخص نسبيا ، وتحويل الطلب الأجنبي إلى سلع الدولة المنافسة أو البدائل المنتجة محليا في الدول المستوردة ، حيث يصبح سعرها هي الأخرى أرخص نسبيا والنتيجة هي عجز باستمرار في الحساب الجاري ، وتبعاً لذلك في ميزان المدفوعات فإن تفشي التضخم في الاقتصاد القومي كفيل بأن يولد عجزا مستمرا فيه لأنه يشجع الاستيراد ويعيق التصدير ، وينشأ الأثر المبدئي من الزيادة في الدخل النقدية (أثر الدخل) ومن الارتفاع في الأسعار بالنسبة لتلك التي تكون في الدولة المنافسة أو المستوردة (أثر الثمن).<sup>90</sup>

#### ج- تدهور الميزة النسبية للصادرات :

قد ينشأ الاختلال بميزان المدفوعات ببطء على مدى فترة طويلة الأجل نسبيا من الزمن نتيجة لحدوث تغيرات غير متكافئة في عرض عناصر الإنتاج ، أو في المعرفة التكنولوجية فيؤثران على الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض السلع التصديرية ، وبالتالي التأثير على توازن ميزان المدفوعات .<sup>91</sup>

<sup>89</sup> عرفان تقي الحسيني ، مرجع سابق ص 125 ، 126

<sup>90</sup> عادل أحمد حشيش ، مرجع سابق ص 122

<sup>91</sup> Philippe d' arvisent ;JEAN pierre petit « économie internationale » édition Dunod France 1999 p 39

#### د- أسباب هيكلية :

هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية ( سواء الصادرات أو الواردات ) إضافة إلى هيكل الناتج المحلي ، وينطبق ذلك بشكل خاص على الأقطار النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي ، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين ( زراعة أو معدنية كالنفط مثلا ) ، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية ، وتعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل لعل من أبرزها هي درجة الإحلال الصناعي لصادرات الأقطار ( البلدان ) النامية وهو الاتجاه المتميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الحاضر ، كما هو في السابق ، والنتيجة هي حدوث اختلالات هيكلية هي الأخرى في موازين مدفوعات تلك البلدان .<sup>92</sup>

#### ه- أسباب دورية :

هي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار المتقدمة عادة ، ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار وتدعى بالدورات التجارية ، مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل دوريا ، فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الأقطار المختلفة ، وإنما تتفاوت بدايتها وكذلك من حيث حدتها .<sup>93</sup>

#### و- الظروف الطارئة :

أي قد تحصل أسباب عرضية ( إضافة إلى الأسباب المشار إليها أعلاه ) ، بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات البلد كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف أو في حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثلا ، فمثل هذه الحالات ستؤثر حتما على صادرات البلد المعني ، وما يترتب عليه من انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات .<sup>94</sup>

<sup>92</sup> عرفان تقي الحسيني ، مرجع سابق ص 126 ، 127 .

<sup>93</sup> فليح حسن خلف " العلاقات الاقتصادية الدولية " مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان 2001 ص 263 .

<sup>94</sup> زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ص 101 .

## 2-1-3- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات :

يمكن تقسيم أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات كما يلي :

### أ- الاختلال العرضي :

وهو الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق مع طبيعة الأمور ولا يعبر عن القوة الاقتصادية الحقيقية للدولة ، أي يحدث نتيجة سبب مؤقت ويزول مع زواله ، ومثال على ذلك العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات في الدول الزراعية نتيجة إصابة المحصول الرئيسي للتصدير بأفة زراعية .<sup>95</sup>

### ب- الاختلال الموسمي :

ويتوقف حدوثه على الفترة التي يعد فيها ميزان المدفوعات ، ويظهر خاصة في الدول التي لها أنشطة موسمية كالزراعة مثلا .<sup>96</sup>

### ج- الاختلال النقدي :

وينتج عن تدخل الدولة في سعر الصرف والحفاظ على مستواه ، ورغم تغيير القدرة الشرائية للعملة الوطنية .<sup>97</sup>

### د- الاختلال الدوري :

يحتاج النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات ، فهو تارة يحقق فائض وتارة أخرى يحقق عجزا ، وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه الاختلال الدوري نسبة إلى الدورية الاقتصادية .<sup>98</sup>

### هـ- الاختلال الاتجاهي :

وهو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة ، خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو .

### و- الاختلال الهيكلي :

هو ذلك الاختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر في هيكل الاقتصاد الوطني وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة .

<sup>95</sup> يوسف عبد القادر " دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية " دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2001 ص 38 .

<sup>96</sup> نفس المرجع ، ص 38

<sup>97</sup> فليح حسن خلف ، مرجع سابق ص 258 .

<sup>98</sup> محمود يونيس " نظرية التجارة الدولية " الدار الجامعية الإسكندرية 1986 ص 193 .

## 2-2- تقييم حجم الاختلال في ميزان المدفوعات :

حقيقة أن ميزان المدفوعات يكون دائما متوازن في المعنى المحاسبي ، ولا يعكس أن الاقتصاد الوطني للبلد في حالة جيدة ، أو لا يعاني صعوبات ، لأن الرصيد الإجمالي للميزان يستلزم تساويا ليس للمجموع الكلي للبنود المدينة والدائنة ، وإنما لفئات معينة من البنود التي تفصل عن الجسم الرئيسي لميزان المدفوعات باعتبار أنها مختلفة في بعض النواحي المهمة عن بقية البنود ، ومن هنا كان التساؤل الحقيقي بالنسبة لمضمون التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات متعلقة بطبيعة البنود التي يجب توازن مجموع أصولها وخصومها ، وبتعبير آخر متكافئ ، أي بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه ، ولهذا الغرض تقسم بنود ميزان المدفوعات أفقيا إلى معاملات اقتصادية فوق الخط ومعاملات اقتصادية أسفل الخط وبناءا عليه يمكن القول أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان في صورة فائض أو عجز ، أما المعاملات الاقتصادية التي تقع أسفل الخط فهي عبارة عن مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات الاقتصادية حول مصير مجموع هذه المعاملات ، متعددة في الوقت ذاته بمثابة رد فعل هذه السلطات الاقتصادية في التصرف في المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط التي توجد بها فائض أو عجز .<sup>99</sup>

لذا سنتناول أهم المعايير المستخدمة في قياس العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات .

### 2-2-1- الميزان الصافي للسيولة :

يعتبر الميزان الصافي للسيولة أقدم المعايير المستخدمة في قياس مقدار الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تشمل كل من :

- الصادرات المنظورة وغير المنظورة والوردات المنظورة وغير المنظورة .
- التحويلات من جانب واحد ، سواء كانت في صورة متحصلات أو مدفوعات
- المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها ميزان رأس المال بمعناه الضيق ، أي كافة حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل .

<sup>99</sup> سامي عفيفي حاتم " دراسات في الاقتصاد الدولي " الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت 1995 ص 117 .



أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فتشمل الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي .

وطبقا لهذا المعيار فإن ميزان المدفوعات يكون به فائض ، أي متوازن إيجابيا حتما تزداد الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي ، غير أن هذا لا يحدث إلا إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة في كل من الميزان التجاري ، ميزان التحويلات من جانب واحد ، ميزان رأس المال بمعناه الضيق أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة التي تلزم البلد القيام بمدفوعات إلى العالم الخارجي الواردة في كل من الميزان الجاري ، ميزان التحويلات من جانب واحد وميزان رأس المال بمعناه الضيق ، أو بتعبير متكافئ يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة ، وبطريقة مماثلة يمكن القول أن هناك عجزا في ميزان المدفوعات إذا كانت المعاملات الاقتصادية المسجلة في كل من الميزان الجاري وميزان التحويلات من جانب واحد وميزان رأس المال بمعناه الضيق أكبر من المعاملات الاقتصادية الدائنة والمقيدة في جانب الأصول من هذه الحسابات الثلاثة ، ويتم معادلة ميزان المدفوعات حسابيا عن طريق إحداث تغييرات مناظرة في الاحتياطي المركزي من الذهب والصرف الأجنبي

100 .

## الجدول رقم (2) :

يبين تقدير الفائض في ميزان المدفوعات باستخدام الميزان الصافي للسيولة

الرصيد	البيان
140+	1- رصيد الميزان التجاري
20-	2- رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد
80-	3- رصيد ميزان رأس المال بمعناه الضيق
40+	4- رصيد ميزان المدفوعات
40-	5- رصيد الميزان الصافي للسيولة (التغيرات في الاحتياطي المركزي من الذهب والصرف الأجنبي )

**المصدر : سامي عفيفي ، مرجع سابق ص 120**

ويبين الرقم الواقع فوق الخط الفاصل (البند رقم4) في الجدول رصيد ميزان المدفوعات +40 ، ويبين الرقم أسفل الخط الفاصل ، الكيفية التي يتم بها إحداث توازن في ميزان المدفوعات من خلال التغييرات في الاحتياطي المركزي للدولة من الذهب والصرف ، أي أن الموقف النهائي للميزان لا بد أن ينعكس على أرصدة القطر من الذهب والنقد الأجنبي ، فالفائض في الميزان سيؤدي إلى فائض في تلك الأرصدة ، وعلى العكس في حالة عجز الميزان ، ولذلك فإن تسوية الخلل في الميزان يتم من خلال التغيير في الارصدة المركزية من الذهب والنقد الاجنبي لذلك البلد .<sup>101</sup>

## 2-2-2- الميزان الشامل للسيولة :

يعترف هذا المعيار بالدور الهام الذي يمكن للاحتياطات النقدية للبنوك التجارية من الذهب والنقد الأجنبي باعتبارها إضافة هامة لاحتياطات البنك المركزي ، ويطلق على هذين النوعين من الاحتياطات إسم الاحتياطات النقدية الكلية للدولة أو السيولة الشاملة . وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط هي :

- الصادرات المنظورة وغير المنظورة والواردات المنظورة وغير المنظورة .
  - التحويلات من جانب واحد .
  - حركات رؤوس الأموال قصيرة الاجل بعد إستبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك .
  - حركات رؤوس الأموال الطويلة الاجل .
- أما المعاملات الاقتصادية الواقعة أسفل الخط والتي يتكون منها الميزان الشامل للسيولة :
- الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الاجنبي .
  - الاحتياطات من الذهب والصرف الاجنبي المتوفرة لدى البنوك التجارية .
- وبإلقاء الضوء على الجدول رقم (3) يتضح لنا كيف يتم تسوية الفائض في ميزان المدفوعات فطبقا لهذا المعيار يتطابق رصيد ميزان المدفوعات (+60) مع رصيد الميزان الشامل للسيولة ولكن بإشارة معاكسة ، وبصفة عامة فإن هذا المعيار يكتسب أهميته الخاصة طالما كانت إحتياطات الذهب والنقد الأجنبي خاضعة لرقابة البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية ، فإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن هناك مشاكل نقدية كبيرة

<sup>101</sup> عرفان تقي الحسيني ، مرجع سابق ص 124

يمكن أن تنشأ عند محاولة دمج الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وإحتياطات البنك المركزي من الذهب والنقد الاجنبي في رقم واحد .<sup>102</sup>

### الجدول رقم (3) :

يبين تقدير الفائض في ميزان المدفوعات بإستخدام الميزان الشامل للسيولة .

الرصيد	البـيان
140+	1- رصيد الميزان التجاري
20-	2- رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد
40-	3- رصيد ميزان رؤوس الاموال الطويلة الاجل
20-	4- رصيد ميزان رؤوس الأموال القصير الاجل
60+	5- رصيد ميزان المدفوعات
20-	6- التغيرات في الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية
40-	7- التغيرات في إحتياطات البنك المركزي
60-	8- رصيد الميزان الشامل للسيولة

**المصدر :** سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق 122

### 2-2-3- الميزان الاساسي :

يعتبر من المهم للبلد أن يقدر مركزه التنافسي الطويل الأجل الذي يحدث بظروف هيكلية أساسية في الاقتصاد العالمي ، وفي ظل المنهج الاساسي يفترض أن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة القصيرة الاجل ، التي تستجيب إلى حد كبير لأسعار الفائدة النسبية ، ولمؤشرات أخرى قصيرة الأجل في الداخل والخارج ، هي ظاهرة عارضة في العادة ، وأنه من المتوقع أن تعكس مثل هذه التدفقات نفسها على مر الزمن تاركة " الميزان الأساسي" الذي يعكس المعاملات الجارية ، وتحركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل ، كمقياس للفائض أو العجز في ميزان المدفوعات ويعتبر هذا المقياس مناسباً لتقويم الانجاز الخارجي للاقتصاد ، وحسب منطق هذا الرأي يقاس إجمالي العجز أو الفائض في ميزان

<sup>102</sup> سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ص 121، 122

المدفوعات بالرصيد الاجمالي للمعاملات الجارية وتحركات رؤوس الأموال الطويلة الاجل ، وهذا الرصيد يعادل بالضرورة في حجم الرصيد لكافة المعاملات الاخرى أسفل الخط ( لكن بإشارة عكسية ) ، رأس المال القصير ، الذهب النقدي ، السهو والخطأ ،

ويختلف هذا الاجراء السابق ، في أن حركات رؤوس الأموال الخاصة القصيرة الاجل ، إضافة إلى حساب السهو والخطأ ، قد عملت كبنود للتسوية أي أسفل الخط ، بدلا من كونها بنود أصلية ، أي فوق الخط ، فبينما يزيد تدفق صافي رؤوس الأموال الوطنية خاصة القصيرة الاجل ، إلى العالم الخارجي من حدة العجز في ظل معيار السيولة ، فإن هذا الأثر يغيب في ظل معيار الميزان الأساسي ( حيث أنه سيظهر ضمن البنود الموازنة الواقعة أسفل الخط ) مما يعني أن المعيار الأول يظهر نوعا من المبالغة في قيمة العجز ، والفكرة الأساسية التي تقف وراء هذا المعيار هي أن كل المعاملات المنشئة للميزان الأساسي قد إعتبرت بأنها تلقائية ، بمعنى أنها تحدث بحرية بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات ، بينما تعتبر المعاملات الأخرى معاملات وقائية ، أي تنشأ بسبب الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات .<sup>103</sup>

وينبغي الإشارة هنا إلى أنه لا يوجد إتفاق تام حول العمليات التلقائية ، والأخرى الوقائية وحتى إذا وجدت بعض الحركات غير الوقائية ( أي التلقائية ) لرؤوس أموال خاصة قصيرة الأجل فإنها تعتبر إلى حد كبير حركات عارضة ، تعكس مثل العوامل الطارئة أو قصيرة الأجل كالظروف المتغيرة في أسواق النقد العالمية ، فرؤوس الاموال القصيرة الأجل قد تتحرك من بلد إلى آخر نتيجة لأن سعر الفائدة الذي يمكن تحصيله في البلد الأول ، ويكون قد خفض بينما لم يتغير سعر الفائدة في البلد الآخر ، وحتى إذا كان من المحتمل أن تكون العلاقة الجديدة بين أسعار الفائدة في البلدين دائمة ، فإنه من المستبعد إستمرار حركة رؤوس الأموال على نفس النهج .<sup>104</sup>

إن يتحدد حجم الاختلال وفق هذا المعيار في التفاوت بين إيرادات ونفقات البلد على صعيد الموازين الثلاثة المكونة لميزان المدفوعات الأساسي ، أما أسلوب التصحيح المتبع

<sup>103</sup> الشيخ ولد عبد الله " أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات " دراسة حالة موريطانيا ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2001 ص 16  
<sup>104</sup> الشيخ ولد عبد الله ، مرجع سابق ص 17 .

في هذه الحالة فيتم من خلال حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل ، وكذلك من خلال تغيرات أسعار الذهب والنقد الأجنبي .<sup>105</sup>

## 2-3- علاج الاختلال في ميزان المدفوعات :

إن حدوث إختلال في ميزان المدفوعات لدولة ما يمكن تعويضه بكفالة التوازن الحسابي ، عن طريق عمليات الموازنة التي تتحقق من إنتقالات الذهب والعملات الأجنبية أو راس المال القصير الأجل ، لكن في ظل نظام النقد الحالي ، الدول ليست على استعداد لقبول وسائل الموازنة التي يقضي بها هذا النظام ، فهي تعمل على تجميد وسائل العلاج ، أو التقليل من آثارها ، مما ينتج عنه استمرار الاختلال ، وخاصة العجز لمدة أطول . والسؤال المطروح هو كيف يمكن معالجة هذا الاختلال ؟ أم أن الأمر يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات الطارئة التي تحددها كل دولة على حدة ؟

## 2-3-1- تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق :

ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة مر بها النظام النقدي الدولي ، وبالتالي فهي لا يعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر .

لقد قدم لنا الفكر الاقتصادي تصورين مختلفين ، أولاً التصور التقليدي الذي يرى أن توازن ميزان المدفوعات يتم نتيجة لحركة الأثمان في الداخل والخارج ، ويميزون بين التوازن في ظل ثبات الصرف ، وفي ظل حرية الصرف حيث تقوم أسعار الصرف بإعادة التوازن ، أما التصور الثاني وهو التصور الكينزي ، فيرى أن توازن ميزان المدفوعات يتم نتيجة لتغيرات في حجم الدخل الوطني وكلى التصورين أهمل إمكانية إعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية .

## أ- النظرية التقليدية ( التوازن عن طريق الأثمان ) :

درس الاقتصاديون الكلاسيك موضوع تسوية ميزان المدفوعات سواء عن طريق تغيير الأسعار الداخلية أو عن طريق تعديل سعر الصرف ، وتتلخص النظرية التقليدية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لحركات الأثمان ( الأسعار ) في الداخل

<sup>105</sup> عرفان تقي الحسيني ، مرجع سابق 124

والخارج وأثر هذه الحركات على حجم التصدير والاستيراد ، فكل إختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه والقضاء عليه من قوى السوق نفسها ودون حاجة إلى تدخل مباشر من السلطات العامة ، ويميز الاقتصاديون التقليديون الجدد بين التوازن المحقق في ظل ثبات الصرف حيث تلعب أثمان السلع والخدمات وكذلك أسعار الفائدة في الدولة وفي الخارج دورها في إعادة التوازن ، وبين هذا التوازن في ظل حرية الصرف حيث تقوم أسعار الصرف بهذا الدور .

### \* التوازن في ظل ثبات الصرف :

كان نظام الصرف السائد آنذاك هو نظام قاعدة الذهب ، لذا فحديث التقليديون عن تحقيق التوازن عن طريق التغيرات في الأسعار يتم وفقا لقواعد نظام الصرف القائم على قاعدة الذهب .<sup>106</sup>

كما أنهم إفترضوا بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، خاصة تغيرات الدخل لسهولة التحليل وفهم الدور الذي يلعبه تغيير الأسعار بشكل أوضح ، فإذا كان ميزان المدفوعات لدولة ما قد حقق فائضا ، فإن ذلك يؤدي إلى دخول الذهب إلى هذه الدولة ، وبالتالي زيادة كمية الذهب أي زيادة كمية النقود المتداولة في الداخل مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار الداخلية على المستوى العالمي ، وبالتالي تزداد الواردات وتقل الصادرات ، وهكذا يمتص الفائض ، ويعود التوازن إلى ميزان المدفوعات والعكس في حالة العجز ، يخرج الذهب ، ووفقا للنظرية الكمية للنقود تنخفض الأسعار ، وذلك يعتبر أمرا منشطا للصادرات وكابحا للواردات ، وبالتالي يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات وتتم آلية علاج الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق التغيرات في الأسعار النسبية للصادرات والواردات التي تحدثها حركات الذهب ، ورغم أن هذه التغيرات في الأسعار النسبية مؤقتة ، إلا أنها تعيد توزيع الذهب بين دول العالم المختلفة بشكل يجعل مستوى الأسعار في كل دولة متماشيا مع المستوى الموجود في الدول الأخرى ، وفي هذا الاطار يمكن كذلك إدماج سياسة سعر إعادة الخصم التي يمارسها البنك المركزي في هذه الآلية ، حيث إذا تحقق فائض في ميزان المدفوعات ، فإنه يؤدي إلى ارتفاع سيولة البنك المركزي ، ومن ثم تعمل البنوك على تشجيع الاستثمارات بتخفيض سعر الفائدة ، مما يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال إلى

<sup>106</sup> يونس محمود " نظرية التجارة الدولية " الدار الجامعية الاسكندرية 1986 ص 199

الخارج بحثاً عن عائد مرتفع ، وهذا ما يعمل على إمتصاص الفائض في ميزان المدفوعات ، والعكس في حالة العجز حيث يعمل البنك المركزي على رفع سعر إعادة الخصم ولهذا يوجد أثران هما :

#### - الأثر الأول :

يتمثل في استقطاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل الباحثة عن عائد مرتفع لرأس المال .

#### - الأثر الثاني :

فيتعلق بالاسعار الداخلية ، حيث يضطر المنتجون والتجار الذين يرغبون في الحصول على السيولة إلى تخفيض الأسعار من أجل زيادة المبيعات ، مادامت تكلفة الحصول على السيولة من البنوك مرتفعة ، ويؤدي هذا الانخفاض في الأسعار إلى زيادة الصادرات ، ويعمل كلا الأثرين على إعادة التوازن في ميزان المدفوعات .<sup>107</sup>

#### \* التوازن في ظل حرية الصرف :

وبحلول أزمة الثلاثينات وغياب قاعدة الذهب وحلول قاعدة الأوراق الالزامية ترتب على ذلك أن أصبح سعر الصرف محور المناقشات حول دور جهاز الثمن في توازن ميزان المدفوعات ، إذ أصبحت عودة التوازن تعتمد على تغيرات أسعار الصرف ذاتها ، وما سيتبع هذا من تغير في الكمية المطلوبة والمعروضة من النقد الأجنبي والنقد الوطني ، أما تأثير تغير سعر الصرف في إعادة التوازن المختل فإنه يتم من خلال تأثير هذا التغير في أثمان السلع المتبادلة بين الدولة والخارج ، فإختلال ميزان المدفوعات الناتج عن تغير ظروف الطلب بزيادة إستهلاك دولة العجز للواردات من دولة الفائض يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة دولة العجز ، عندئذ ينعكس تخفيض قيمة عملة الدولة ذات العجز على أثمان السلع لديها بالانخفاض عند تقدير قيمتها بوحدات من عملة دولة الفائض ، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على منتجات دولة العجز ، عكس ذلك يحدث بالنسبة لأثمان سلع دولة الفائض حيث ترتفع تلك الأثمان مقدرة بعملة دولة العجز فينخفض الطلب عليها ، وينتج عن ذلك زيادة في صادرات دولة العجز وانخفاض في وارداتها من دولة الفائض ، الأمر الذي يعيد التوازن لميزان المدفوعات<sup>108</sup> ، لكنه يلاحظ على حركة عودة التوازن

<sup>107</sup> ، هاشم إسماعيل محمد " مذكرات في النقود والبنوك " دار الجامعات المصرية الإسكندرية 1975 ص 119 ، 120

<sup>108</sup> زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ص 110 ، 111

في ظل نظام حرية الصرف ألا تتخذ دولة الفائض أية إجراءات من شأنها عرقلة عمل التغير في سعر الصرف .

### \* تقييم النظرية :

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات رغم أهمية التحليلات التي قدمها التقليديون أهمها :  
- الاستناد إلى نظرية كمية النقود التي لا تفسر الحركات الداخلية للأسعار بطريقة مقبولة<sup>109</sup>.

- تفترض هذه النظرية تقبل الحكومات أن تؤدي تغيرات الأثمان دورها دون أن تقيد ذلك منذ البداية بإتباع سياسة نقدية من شأنها تعويض أو تعقيم تقلبات النقود والأثمان الناتجة عن حركة ميزان المدفوعات ، ولكن الحكومات غالبا ما تتردد في قبول نتائج الانكماش على الأثمان والبطالة مما يجعل جهاز الثمن قليل الفعالية في تصحيح العجز الخارجي ، ومن ثم ينجح التوازن التلقائي عن طريق حركات الأثمان في الوقت الحاضر<sup>110</sup> .  
- إهمالها لحركات الذهب والعملات الأجنبية ورؤوس الأموال التي ترجع لأسباب أخرى بخلاف تغيرات ميزان المدفوعات<sup>111</sup> .

- لا توضع هذه النظرية إمكانية تغير الدخل ، فالتغيرات في الأسعار لا تؤثر على ميزان المدفوعات إلا في حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية داخل الدولة<sup>112</sup> .  
- تفرض نظرية التوازن عن طريق حركات الأثمان مرونة عالية للأسعار الداخلية في حين الأمر على خلاف ذلك في الحياة العملية<sup>113</sup> .

### ب- النظرية الكينزية (التوازن عن طريق الدخل):

قامت تحليلات هذه النظرية على افتراض ثبات الأسعار (بما في ذلك سعر الفائدة وسعر الصرف) ، وعلى كون الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل ، وأن العرض من الموارد الإنتاجية مرن بالنسبة للأسعار الجارية ، وبالتالي تغيرات الدخل التي تؤخذ في الحسبان هي تغيرات الدخل الحقيقي ، وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية :

<sup>109</sup> يونس محمود ، مرجع سابق ص 200

<sup>110</sup> زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ص 109

<sup>111</sup> محمد عبد المنعم عفر ، أحمد فريد مصطفى ، مرجع سابق ص 55

<sup>112</sup> يونس محمود ، مرجع سابق ص 201

<sup>113</sup> زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ص 110



### \* الميل الحدي للاستيراد :

يتوقف مقدار صادرات أي دولة خلال فترة معينة على ما ينفقه الأجانب على طلبهم لتلك الصادرات ، ويتوقف حجم ذلك الإنفاق بدوره على مستوى الدخل النقدي لهؤلاء الأجانب ، فإذا زاد مستوى الدخل زاد الإنفاق والعكس بالعكس ، ومن ناحية أخرى تتوقف الواردات على الدخل القومي حيث تقوم علاقة طردية بين تغيرات الدخل وحجم الواردات ، فتزداد هذه الأخيرة بارتفاع مستوى الدخل وتتنخفض بانخفاضه ، وبالطبع لا تتجه كل الزيادة في الدخل إلى الإنفاق على الواردات حيث يخصص الأفراد نسبة معينة من الزيادة في دخولهم للإنفاق على السلع والخدمات الوطنية وتسمى العلاقة بين مقدار التغير ( زيادة أو نقصان ) في الواردات ومقدار التغير في الدخل ( بالزيادة أو النقصان ) بالميل الحدي للاستيراد<sup>114</sup>.

### \* مضاعف التجارة الخارجية :

وهنا نميز بين حالتين : حالة التغير التلقائي في ميزان المدفوعات وحالة التغير في ميزان المدفوعات الناتج عن تغير الدخل .

- حالة التغير التلقائي في ميزان المدفوعات : تقر النظرية الكينزية بوجود علاقة ظاهرة بين حجم الاستثمارات في أي بلد وحجم الدخل فيه ، لنفرض أنه بسبب زيادة الطلب الخارجي حققت دولة ما فائض في ميزانها التجاري ، مما يؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف في صناعات التصدير ، وينتج عن الزيادة في الدخل إنفاق جزء منه على الواردات ، مما يوجه ميزان المدفوعات نحو التوازن ، والجزء الباقي من الدخل الإضافي يستخدم في شراء السلع المحلية ، الأمر الذي يؤدي إلى توسع الصناعات المنتجة لهذه السلع وهكذا يعمل تيار الإنفاق المتتالي على توليد الدخل ، وفي كل مرحلة من مراحل زيادة الدخل يتم إنفاق جزء من الزيادة في شراء السلع الوطنية وجزء آخر في شراء السلع المستوردة ، وقد يدخر الجزء الباقي ، وتتوقف هذه الميكانيكية على الميل الحدي للاستيراد ، والذي يمكن التعبير عنه رياضياً بـ:

<sup>114</sup> زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ص 113

$$\delta y / m = \delta m$$

حيث :

$\delta m$ :التغير في الواردات .

:التغير في الدخل  $\delta y$ .

فإذا كان هذا الميل مرتفعا فإن عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات تكون بسرعة ، أما إذا كان هذا الميل ضعيفا ، فإن عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات تكون بطيئة .  
وإذا افترضنا أن الادخار خلال عملية التضاعف كان منعذما ، فإن المضاعف يحسب في هذه الحالة على أساس الميل الحدي للاستيراد فقط ، ويبين عندئذ معامل الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة المبدئية في الصادرات ، ويكون عبارة عن مقلوب الميل الحدي للاستيراد ، حيث يعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$mce = 1/m$$

حيث :

:مضاعف التجارة الخارجية  $mce$ .

ولكن في الواقع أنه سيتم ادخار جزء من الدخل الإضافي المتولد عن الزيادة المبدئية في الصادرات ، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار الميل الحدي للادخار أيضا ، عند حساب مضاعف التجارة الخارجية أي يعبر عنه رياضيا :

$$mce = 1/(m+s)$$

حيث :

: الميل الحدي للادخار  $s$  .

- حالة التغير في ميزان المدفوعات المصحوب بتغيرات الدخل : تستخدم فكرة مضاعف التجارة الخارجية هذه في بيان كيفية عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات المختل بمساعدة تغيرات الدخل القومي ، اعتبر كينز أن الاستهلاك والإنتاج يرتبطان مباشرة بالدخل ، لان زيادة الدخل يترتب عليه زيادة في الاستهلاك ، أما علاقة الصادرات والواردات بالدخل فهي علاقة ذات اتجاهين<sup>115</sup> ، من ناحية إذا كنا بصدد دولة تحقق فائض في ميزان مدفوعاتها فإن زيادة الصادرات على الواردات تعني وجود زيادة في الإنفاق على

<sup>115</sup> بسام الحجازي ، مرجع سابق ص 67

الصادرات ، أو تصدير إضافي من شأنه توليد دخول إضافية للاقتصاد القومي ، يتوقف مقدارها على معامل مضاعف التجارة الخارجية والذي يعتمد على نسب التسرب أي الميل الحدي للادخار ، والميل الحدي للاستيراد .

**وأهم الانتقادات الموجه لهذا النظرية تتلخص فيما يلي:**

- تفترض هذه النظرية أن الصادرات تزيد من الدخل الوطني ، والواقع أنه لا يمكن اعتبار كل تصدير حقا إضافيا ولا كل استيراد تسربا ، فتصدير السلع لتسوية دين سابق أو لتقديم هبات للخارج لا يمكن اعتباره دخلا إضافيا تحت تصرف الدولة ، كما أن استيراد سلع إنتاجية توضع فوراً في مجرى الإنتاج ، لا يمكن اعتبارها تسربا صافيا للدخل الوطني<sup>116</sup> .

- همشت هذه النظرية دور الأسعار ، حيث أن التغيرات في الدخل يمكن أن تسبب تغيرات في الأسعار إذا كان العرض غير تام المرونة ، كما لا يمكن افتراض استقرار سعر الصرف إلا إذا كان العرض من العملات الأجنبية لا نهائي المرونة ، لهذا من الضروري الأخذ في الحسبان الآثار التي يمكن أن تنجم عن حركات الأسعار والصرف خلال عملية التضاعف<sup>117</sup> .

- لا تترك هذه النظرية دورا محدودا لعمل البنك المركزي ، وفي الواقع فعن طريق سياسة سعر الخصم أو الاحتياطي يؤثر البنك المركزي على حركات رؤوس الأموال مما يوازى ميزان المدفوعات<sup>118</sup> .

**ج- التوازن عن طريق التدفقات المالية :**

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائض ، هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضا في معدلات الفائدة وبالتالي خروج لرؤوس الأموال من البلد ، ومن ثم الإسهام في عودة التوازن لميزان المدفوعات ، أما العجز في الميزان فيؤدي إلى انخفاض السيولة ثم انخفاض عرض رؤوس الأموال وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة مما يسبب دخول لرؤوس الأموال اتجاه البلد صاحب العجز ، وبهذا يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ،

<sup>116</sup> بليغ أحمد بديع " الاقتصاد الدولي " منشآت المعارف الإسكندرية 1993 ص 287

<sup>117</sup> مندور أحمد " مقدمة في الاقتصاد الدولي " الدار الجامعية ، بيروت 1990 ص 221

<sup>118</sup> صقر أحمد صقر " النظرية الاقتصادية الكلية " وكالة المطبوعات - الكويت 1997 ص 50

رغم أن آلية التسوية تبدوا منطقية إلا أن الفرضيات التي تركز عليها أصبحت غير محققة حاليا ، كون أن إتباع البلد لنظام الصرف الثابت يعيق آلية التسوية التلقائية عن طريق سعر الصرف ، مما قد يؤدي إلى استمرار الاختلال وزيادة حدة أثاره السلبية ، لذا لابد من اللجوء إلى حلول أخرى تتمثل في إجراءات تتخذها السلطات النقدية لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات ، هذه الإجراءات تتمثل في سياسات التسوية أو التعديل والتي تختلف عن آلية التسوية في كونها تكون من طرف السلطات وليس قوى السوق<sup>119</sup>

## 2-3-2- تدخل الدولة وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات :

حسب النظريات السابقة ، التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق بشكل تلقائي وبدون تدخل الدولة لإعادة تسويته وذلك اعتمادا على آلية السوق المستندة إلى حرية التجارة تصديرا واستيرادا ، وعدم وضع قيود تحد أو تقيد هذه الحرية ، وإعادة التوازن لميزان المدفوعات بالقيام بتغيرات في مستوى الأسعار والدخل الوطني ، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار واستقرار الدخل الوطني عند مستوى العمالة الكاملة وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة إلى التوازن الاقتصادي الخارجي ، وفي ميزان المدفوعات تجنبا لاستمراره من ناحية ، وللمحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه من ناحية أخرى باللجوء إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات ، ففي حالة وجود عجز في ميزان المعاملات الجارية ، فالدولة تستطيع اتخاذ إجراءات لحماية السوق الوطني أو دعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الداخل والخارج كفرض الرسوم الجمركية على الواردات أو القيود الكمية التي تحدد من حرية الاستيراد أو تقلل من حجم الواردات ، وهذا يؤدي إلى تسوية العجز في حساب العمليات الجارية مما يؤدي إلى تسوية الخلل أو العجز في ميزان المدفوعات ، كما يمكن للدولة من خلال سياسات غير مباشرة دعم المنتجات الوطنية كتقديم إعانات للمصدرين أو تخفيض قيمة العملة الوطنية الذي يجعل المنتجات الوطنية أكثر تنافسية نظرا لانخفاض سعرها مقارنة بالمنتجات

<sup>119</sup> يوسف عبد القادر ، مرجع سابق ص 43 ، 44

الأجنبية مما يؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات<sup>120</sup> ، كذلك استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى الدولة كما يمكن أن تستخدم إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني مثل اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية<sup>121</sup>.

كذلك بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي ، أو بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج ، ويرى الكثير من الاقتصاديين أن أي إجراءات تتخذ لعلاج ميزان العمليات الجارية لدولة ما هي إما إجراءات لخفض الإنفاق ، وإما إجراءات لتحويل الإنفاق ، بمعنى أنه إذا أريد تحقيق فائض في ميزان العمليات الجارية للدولة فلا بد من اتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق المحلي حتى يمكن خفض الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد ، أو بتحويل الإنفاق بعيدا عن الواردات وفي اتجاه السلع المنتجة محليا ، أما العلاج الكلاسيكي فيشمل الإجراءات معا ، فالتأثير في الاستثمار والخفض الموجه للاستهلاك يعتبر خفضا للإنفاق ، في حين يميل انخفاض الأسعار إلى كونه تحولا من الواردات إلى السلع المحلية في الدولة التي تعاني من العجز ، أما في الدولة التي تتمتع بفائض فإن الإنفاق يميل إلى التحول من السلع المحلية إلى الواردات التي هي في واقع الأمر صادرات الدولة التي تعاني من العجز ، كذلك فإن خفض سعر الصرف يعد تغييرا في سياسة تحويل الإنفاق لأنه يرفع أسعار الواردات في الدولة التي تعاني من العجز ، ويخفض أسعار الصادرات للمشتريين في العالم الخارجي ، والتعريفية الجمركية هي أيضا سياسة تحويل للإنفاق ، ويبدو أن الدول تفضل سياسة الإنفاق على سياسة خفض الإنفاق رغم أنها تعتبر أكثر وسائل تحويل الإنفاق ، وهو تغيير أسعار الصرف إذا الواقع أن الجانب الانكماش في سياسة خفض الإنفاق هو ما تعرضه الدولة وإلى جانب التعريفات الجمركية نجد أن سياسة خفض الإنفاق التي استخدمتها يدخل فيها معظم حصص الواردات ونظم الرقابة على النقد ودعم أثمان المنتجين المحليين المنافسين للواردات... إلخ.

<sup>120</sup> Marline peyrons moulars ellipses « les paiements internationale monnaie et financier » édition marketing paris 1996 p 31

<sup>121</sup> فليح حسين خلف ، مرجع سابق ص 275 ، 276

ولكن سياسة تحويل الإنفاق وحدها لا تحل المشكلة ، فإذا كان لدى دولة ما عجز بسبب خروج الأسعار عن الخط المحدد لها فإن السياسات التي تؤدي إلى تحويل الإنفاق من الواردات إلى السلع المحلية سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ووضع ضغوط تصاعدية على الأثمان المحلية فإذا استمر ارتفاع الأثمان المحلية نتيجة تحول الإنفاق سيؤدي توازن في ميزان المدفوعات من جديد ، وللحصول على فرص أفضل للنجاح في إزالة عجز ميزان المدفوعات من جديد ، لا بد أن يصاحب سياسته تحويل الإنفاق ، خفض كاف للإنفاق حتى يمكن استئصال الظواهر التضخمية<sup>122</sup>.

والجدير بالذكر أن تدخل الدولة لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات ، ولو أنه يقصد به أن يكون مؤقتا فحسب إلا أنه قد يكون تدخلا دائما ، وذلك لأنه يمنع القوى التلقائية من مباشرة عملها في علاج الاختلال فضلا عن أنه قد يخفي مصادره الأصلية ويسمح بإهمال أسبابه الحقيقية ، فالواقع أن تدخل الدولة بإجراءاتها المختلفة لا يمكنها أن تكون بديلا عن سياسة اقتصادية سليمة تهدف إلى إزالة الأسباب الحقيقية للعجز في ميزان المدفوعات ، وعلى الأخص الاتجاه التضخمي للاقتصاد القومي وارتفاع الأثمان في الداخل بالمقارنة مع الدول الأخرى ، ونشير أخيرا إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لا بد من معالجة أسبابه ، وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسويق بمعناها الحقيقي ، ولا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة<sup>123</sup> ، إذن في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول ، وبين فائض البعض الآخر فالعجز في ميزان المدفوعات للدول المختلفة مرتبطة بعضها ببعض ، فأي تأثير يمس أحدها يؤثر في الموازين الأخرى خاصة الدول التي تتميز بارتفاع المبادلات التجارية والمالية فيما بينها وما لم تتلاقى الأهداف والأساليب قد تصبح إعادة التوازن على المحيط الدولي أمرا مستحيلا ، وهذا ما تفتنت له الدول الصناعية الكبرى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، فأصبح يتم تسوية الموازين عن طريق تنسيق دولي من خلال المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي ، وبعدها ظهرت مجموعة الدول الأكثر تصنيفا التي تضم سبعة دول صناعية هي ( الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، اليابان ، المملكة المتحدة ، ألمانيا ، إيطاليا ، فرنسا ) وانظمت

<sup>122</sup> زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ص 117 ، 118

<sup>123</sup> زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ص 119

إليهم مؤخرا روسيا التي أخذت على عاتقها تنسيق السياسات المالية والنقدية واتخاذ إجراءات فعلية خاصة التي تتعلق بأنشطة أسواق الصرف والاضطرابات التي تمس الأسواق المالية<sup>124</sup> .

## خلاصة الفصل :

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما ، بأنه عبارة عن تلخيص أو سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة ، ويوضح هذا الميزان في دولة مالها من حقوق وما عليها من التزامات من قبل الخارج ، ومن ثم تحديد دائنية أو مديونية الدولة للعالم الخارجي ، ويحدث الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات ( العجز أو الفائض ) نتيجة الاختلال بين المعاملات التلقائية الدائنة والمعاملات التلقائية المدينة ، وتختلف أسباب هذا الاختلال:

- إن هذه الوثيقة تسمح بإعلام سلطات البلد بحالة علاقاتها الاقتصادية الدولية ، وتمكنها من اتخاذ القرارات الصائبة في ميادين السياسة النقدية ، المالية التجارية ، وكذا سياسة الصرف فالبيانات التي يحويها ميزان المدفوعات ، تظهر القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية ، بالإضافة إلى التأثير على السياسة الاقتصادية من خلال الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول أو المناطق النقدية المتعامل معها ، هذا إلى جانب إمكانية التعرف على قدرة الجهاز الإنتاجي في الوفاء باحتياجات الدولة من سلع وخدمات ، كما أنه يعكس كل تغير في الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات .

- إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشر لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن .

<sup>124</sup> JEAN-marc siroem « finances internationale » armand colin , paris 1993 p 27

# الفصل الثالث:

أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات



## مقدمة الفصل:

شهد الاقتصاد الجزائري في سنوات الثمانينات عدة اختلالات في ميزان المدفوعات ، وهذا راجع إلى أزمة المديونية الناتجة عن تدهور أسعار البترول ، وهذا ما أدى إلى انخفاض حصيلة الجزائر المتأتية من صادرات المحروقات ، مما أحدث عجز في ميزان المدفوعات ، وقد نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي ، ولقد بين هذا الوضع بأن المشكل ليس ظرفيا بل هيكليا نتيجة لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح والتعديل لهذا الوضع مما جعل السلطات تتخذ العديد من الإجراءات من بينها إقرار تخفيضات في قيمة العملة الوطنية للحد من هذه الاختلالات ، كما أن الفترة الأخيرة عرفت تقلبات حادة في أسعار الصرف خاصة مع ظهور العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" ، مما أثر بشكل ملحوظ على الاقتصاد الجزائري وميزان المدفوعات بصفة خاصة نتيجة للميزة التي تميز بنية التجارة الخارجية للجزائر ، ولذلك قسمنا هذا الفصل إلى قسمين :

- تخفيض قيمة العملة الوطنية على ميزان المدفوعات .
- التقلبات العالمية في أسعار الصرف وتأثيرها على ميزان المدفوعات .

## 1- تخفيض قيمة العملة الوطنية على ميزان المدفوعات :

### 1-1- مرحلة قبل التخفيض :

التزمت الجزائر منذ الاستقلال بسياسة صارمة فيما يخص تسعيرة الدينار وذلك بفرض :

- انعدام سوق الصرف داخل الحدود الوطنية .

- عدم وجود تسعير رسمي في السوق الدولية لسعر الصرف وذلك راجع إلى أن الدينار

لم يكن قابلا للتحويل .

- قانون صارم خاص بشروط الحياة على العملات الصعبة وتحقيق المعاملات الدولية

لم تتغير العملة الوطنية بسبب هذه القيود في ظل الطلب والعرض حتى وإن سجلنا بعض

التغيرات الناجمة عن تغير نظام التسعير قبل عام 1973 وقعت الجزائر إلى اتفاقيات

"بروتن وودز" وحدد الدينار بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب (كان الدينار يكافئ في

بادئ الأمر 0.18 غ من الذهب ) ، إضافة إلى ذلك فقد كان مرتبطا بصفة وطيدة مع

الفرنك الفرنسي ، الشيء الذي عجل في ظهور المشاكل المالية والاقتصادية عندما فقد من

قيمته في تلك الفترة .

تبعاً لتقهقر القدرة الشرائية للفرنك الفرنسي رأت السلطات الجزائرية نفسها مجبرة على

إيجاد وسيلة أخرى أكثر ثقة بها ، في تحديد سعر الدينار الجزائري عن طريق سلة من

العملات من بينها الدولار الأمريكي الذي من خلاله يتم تحديد تسعير العملات الأخرى

المكونة لها .

تحسب معاملات الترويج على أساس بنية قسم التسديدات في ميزان المدفوعات ، وبالتالي

يتم حساب سعر صرف الدينار بالنسبة للعملات الأخرى بالطريقة التالية :<sup>125</sup>

\* تحسب التغيرات النسبية للعملات بالنسبة للدولار الأمريكي كما يلي :

$$(\$/jin) - (\$/ij0) \quad \text{أو} \quad (\$/jin) - (\$/ij0)$$

$$\frac{(\$/jin) - (\$/ij0)}{(\$/jin)}$$

حيث :

\$ : الدولار الأمريكي .

<sup>125</sup> محمود حميدات " مدخل التحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية 2000 ص 157

العملات الثلاثة عشر للسلة .ji :

: سعر الدولار الأمريكي بالنسبة للعملات الأخرى وقت التسعيرة .\$/ji

0 : سنة الأساس .

n : وقت التسعيرة .

\* يحسب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات المكونة للسلة بالنسبة للدولار ، أي مجموع التغيرات النسبية \$/ij المرجحة بالمعامل ia الذي يمثل وزن كل عملة .

\* يحسب سعر صرف الدولار لليوم n بالنسبة للدينار الجزائري كالاتي :

$$n(\$ / AD) = (1 + \text{مجموع التغيرات } \$/ij \text{ المرجحة بالمعامل } ia)$$

مع :

0(\$ / AD) : سعر صرف الدولار بالنسبة للدينار في سنة الأساس .

n(\$ / AD) : سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك

المركزي كما يلي :

$$Ds = (\$ / AD) / (\$ / sD)$$

حيث :

Ds : سعر العملة الأجنبية للبلد s .

تسمى هذه الطريقة بـ " طريقة الأسعار المتقاطعة " ولم تتغير طريقة الحساب إلا بصفة طفيفة إلى غاية سنة 1986، أي التغير النسبي لكل عملة من السلة أصبح محسوبا على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس في بداية سنة 1987 ، أجبرت صدمة سعر البترول السلطات على إعادة النظر في سياسة تقييم نظام التسعير السابق ، يمكننا القول أن هذا النظام قد صمم من أجل تمثيل أثر التغيرات المسجلة في السوق العالمية للصرف بين العملات على الدينار الجزائري ، إن اختيار سلة العملات هو نظام ترجيح يؤمن البعض من الثبات في تسعيرة الدينار ومعرفة نسبية لهيكل المدفوعات من العملة الصعبة ، لا يأخذ هذا النظام بعين الاعتبار المداخيل الجارية المحققة مع الخارج ، فهو يلغي عدد المعاملات المقامة ، إذا كان وزن العملة يلعب دورا كبيرا في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية عن طريق عدد المعاملات المقامة ، فإن نظام الترجيح هذا سوف يؤدي إلى التقليل من قيمة وزن بعض العملات في السلة لصالح العملات التي تكون قيمة وزنها

أكبر مما يجب أن تكون عليه ، الشيء الذي يؤدي إلى الارتباط بعملة معينة ، تكون درجة الارتباط هذه عامل تقدير جد هام يجب أخذه بعين الاعتبار في إطار بناء سياسة صرف بما أنها تعبر على كثافة علاقة الدينار بهذه العملة ، في هذا المضمون وحسب ميزة النقاط الأساسية في ميزان المدفوعات فإنه يمكن تحليل خطر الصرف بمختلف الطرق وذلك حسب ما إذا كنا ندرس أثره على :

#### - العمليات الاقتصادية والمالية بالتجارة الخارجية :

في هذه الحالة يعتبر خطر الصرف كعامل مكون للقدرة الشرائية للدينار في الخارج يمكن أن تكون له آثار في الداخل على نظام الأسعار وبالتالي على طرق تكوين وتوزيع الدخل ، لما يكون خطر الصرف مرتفعا ( مثلا في حالة صدمات متعددة في السوق الدولية للصرف على العملة المرجعية في السلة ) ، فإنه سوف يكون هناك آثار مباشرة وفورية على شروط تكوين التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد ، من هذا المنطلق يجب أن يكون هدف السياسة الوطنية للصرف عامة ونظام الترويج خاصة هو حماية الدينار من التغيرات المحتملة في أسواق الصرف الدولية .

#### - العمليات المالية لسياسة القروض الخارجية :

يظهر خطر الصرف هنا كمكونة إضافية لتكاليف الاستدانة ، كدالة لهيكله الديون وأخيرا كتطور قليات التحويل بين العملات مابين الفترة التي يسجل فيها الدين والتي يتم فيها آجال الاستحقاق على مستوى الاقتصاد الكلي ومن وجهة نظر الحكومة فإن ارتفاع خطر الصرف سيؤدي إلى ارتفاع خدمة الدين ، بالتالي فإن الخطر السلبي سيرفع من التوترات على الصادرات والقدرات الوطنية في تمويل خدمة الدين و/أو تقليص نسبة الواردات ، تبين ميزات نظام التسعير هذا ، أنه لم يكن للسلطات النقدية الوطنية إلا وسيلة مباشرة واحدة في التحكم في قيمة الدينار والمتمثلة في تخفيضها أو العكس الرفع منها ، بينما تتمثل التدخلات غير المباشرة في التصرف في نظام الترويج حيث أنه ليس للسياسات الاقتصادية آثار أو على الأقل يمكن تجاهلها ، وهذا راجع إلى هيكله نظام تسعير الدينار الذي يجعل قيمة هذا الأخير مرتبطة فقط بالعوامل الخارجية ، فهو يعتبر كمتغيرة خارجية لسياسة الاقتصاد الداخلية .

## 1-2- مرحلة التخفيض :

بعد صدمة أسعار البترول عام 1986 ، عرفت الجزائر تقهقرا جد خطيرا في اقتصادها ، بالفعل بما أن المدخلات الناجمة عن المحروقات كانت ولا تزال تمثل أكبر حصة في الدخل الداخلي ، فإن ميزانية الدولة وخاصة ميزان المدفوعات عرفا عجزا حادا تطلب إعادة نظر كلية للسياسات الاقتصادية خاصة سياسة الصرف ، وبالتالي دخلت الجزائر عهد الإصلاحات الهيكلية بصفة تدريجية منتقلة بذلك من اقتصاد مخطط ومسير مركزيا إلى اقتصاد مسير من طرف قوانين العرض والطلب أي ميكانيزمات السوق الحرة ، بما أن سعر الصرف هو موضوع دراستنا فإننا سنتطرق فقط إلى تخفيض العملة التي كانت من بين أهم النقاط التي جاء بها الإصلاح الهيكلي وذلك لإعطائه قيمته الحقيقية داخلية أم خارجية من أجل امتصاص الاختلالات الاقتصادية والمالية وإعطاء الدينار الجزائري قابليته للتحويل .

من هذا المنطلق ظهر التخفيض كوسيلة للتسوية ، غير أنه وجدت هذه الأخيرة معارضة بحجة أنه :<sup>126</sup>

- تنتمي السلع الجزائرية المصدرة إلى قطاع تحدد أسعارها بالعملة الصعبة من طرف إتحاد دولي دون أن يتسنى لأعضائه تغيير هذه الأسعار ( عن طريق التخفيض مثلا ) .
  - لا يمكن تنويع الصادرات في المدى القصير بما أن القطاع الإنتاجي غير قادر على المنافسة ( بسبب رداءة النوعية ، ارتفاع أسعار المواد المنتجة ، نقص في الفائض المصدر ، ... إلخ ) ، إضافة إلى ذلك فإنه من الممكن لعملية التخفيض أن تؤدي إلى فشل مجهودات تحسين الإنتاجية في المؤسسات المصدرة .
  - عند التخفيض سوف ترتفع الأسعار الداخلية مؤثرة بصفة مباشرة وسلبية على الأفراد عن طريق المواد الاستهلاكية وبصفة غير مباشرة عن طريق المدخلات والسلع التجهيزية.
- حتى وإن طبقت بدلا من التخفيض عملية انزلاق تدريجي للعملة فإن ذلك سوف يؤدي إلى :

\* خلق إضطرابات خاصة بقيمة الدينار وبالتالي في القيمة الفعلية للمعاملات المستقبلية .

<sup>126</sup> BENISSAD. (Hocine) « La Réforme économique En Algérie » OPU 1991 p 107

- \* لا يعطي أي تحديد على القيمة الحقيقية لـ "سعر توازن" الدينار فلا يمكن لأحد أن يقول متى وفي أي مستوى سيتوقف الانزلاق مما يؤدي إلى تشجيع المضاربة .
- أما من كانوا يؤيدون فكرة التخفيض فحجتهم تكمن في كون سعر الصرف ليس إلا سعر كباقي الأسعار ، وبالتالي فمن المفروض أن يكون واقعيًا وممثلًا للندوة النسبية ، حيث أن سعر الصرف " الحقيقي " هو بصدد :
- تشجيع نشاطات التصدير وتنويعها .
  - حث المهاجرين على إعادة إدخاراتهم إلى الوطن عبر الطرق الرسمية .
  - ترشيد أكثر لعمليات الاستيراد واختيار التكنولوجيا .
  - إعطاء بطريقة غير مباشرة أمنا إضافيا للمنتجين في الوطن وبالتالي تشجيع الاستثمار في قطاع إنتاج المواد المحلّة للواردات .

كانت الحجج لصالح التخفيض هي الأقوى وبالتالي ومنذ سنة 1987 بدأ تطبيق انزلاق تدريجي للدينار إلى غاية سنة 1991 بهدف الوصول إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع ما هو متاح من عملة صعبة ، ومنه انتقل سعر صرف الدينار من 4.85 دج/\$ سنة 1987 إلى 8.96 دج/\$ عام 1990 ، وفي سنة 1991 أخذ اسم " التخفيض " معناه الحقيقي في السياسة الاقتصادية ، أين أصبح الدولار الأمريكي الواحد يساوي 18.47 دج ، وقد طرأت بعد ذلك تغييرات عديدة من أجل محاولة إعطاء للدينار الجزائري قيمته الحقيقية التي أصبحت خاضعة إلى قوانين العرض والطلب .

**1-3- تخفيض قيمة العملة الوطنية في ظل انخفاض مرونة عرض الإنتاج الوطني :**  
 لدراسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في ظل انخفاض مرونة عرض الإنتاج الوطني يوجد أثران اثنان هما :

**1-3-1- أثر انخفاض مرونة عرض المنتجات المحلية للواردات على الطلب على النقد الأجنبي :**

حينما نقوم بتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا ترتفع أسعار السلع المستوردة ، ويؤدي هذا كما نعرف إلى انخفاض الكميات المطلوبة من هذه السلع وبالتالي انخفاض الطلب على النقد الأجنبي ، وهذا من شأنه أن يدفع بالطلب المحلي نحو الارتفاع على السلع المحلية ،

التي تحل محل السلع المستوردة ( السلع البديلة ) ، إذن فلا بد لدى جهاز الإنتاج الوطني ، مرونة كافية لتعويض هذا الطلب المحلي الجديد من خلال سياسة إحلال الواردات بسلع بديلة ومن أجل تحقيق ذلك ، وجب توفر إمكانيات وموارد غير عاطلة ، وكذا الأخذ بعين الاعتبار تكلفة المدخلات المستوردة من تجهيزات الإنتاج وغيرها التي عرفت ارتفاعا في أسعارها نتيجة عملية التخفيض<sup>127</sup> ، إذن إن مزايا التخفيض تضمن حل إذا كان قطاع الإنتاج المحلي يعتمد بدرجة كبيرة على استيراد مستلزمات الإنتاج ، وبالتالي فإن شرط نجاح التخفيض مرتبط أيضا بمزايا عملية إحلال الواردات التي ترتبط بدورها بنسبة التكاليف الداخلية ، وكذا المبادلات مابين القطاعات .

### 1-3-2- أثر انخفاض مرونة عرض الإنتاج الوطني ( الصادرات ) على عرض النقد الأجنبي :

بافتراض أن مرونة الطلب على صادراتنا أكبر من الواحد ، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يؤدي إلى زيادة عرض النقد الأجنبي لدينا ، ولكن هذا يفترض ضمنا قدرة منتجنا على زيادة عرضهم من سلع التصدير كلما زاد الطلب الخارجي عليها ، ولو افترضنا عدم وجود الطاقة الإنتاجية التي تكفل تحقيق هذه الزيادة في التصدير أو عدم مرونة جهاز الإنتاج للتغيرات في الأسعار ، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يصبح ذي أهمية في زيادة عرض النقد الأجنبي ، وبالإضافة إلى هذا فإن إمكانية تنمية الصادرات من السلع التي يزيد عليها الطلب الأجنبي يتوقف جزئيا على مدى مرونة الطلب الداخلي على هذه السلع ، فلو أن المستهلكين عندنا يرغبون في التنازل على جزء من طلبهم على السلع التي تصدر إلى الخارج بالرغم من ارتفاع أسعارها الداخلية ، فإن من الصعب على المنتجين زيادة عرضهم من هذه السلع لغرض التصدير عند زيادة الطلب الأجنبي ، ويمكن أن نضع ملخص لهذه المناقشة كما يلي :

كلما انخفضت قدرة جهاز الإنتاج الوطني على زيادة سلع التصدير ، كلما انخفضت القدرة على تنمية حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي ( أي عرض العملة الأجنبية ) عند إجراء تخفيض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، حتى مع افتراض أن مرونة الطلب الخارجي على الصادرات أكبر من الواحد ، وكذلك كلما انخفضت مرونة الطلب الداخلي على السلع

<sup>127</sup> JACQUEMOT . P & ASSIDON . E « politiques de change et Ajustement en Afrique » ministère de la cooperation et du développement PARIS 1988 P 52

المصدرة كلما تعذر الاستفادة من إجراء تخفيض معين في القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، ففي ظل الظروف المذكورة يصعب تحقيق الزيادة المتوقعة في عرض العملة الأجنبية بسبب الإخفاق في زيادة عرض الصادرات بشكل يتناسب مع الزيادة في الطلب الخارجي عليها .

#### 1-4-1- أثر تخفيض قيمة العملة على الاقتصاديات النامية :

يترتب عن تطبيق سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة مجموعة من الآثار على مستويات مختلفة نحاول إبرازها بالتفصيل ثم إسقاطها على حالة البلدان النامية .

#### 1-4-1-1 أثر تخفيض قيمة العملة بالنسبة للصادرات :

تلجأ الدول النامية إلى سياسة تخفيض العملة من أجل تحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال إمكانية الزيادة في حجم الصادرات ، بالتالي زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة والحد من الواردات أي تخفيض مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي ، لكن نجاح هذه السياسة يتوقف على عدة شروط نذكر منها :

#### أ- مرونة كافية للطلب الخارجي على صادرات الدولة :

إن هذا الأمر لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة صادرات الدول النامية نظرا لتضافر عوامل عديدة منها تتمثل معظم صادرات هذه الدول في المواد الأولية والمواد الزراعية بصفة عامة ، والتي تتسم بتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية واتجاه الطلب العالمي على بعض هذه الصادرات إلى الانخفاض في المدى المتوسط والطويل ، كما أن مستوى النشاط الاقتصادي للدول التي تستورد صادرات الدول النامية ، وهي في العادة الدول الصناعية ، و يتعرض لدورات من الركود الاقتصادي الذي يؤثر في الطلب على منتجات الدول النامية ، إذ ليس بالضرورة في حالة تخفيض أسعار الصادرات ، وسيزداد الطلب على منتجات الدول النامية .<sup>128</sup>

وسياسة التخفيض تفترض أن قوى الإنتاج الداخلي للصادرات قادر على الاستجابة للطلب العالمي على هذه المنتجات ، إلا أن الدول النامية تواجه العديد من الصعوبات لزيادة إنتاج السلع الموجهة للتصدير ، ذلك أن تلاقي صعوبات في استغلال الطاقات العاطلة ، وزيادة الإمكانيات المتاحة لقطاع التصدير ، إذ يتطلب ذلك تضافر موارد أخرى ، ويتطلب ذلك

يوسف عبد القادر " دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية " دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2000 ص 62<sup>128</sup>



انتظار بعض الوقت قبل أن تساهم هذه الموارد في العملية الإنتاجية ، إذن زيادة الصادرات أمر مرتبط بزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على الإنتاج من أجل زيادة الصادرات ، ثم يأتي في المقام الثاني مسألة التخفيض .

#### ب - ثبات مستوى الأسعار المحلية :

تتوقف فعالية سياسة التخفيض على عدم ارتفاع الأسعار الداخلية للصادرات فإذا صاحب سياسة تخفيض قيمة العملة ارتفاع في الأسعار الداخلية تتعدم فاعلية التخفيض ، بالنظر إلى أوضاع الدول النامية نجدها تتسم بعدم مرونة جهازها الإنتاجي وتطبيقها أو إتباعها لسياسات تجعلها تتخبط تحت وطأة الضغوط التضخمية كسياسة التمويل بالعجز ، إضافة إلى تزايد الطلب على السلع الناشئة عن التزايد السريع للسكان وارتفاع أسعار الواردات والسلع الإنتاجية والوسيطة المستعملة في إنتاج السلع الموجهة للتصدير ، وقد تؤدي هذه العوامل عند القيام بتطبيق سياسة تخفيض العملة إلى ارتفاع محسوس في الأسعار الداخلية بنسبة قد تفوق نسبة تخفيض العملة ، وبالتالي تنخفض أو تتعدم المزايا الممكن تحقيقها والمتمثلة أساسا في تحسين المركز التنافسي لصادرات الدولة .<sup>129</sup>

#### 1-4-2- أثر تخفيض قيمة العملة بالنسبة للواردات :

إتباع سياسة تخفيض العملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات بدلالة العملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية مما يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات وارتفاع الطلب على المنتجات المحلية ، الشيء الذي يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري ومنه تسوية العجز في ميزان المدفوعات .

#### أ- مرونة كافية من الطلب الداخلي على الواردات :

يحدث نتيجة التخفيض ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة بنفس نسبة التخفيض مما يؤدي إلى تناقص في طلب المستهلكين على هذه السلع المستوردة بنسبة أكبر ، مما يدفعهم إلى الحد من استيرادها ، ولا يحقق ذلك في البلدان النامية لأنها تفتقد إلى شروط أساسية لإنتاج السلع البديلة للسلع المستوردة وبأقل سعر .<sup>130</sup>

في الواقع إن الجزء الأكبر من واردات الدول النامية يوفرها العالم الخارجي ، فهي تمثل سلع ضرورية لا تنتج محليا ، ولا يمكن الاستغناء عنها ، مثل الأدوية والتجهيزات والسلع

<sup>129</sup> عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب " الاقتصاد الدولي " الدار الجامعية بيروت 1999 ص 189  
6 رمزي زكي " الاقتصاد العربي تحت الحصار " مركز دراسات الوحدة العربية 1989 ص 191 .

الغذائية... إلخ ، ومن ثم فإن سياسة تخفيض العملة لا يتوقع منها أن تؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على تلك الواردات حتى وإن ارتفعت أسعارها من جراء التخفيض .

**ب - مرونة كافية للعرض الخارجي للواردات :**

حتى تكون سياسة تخفيض العملة فعالة في الحد من حجم الواردات ، يجب ألا تلجأ الدول المصدرة إلى إتباع سياسة الإغراق أو تخفيض قيمة أسعار صادراتها مقومة بالعملة الأجنبية بنفس نسبة تخفيض العملة ، ومنه سوف تظل الأسعار المحلية لواردات الدول النامية على حالها قبل القيام بسياسة التخفيض ، وبالتالي فإنه من غير المتوقع أن تؤثر سياسة تخفيض العملة في الحد من الواردات .<sup>131</sup>

**1-5-1- أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الجاري وميزان العمليات الرأس مالية:**

**1-5-1-1- أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الجاري :**

سنحاول في هذا الفرع التعرف على أثر التغيير في سعر صرف الدينار على الميزان الجاري ، وهذا من خلال معرفة أثر تغير سعر صرف الدينار على البنود المكونة للميزان الجاري :

**أ- أثر التخفيض على الميزان التجاري :<sup>132</sup>**

سننظر في هذه المعدلات نمو كل من الصادرات والواردات السلعية ومقارنتها بالتغير في سعر صرف الدينار .

**\* أثر التخفيض على الصادرات :**

في الفترة (1991-1994) انخفضت قيمة الدينار الجزائري بشكل كبير وأن التخفيض الذي تم في إطار الاستعداد الائتماني سنة 1991 لم تظهر آثاره على الصادرات حيث نلاحظ في هذه الفترة انخفاض تدريجي للصادرات من سنة إلى أخرى إلى غاية سنة 1995 ، والسبب يعود أساسا إلى انخفاض أسعار المحروقات في هذه الفترة وثبات كمياتها الموجهة للتصدير بسبب عضوية الجزائر في منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) التي تحدد في إطارها حصة لا يمكن تجاوزها مما يعني عدم مرونة عرض الصادرات

<sup>131</sup> إبراهيم محمد الفار " سعر الصرف بين النظرية والتطبيق " دار النهضة العربية القاهرة 1992 ص 31 .  
<sup>132</sup> كمال العقريب " أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة البليدة 2005 ص 136-137 .

أمام تغير سعر صرف الدينار ، كذلك نلاحظ تذبذب في الصادرات خارج المحروقات من سنة إلى أخرى تارة تسجل زيادة ، وتارة أخرى انخفاض في قيمتها ، ففي سنة 1992 ارتفعت بـ 6.38 % ، وسنة 1994 انخفضت بـ 0.4 % ، وهو ما يعني أنه لم يتبع التخفيض في قيمة الدينار ارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات ، وبالتالي ضعف تأثير سعر صرف الدينار على عرض الصادرات ، أما في سنة 1994 وفي إطار الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي تم تخفيض الدينار 40.17 % عرفت خلال هذه السنة قيمة الصادرات الإجمالية انخفاضا كبيرا ، حيث بلغت قيمتها 8.89 مليار دولار ، وكذلك انخفاض في قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث بلغت 300 مليون دولار بعدما كانت 500 مليون دولار سنة 1993 ، ويرجع ذلك إلى الانخفاض المستمر لأسعار النفط بالإضافة إلى الجفاف وارتفاع نسبة التضخم 39 % وهذا ما يدل على أن الأثر المرجو من عملية التخفيض لم يتحقق على مستوى الصادرات لكن ابتداء من سنة 1995 تاريخ توقيع اتفاق القرض الموسع انتعشت الصادرات الجزائرية ، وسجلت ارتفاع محسوس في السنوات التالية : 1995 ، 1996 ، 1997 إذ بلغت على التوالي : 10.25 مليار دولار ، 13.2 مليار دولار ، 13.82 مليار دولار وساهمت عدة معطيات في بلوغ هذه الوضعية نذكر منها الارتفاع المستمر في مستوى أسعار النفط ، وكذلك الظروف المناخية التي ساعدت على رفع مستوى الإنتاج الزراعي وكذلك تراجع معدلات التضخم إذ بلغ سنة 1995 : 15 % بعدما كان 39 % سنة 1994 ، كذلك ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بنسبة هامة سنة 1997 يرجع إلى تسديد الجزائر جزء من ديونها اتجاه روسيا كبضائع ، ورغم ذلك تبقى نسبة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة لا ترقى إلى مستوى الإجراءات والتدابير المتنوعة التي اتخذت ، حيث تقدر النسبة المئوية المتوسطة للفترة المدروسة في إجمالي الصادرات بـ 3.7 % ، وتبقى الحصة الكبرى لصادرات المحروقات بـ 96.3 % من إجمالي الصادرات ، أما خلال المرحلة 1999 إلى غاية سنة 2003 نلاحظ ارتفاع كبير في قيمة الصادرات الإجمالية حيث بلغت سنة 2003 بـ 24.46 مليار دولار ، واستقرار نسبي في أسعار الصرف فضلا عن استمرار التذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات تارة تحقق زيادة وتارة أخرى تحقق

انخفاض ، لكن عموما بقيت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا ، ويرجع الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى الارتفاع الكبير في سعر البترول وليس نتيجة التخفيضات السابقة في قيمة الدينار الجزائري .

\* أثر تخفيض قيمة الدينار على الواردات :

إن الزيادات المستمرة التي طبعت سعر صرف الدينار الجزائري من سنة إلى أخرى ، ولم تحقق النتائج المرجوة من خلال التأثير على قيمة الواردات نحو الانخفاض ، حيث نجد أن المراحل التي ازداد فيها سعر صرف العملة الوطنية وقابله انخفاض في قيمة الواردات ، ثم خلال سنة 1991 أين انخفضت قيمة الواردات بـ 21.88 % ثم سنة 1993 بـ 3.73 % وسنة 1996 بـ 10 % وفي سنة 1997 بـ 10.5 % ، أما المراحل الأخرى المتبقية ، فالزيادة في معدل تغير سعر الصرف يقابله زيادة في قيمة الواردات وخاصة في سنة 1994 حيث خفضت قيمة الدينار بـ 40.17 % قابلها ارتفاع في قيمة الواردات بـ 14.51 % ، ويرجع عدم تبعية الواردات السلعية للتغير في سعر صرف العملة الوطنية ، إلا أن الواردات تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد الوطني للحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير متوفرة محليا ، وبالتالي فهي وسيلة لإمداد القطاع الإنتاجي بالسلع الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها ، كما أن الجفاف أو تذبذب الأحوال الجوية أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي ، وبالتالي ارتفاع تبعية الجزائر إلى الخارج في المواد الاستهلاكية الضرورية كالقمح مثلا ، والتي لا يمكن الاستغناء عنها مهما بلغ سعرها ، إذن من خلال التخفيضات المتتالية التي عرفها الدينار طيلة الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى غاية سنة 2003 فشلت في تحقيق مبتغاها ، إذ أن الواردات بصفة عامة لم تتراجع قيمتها ، وهذا يعني عدم مرونة الطلب على الواردات وحتى وإن انخفضت وهو الشيء الذي حدث سنة 1991 نسبة الانخفاض أقل من نسبة التخفيض ، وهو ما يعني أن الطلب المحلي على الواردات الأجنبية لا يتمتع بمرونة تساهم في تحقيق هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات .

ب- أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات غير المنظورة :

من خلال الجدول الموالي يتضح تطور معدلات ميزان العمليات غير المنظورة ومقارنتها بتطور معدلات التغير في سعر صرف العملة الوطنية .

**الجدول رقم (1):** يوضح التغير في رصيد العمليات غير المنظورة مقارنة بالتغير في سعر الصرف للدينار خلال الفترة (1991-2003) بـ %

03	02	01	00	99	98	97	96	95	94	93	92	91	
17-	-	22.59	-	-	-	12	-	-	-	16.36	0.6	67.8	معدل التغير في رصيد العمليات غير المنظورة
	5.9		0.72	27.29	5.45		7.14	18.24	7.24				
2.17	3.19	2.59	13.04	13.33	1.98	5.41	14.85	35.98	50.17	6.22	18.19	106.3	معدل التغير في سعر الصرف

**المصدر :** التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2003 ص(40-41).

نلاحظ من الجدول السابق تذبذب معدل تغير رصيد ميزان العمليات غير المنظورة من سنة لأخرى رغم الانخفاض المستمر في قيمة الدينار حيث نلاحظ تحسن في تطور رصيده خلال الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى غاية سنة 1993 أين سجل معدل تغير رصيده موجب ، أما الفترة الممتدة من سنة 1994 إلى غاية سنة 1996 سجل تدهور في رصيده لأن الإشارة السالبة لمعدل تغير رصيد العمليات غير المنظورة تدل على ذلك ، واستمر هذا التدهور إلى غاية سنة 2003 ماعدا سنتي 1997 و 2001 أي سجل معدل تغير موجب ، وهذا ما يدل أن انخفاض قيمة الدينار لم تؤثر بالشكل المطلوب في قيمة الصادرات والواردات من الخدمات شأنها في ذلك شأن الصادرات والواردات العينية ، لذلك يمكن القول أن الواردات غير المنظورة تتسم بعدم مرونتها اتجاه التغير في سعر صرف العملة مثل الواردات السلعية والتي تعتبر ضرورية ، ولا يمكن الاستغناء عنها ، فضلا عن عجز الطرف الجزائري ، وتقديم خدمات للخارج أي عدم القدرة على خلق صادرات خدمتية .

#### 1-5-2- أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية :

نقوم بدراسة أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على ميزان العمليات الرأسمالية ، وهذا من خلال تحليل وضعية ميزان العمليات الرأسمالية ثم التطرق إلى تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية ومقارنتها بالتغير في سعر صرف الدينار لمعرفة مدى تأثير تغير سعر الصرف على ميزان العمليات الرأسمالية .

**\*تحليل وضعية ميزان العمليات الرأسمالية :**

سنحاول خلال الفترة 1991 ، 2003 التعرف على وضعية ميزان العمليات الرأسمالية ، وذلك من خلال الجدول الموالي .

**الجدول رقم (2):** يبين تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية خلال الفترة (1991-2003) الوحدة(مليار دولار) :

03	02	01	00	99	98	97	96	95	94	93	92	91	
-	-	-	-	2.4-	-	-	-	-	-	-	0.1-	-	تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية
1.31	0.71	0.87	1.36		0.83	2.29	3.35	4.05	2.54	0.83		1.02	

**المصدر :** التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2003ص (40-41)

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه يتبين أن ميزان العمليات الرأسمالية اتسم بأرصدة سالبة طوال الفترة المدروسة أي من سنة 1991 إلى غاية 2003 ، ويرجع هذا إلى ارتفاع قيمة المديونية ، وبالتالي ارتفاع قيمة خدمات الديون ، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

**الجدول رقم (3) :**

يبين تطور الديون الخارجية وخدمة الديون ، الوحدة(مليار دولار):

03	02	01	00	99	98	97	96	95	94	93	92	91	
22.6	23.3	22.50	25.2	28.3	30.50	31.2	33.6	31.50	29.4	25.7	26.6	27.8	قيمة الديون
/	/	4.46	4.50	5.12	5.18	4.46	4.48	4.24	4.52	9.1	9.3	/	مجموع خدمات الدين الخارجي

**المصدر :** بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن المديونية الخارجية بقيت تتأرجح بين 25 و 28 مليار دولار إلى غاية سنة 1994 أين لوحظ ارتفاع في قيمتها حيث قدر متوسط حجم الديون الخارجية بـ 31 مليار دولار خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي الممتد من سنة 1994 إلى غاية سنة 1998 ، وترجع هذه الزيادة إلى تأجيل سداد حوالي 50 % من الديون الخارجية بسبب إعادة جدولة الديون بعد هذه الفترة نلاحظ انخفاض قيمة الديون إلى 22.6 مليار دولار سنة 2003 مسجلتا تراجعاً قياسياً بقيمة 7.9 مليار دولار عن سنة 1998 ، ويرجع هذا إلى ارتفاع المداخيل نتيجة ارتفاع أسعار النفط لذا قامت الجزائر بالتسديد المسبق لجزء من ديونها الخارجية ، ونلاحظ من الجدول السابق أن خدمة الديون تراجعت

مقارنة بالسنوات الأولى للفترة المدروسة ، وهذا راجع لانخفاض قيمة الديون ، حيث وصلت نسبة خدمة الديون في سنة 1993 بـ 82.2% من إجمالي إيرادات الدولة وهذا يبين العبا الذي كانت تمثله خدمات الديون أما في سنة 2003 فقدرت بـ 23.4% من إجمالي الصادرات ، فضلا على أنه خلال هذه المرحلة يلاحظ انخفاض كبير في الاستثمارات الأجنبية ، وذلك راجع إلى عدة عوامل أهمها الوضع الأمني المتأزم الذي تزامن مع الإصلاحات ، كل هذه العوامل التي ذكرناها جعلت ميزان العمليات الرأسمالية تسجل عجز طيلة الفترة المدروسة .

### \* أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية :

الجدول رقم (4): يبين أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية :

03	02	01	00	99	98	97	96	95	94	93	92	91	
-	18.4	36	43.3	189-	63.7	31.6	17.2	60-	260-	-	90.2	/	معدل التغير في رصيد ميزان العمليات الرأسمالية
84.50										730			
2.17	3.19	2.59	13.04	13.33	1.98	5.41	14.85	35.98	50.17	6.22	18.19	106.3	معدل التغير في سعر الصرف

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2003ص(40-41).

يظهر من خلال الجدول السابق أن الفترة التي عرف فيها الدينار انخفاضا كبيرا (سنة 1994): 40.17% ، قابله تدهورا في رصيد ميزان العمليات الرأسمالية ، ذلك ما يظهر من خلال معدلات التغير السالبة ، ثم عاد ليسجل تحسن خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى غاية سنة 2003 باستثناء سنة 1998 التي عرفت انخفاضا في أسعار النفط ، ويعود التحسن خلال الفترة 1996 ، 1997 لاتفاق إعادة جدولة الديون وتأجيل تسديد خدمات الديون أما الفترة 1999 – 2003 فيعود إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة مما أدى إلى تسديد جزء معتبر للديون مساهمة في خفض خدمات الديون ، ونستنتج من خلال هذا التذبذب في معدل تغير رصيد ميزان العمليات الرأسمالية ، وجود أثر ضعيف في تخفيض قيمة الدينار على رصيد ميزان العمليات الرأسمالية ، كما يجب أن ننبه إلى أن رصيد العمليات الرأسمالية يبقى ارتباطه ضعيف بالتغير في سعر صرف العملة الوطنية ، وهذا لتكونه أساسا من بندين أحدهما القروض

التي تحصل عليها الدولة ، والتي تكون مصحوبة ببعض الشروط للحصول عليها ، لا يكون سعر الصرف إلا جزء بسيط منها ، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر رغم أنه يتأثر بتقلب سعر الصرف إلا أنه لا يمثل مساهمة تكاد تكون منعدمة في تكوين رصيد ميزان العمليات الرأسمالية نتيجة للظروف التي عرفت الجزائر خلال الفترة المدروسة رغم أنه سجل خلال السنوات الأخيرة انتعاش اقتصادي خاصة في مجال الاتصالات .

### 1-6- أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الكلي : 133

سننظر في هذا العنصر إلى تحليل وضعية الميزان الكلي ومقارنته بمعدلات التغير في سعر صرف الدينار لمعرفة أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات .

#### 1-6-1- تحليل وضعية ميزان المدفوعات :

بعد أن تناولنا تطور الرصيدين الجاري والرأسمالي لم يبق لنا إلا أن نتعرف على وضعية ميزان المدفوعات وبيان تطور كل من الرصيدين عليه من خلال الجدول التالي :

**الجدول رقم (5) :** يبين تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1991-1991-

2003) الوحدة (مليار دولار):

03	02	01	00	99	98	97	96	95	94	93	92	91	
7.59	3.65	6.19	7.57	-	-	1.16	2.1-	6.3-	-	-	-	1.04	رصيد ميزان
				1.38	1.53				4.36	0.03	0.11		المدفوعات

**المصدر: بنك الجزائر.**

من خلال الجدول يمكن تقسيم تطور رصيد ميزان المدفوعات إلى مرحلتين ، المرحلة الأولى من سنة 1991 إلى غاية 1999 حيث ظهر في صورة عجز في أغلب سنوات هذه المرحلة ماعدا سنتي 1991 و 1997 ، حيث سجل فائض طفيف يقدر على التوالي 1.04مليار دولار ، و 1.16 مليار دولار ، وهذا العجز يتفاوت من سنة إلى أخرى وعرفت هذه المرحلة انخفاض في إيرادات الدولة وارتفاع المديونية الخارجية مما يفسر العجز في ميزان المدفوعات خلال هذه المرحلة ، ويعود الفائض المسجل في ميزان المدفوعات لسنتي 1991 و 1997 إلى الفائض المحقق في رصيد الميزان الجاري خلال السنتين حيث

133 كمال العقريب ، مرجع سابق ص 144 .



سجل على التوالي 2.36مليار دولار و3.45مليار دولار، رغم العجز المسجل في حساب رأس المال ، وسجل أكبر عجز في ميزان المدفوعات سنة 1995 ، حيث قدر بـ 6.3 مليار دولار ، أما المرحلة الثانية فهي تمتد من سنة 2000 إلى غاية سنة 2003 حيث سجل ميزان المدفوعات فوائض هامة خلال هذه المرحلة ، وسجل أعلى فائض في سنتي 2000 و2003 حيث قدر على التوالي 7.57مليار دولار و7.59مليار دولار ، ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار المحروقات ، رغم استمرار العجز المسجل في ميزان العمليات الرأسمالية .

### 1-6-2- أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات :

سنحاول التطرق إلى تطور تغير رصيد ميزان المدفوعات بالمقارنة مع معدلات التغير في سعر صرف الدينار ، وهذا من خلال الجدول التالي :

**الجدول رقم(6) :** يوضح تطور معدل التغير في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري بالمقارنة بالتغير في سعر صرف الدينار خلال الفترة (1991-2003) :

03	02	01	00	99	98	97	96	95	94	93	92	91	
107.9	41-	- 18.2	418	55.5-	- 231.9	155.2	66.6	44.5-	-	-	-	/	معدل التغير في رصيد ميزان المدفوعات
2.17	3.19	2.59	13.04	13.33	1.98	5.41	14.85	35.98	50.17	6.22	18.19	106.3	معدل التغير في سعر الصراف

**المصدر :** التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2003ص(40-41).

يتضح من خلال المعطيات الموجودة في الجدول السابق أن معدل التغير في رصيد ميزان المدفوعات كان سالب خلال الفترة التي انخفضت فيها قيمة الدينار بشكل كبير أي أن تخفيض قيمة الدينار قابله تدهور في رصيد ميزان المدفوعات ، وهو ما يعني أن تأثير تخفيض قيمة الدينار ضعيفة في تغير ميزان المدفوعات ، ثم عاد ليسجل معدل تغير موجب أي تحسن في رصيد ميزان المدفوعات خلال سنتي 1996 و 1997 ويرجع هذا إلى انخفاض مقدار العجز في ميزان العمليات الرأسمالية الناتجة عن إعادة جدولة الديون ، ثم سجل في معظم السنوات الأخرى معدل تغير سالب ماعدا سنتي 2000 و2003 ، وبالنظر إلى معدلات التغير في البنود التي تأتي من الرصيد الإجمالي ، نلاحظ أن للميزان الجاري دور كبير في ظهور معدلات التغير الموجبة في الرصيد الإجمالي ،

فضلا على أن الفائض في الميزان الجاري يتوقف بدرجة كبيرة على الميزان التجاري الذي يتأثر بدوره بأسعار النفط ، أي بالصادرات النفطية التي تمثل حوالي 97 % من إجمالي الصادرات ، لذا ففي السنوات التي ارتفع فيها سعر المحروقات ، أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات عن الواردات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري الذي يؤدي بدوره إلى فائض في الميزان الجاري ، وباعتباره أحد أهم أقسام ميزان المدفوعات يؤدي إلى تحسين رصيد ميزان المدفوعات ، وهذا ما يفسر أن أثر تغير سعر صرف الدينار كان ضعيفا في تحسين أو تسوية العجز في ميزان المدفوعات ، وهذا باعتبار أن سعر صرف الدينار لا يؤثر على الصادرات النفطية .

#### 1-7-1- برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية :<sup>134</sup>

تميزت علاقة الجزائر بمؤسسات النقد الدولية بفترتين أساسيتين : الأولى جرت في سرية تامة في مرحلة عرفت الجزائر خلالها أحداث بالغة الأهمية سواء على المستوى الاقتصادي كانعكاس أزمة النفط سنة 1986 على إجراءات الإصلاحات التي مست المؤسسات الاقتصادية والمالية أو اجتماعية كأحداث 05 أكتوبر 1988 ، أو سياسية كتعديل الدستور في نوفمبر 1989 ، والانتقال إلى تجربة التعددية الحزبية ، أما الإصلاحات الثانية فقد جرت في ظروف أسوأ من الظروف السابقة لذا كانت اتفاقيات السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تندرج ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي المعمق .

#### 1-7-1-1 برنامج الاستعداد الائتماني الأول (1989 - 1991) :

دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض والمساعدات فوقعت على اتفاقيتين : الأولى في 31 ماي 1989 والثانية في 03 جوان 1991 ، وكان الاتفاق يهدف إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن شروط ، نوجز أهم ما تعلق بالسياسية فيما يلي :

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة .
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة .
- الحد من التضخم ، وتخفيض قيمة الدينار .

<sup>134</sup> بلعزوز بن علي " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية " ديوان المطبوعات الجامعية 2004 ص 189 ، 190 .

- تحرير التجارة الخارجية ، والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

- إلغاء عجز الميزانية ، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية .

### 1-7-2- تقييم البرنامج الاستعدادي :

للقوف على مدى تنفيذ هذا البرنامج ، وما هي الإجراءات النقدية التي اتبعتها السلطة ،  
نورد الحقائق التالية :

- جعل سعر صرف الدولار في حدود 21.5 دينار ليصل في نهاية 1991 إلى 26 دينار

- رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5 % إلى 11.5 % سنة 1992 مع رفع

المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15 % إلى 20 % ، وتحديد سعر تدخل بنك

الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17 % .

- وكانت تهدف هذه الإجراءات إلى جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب ، ومن ثم رفع

تعبئة حجم المدخرات .

- نمو الكتلة النقدية ( السيولة المحلية  $M_2$  ) 21.3 % سنة 1991 بعدما كان معدل النمو

لسنة 1990 يقدر بـ 11.3 % في حين تغير الناتج الداخلي الخام (PIB) بمعدل 0.8 % ،

وهو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات العينية ، مما يفضي إلى وجود كتلة .

- أما معدل التضخم فقد سجل في سنة 1989 معدل قدرته 9.3 % ليرتفع في سنة 1990

إلى 17.9 % ، ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31.7 % ، وهو ما يؤكد

التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب .

- القيام بإجراءات اجتماعية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار

- استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية ، حيث قدرت بـ 26.7 مليار دولار سنة

1992 بعدما بلغت 28.8 مليار دولار سنة 1990 ، أما بنسبة خدمات الدين فقد انتقلت

من 73.9 % في سنة 1991 إلى 76.5 % سنة 1992 .

### 1-8- برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998 :<sup>135</sup>

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية ، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية

والمالية والأمنية ، كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد

<sup>135</sup> بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ص 191 .

الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي يمتد على مرحلتين :

- مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى غاية 21 ماي 1995 .

- مرحلة برنامج التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998 .

وعلى إثر هذه الاتفاقية تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن ، قبل أن نتناول كل ما يتعلق بحثيات البرنامج الأول والثاني يجدر بنا استعراض الوضعية الاقتصادية والاجتماعية ما قبل 1994

### 1-8-1- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما قبل 1994 :

للقوف على حقيقة هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الجزائري قبل إبرام اتفاقيات البرنامج المدعم نقدم بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية في النقاط التالية :

- بلغ حجم صادرات الجزائر في سنة 1993 ما قيمته 10.41 مليار دولار منها 9.88 مليار دولار محروقات وهو ما يمثل نسبة 95 % من إجمالي الصادرات ، عند سعر 17.8 دولار للبرميل الواحد ، في حين بلغت الواردات 7.99 مليار دولار ، وتمثل فاتورة المواد الغذائية بنسبة 75 % من إجمالي الواردات ، مسجلة بذلك فائضا في الميزان التجاري قدره 2.42 مليار دولار .

- كان عامل المديونية الخارجية وخدمات الدين من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية مما حدا بالحكومة الجزائرية اللجوء لمؤسسات النقد الدولية طالبة المساعدة لإعادة جدولة هذه الديون ، وتظهر الأرقام حقيقة وضع ميزان المدفوعات في سنة 1993 فقد بلغ مجموع الديون الخارجية في نهاية سنة 1993 ما مقداره 25.70 % مليار دولار منها نسبة 97.3 % ديون متوسطة وطويلة الأجل ، 27 % ديون قصيرة الأجل ، أما خدمات الدين في نهاية سنة 1993 فقد بلغت حوالي 9 مليار دولار أي أن نسبة خدمات الدين وصلت إلى 82.2 % ، وهي نسبة مرتفعة جدا عن النسبة المعيارية المسموح بها في مدى قدرة الدولة الوفاء بالتزاماتها الدولية والمقدرة بين 25 % و 30 % .

- نمو مطرد للكتلة النقدية ( $M_2$ ) فقد ارتفعت من 515.9 مليار دينار جزائري في نهاية 1992 إلى 627.4 مليار دينار جزائري في 1993 مسجلة بذلك معدل نمو في الكتلة النقدية على نحو 21.6 % وفي المقابل سجلنا نمو اقتصادي سالب - 2.2 % في نهاية 1993 .

- إن انحصار معدل التضخم عند مستوى 20.5 % في سنة 1993 بعدما كان 31.7 % في سنة 1992 ، إلا أنه كان بعيدا عن المعدل المرغوب فيه ، ونتيجة لذلك سادة أسعار الفائدة الحقيقية بقيمة سالبة - 12.5 % ، الأمر الذي لا يشجع على تعبئة المزيد من المدخرات ، رغم ارتفاع الفائدة الاسمية في سنة 1993 إلى حوالي 13 % .

- كان لارتفاع حجم المديونية الخارجية وانخفاض قيمة إيرادات الصادرات ( المحروقات ) ، أثر مباشرة على الاحتياطات الصرف بالعملة الصعبة ، حيث قدرت في نهاية سنة 1993 بحوالي 1.5 مليار دولار ، وهو ما يمثل احتياطي بالأشهر من الواردات السلعية 2.24 شهرا ، وهذا لا يمثل هامش أمان لقدرة البنك المركزي لمواجهة الالتزامات الخارجية للدولة .

- إلى جانب المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تعرضنا لها ، يمكننا أن نقدم مؤشرات أخرى متعلقة بالجانب الاجتماعي ، خاصة ما تعلق بالبطالة والقدرة الشرائية ، أين سجلنا معدل بطالة قارب 25 % من القوة العاملة في ظل معدل مرتفع للنمو السكاني قدر بأكثر من 3 % سنويا .

- انخفاض في إنتاج القطاع الزراعي بمعدل 4 % سنة 1993 ، بسبب الجفاف وضعف الاعتمادات المالية ، بالإضافة إلى مشكل العقار الفلاحي الذي بقي مطروحا منذ إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية في سنة 1983 .

- مشكل تطهير المؤسسات العمومية ، حيث سجل عجز الخزينة المتضمن مخصصات صندوق التطهير بـ 9.2 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 مقابل 1.3 % سنة 1992 .

### 1-8-2-محتوى اتفاقية الإصلاح الاقتصادي الموسع مع صندوق النقد الدولي(94-98) 136:

وافق صندوق النقد الدولي على اتفاق القرض الموسع مع الجزائر الممتد خلال الفترة 1995-1998 ، وذلك بعد نهاية تنفيذ اتفاقية برنامج التثبيت لمدة سنة ( أبريل 1994 - ماي 1995 ) ، كما ينص الاتفاق على إعادة جدولة ثانية للقروض المتوسطة والطويلة مع نادي باريس ولندن ، واحتوت رسالة النية المحررة من قبل السلطات الجزائرية في 30 مارس 1995 على مذكرة بالسياسات الاقتصادية والمالية ( برنامج التعديل الهيكلي ) للفترة مارس 1995 - أبريل 1998 متضمنة على الخصوص قبول الجزائر سلسلة إصلاحات من

<sup>136</sup> بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ص 194 .

أجل تحويل الاقتصاد الجزائري إلى نظام اقتصاد السوق ، وذلك منذ نهاية الثمانينات رغم التراجع خلال سنتي 1992-1993 ، ويمتد برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي أبرمته السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية إلى مرحلتين :

- مرحلة التثبيت الاقتصادي قصيرة الأجل تمتد من أفريل 1994 إلى غاية ماي 1995 .
- مرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل تمتد لمدة ثلاث سنوات من سنة 1995 إلى غاية سنة 1998 ، ويهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع إلى القضاء على الاختلالات العميقة في التوازنات الاقتصادية الكلية التي ظلت تعاني منها الجزائر منذ سنة 1986 ، رغم الإصلاحات التي قامت بها سواء مع المؤسسات النقدية ( الاتفاقيات السرية ) أو الإجراءات والإصلاحات ما قبل دستور سنة 1989 ، كما يهدف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي إلى إصلاحات عميقة تشمل جميع القطاعات وجميع المتغيرات الاقتصادية ، السياسة النقدية ، نظام الصرف ، سعر الفائدة ، ميزان المدفوعات ، المنظومة المصرفية والقطاع المالي ، المالية العامة ، الضرائب ، الرسوم الجمركية ، التجارة الخارجية ، الأسعار وإصلاح المؤسسات العمومية ، تنمية القطاع الخاص ، قطاع الفلاحة ، البناء وتدابير الحماية الاجتماعية، سوق الشغل في إطار احترام مبادئ أساسيين :
- المحافظة على قدرة من هامش المناورة في مجال السياسة الاقتصادية .
- المحافظة على مكاسب العمال ، وحماية الشبكة الاجتماعية للطبقة المحرومة من الشعب .

## 2- التقلبات العالمية في أسعار الصرف وأثارها على ميزان المدفوعات :

يشهد العالم تقلبات حادة في أسعار الصرف خاصة بعد ظهور عملة " الأورو " كعملة أوروبية موحدة وتراجع قيمة الدولار أمام هذه العملة ، مما أثر سلبا على العديد من الاقتصاديات ومنها الاقتصاد الجزائري بالخصوص ، حيث تتميز الجزائر بأن جل صادراتها تأتي بالدولار في حين أن قرابة 70 % من وارداتها مسعرة بـ "الأورو" ، لذا سنحاول في هذا العنصر إبراز آثار هذه التقلبات على ميزان المدفوعات من خلال أثارها على الميزان التجاري والمديونية الخارجية للبلد باعتبارهما عاملان مهمان في التأثير على ميزان المدفوعات ، وكذلك التطرق إلى تأثير انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار على ميزان مدفوعات الجزائر .

### 2-1-1- تقلبات سعر صرف الأورو وتأثيرها على ميزان المدفوعات :

يعاني الاقتصاد الجزائري منذ مدة ، نظرا لطبيعة بنية تجارته الخارجية المرتبطة بالسوق الأوروبية بنسبة تفوق 60 % استيرادا وتصديرا ، وقيمة الديون الخارجية المقدرة بالعملة الأمريكية بقرابة 40 % من تأثير كبير جراء تقلبات الصرف بين الأورو والدولار باعتبار أن ميزان المدفوعات يتأثر بما يجري في الاقتصاد ككل ، وبالتالي فهو يتأثر بهذه التقلبات .

### 2-1-1-1- تأثير تقلبات سعر صرف الأورو على الميزان التجاري :

انطلق الأورو مطلع عام 1999 في خطوة وضعت بأنها واحدة من أبرز إنجازات القارة الأوروبية في تاريخها الحديث ، وحددت قيمته بـ 1.16 دولار ، وخلال مسيرته منذ ظهوره وحتى عام 2000 فقد الأورو نحو 30.75 % من قيمته إذ تراجع في أكتوبر من عام 2000 إلى 0.82 دولار ، أما عام 2001 فقد قضاها متأرجحا بين الصعود والهبوط في وقت انتظار موعد التداول الرسمي عام 2002 ، لكنه فاجأ الأسواق عام 2002 بوتيرة صعود قوية خالفت توقعات المحللين فاستراد فيه نحو ما فقد ، مرتفعا بنسبة 15% عن العام كله ، وأنهى الأورو العام الأول من التداول الفعلي بنجاح باهر ، إذ تمكن من التفوق من العملة الدولية الأولى ألا وهي "الدولار" ، وبلغت مكاسبه أمامها خلال العام بأكمله نسبة 15 % بعد مسيرة حافلة بالتقلبات في أسواق الصرف العالمية ، وهو أدى

إلى صلابة الأورو وتماسكه حتى أصبح في صميم نظام النقد العالمي ، بل ظهر فيه مؤثرا على الاقتصاديات المحلية والإقليمية ، وعلى التجارة الدولية كما أصبح تأثيره واضحا على اقتصاديات الدول النفطية ، وبالتالي على موازين مدفوعاتها ، والجزائر إحدى هذه البلدان ، ويعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول ، إذ يساهم بأكثر من 60 % من التجارة الخارجية للجزائر<sup>137</sup> ، وهنا تكمن أهمية دراسة تأثير " الأورو " على المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، وعلى الميزان التجاري للجزائر .

#### أ- تأثير تقلبات صرف الأورو على الواردات الجزائرية :

تؤمن الجزائر غالبية وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي ، كما تزداد قيمة هذه الواردات كل سنة ، حيث وصلت خلال السنوات الأخيرة بين 60 و 70 % من إجمالي الواردات ، وشكلت المواد الغذائية والسلع الصناعية والمعدات والآلات غالبية الواردات ويلعب القرب الجغرافي بين الجزائر وأوروبا دورا كبيرا في تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية ، وإن استخدام " الأورو " كعملة موحدة أدى إلى زيادة المنافسة بين الدول الأوروبية ، وبالتالي زيادة الشفافية في الأسعار ، فضلا عن تقليل تكاليف تحويل العملات من أجل تسوية مدفوعات هذه الواردات ، وبالتالي تركيز المستورد الجزائري في دراسة أنسب الأسواق الأوروبية للحصول على السلع التي يريد استيرادها بعيدا عن حسابات سعر الصرف ، ولكن ارتفاع قيمة " الأورو " مقابل " الدولار " منذ سنة 2003 بالخصوص بمعدل يتراوح بين 1.1 دولار إلى 1.35 دولار مقابل واحد " أورو " كأعلى حد قياسي تسجله العملة الأوروبية ، أضحي يمثل عبئا يتمثل في ارتفاع كلفة الواردات الجزائرية من منطقة الأورو ، لا سيما المواد الرئيسية كالقمح والأدوية والمواد المصنعة بنسبة تتراوح بين 20 و 30 % من قيمتها السابقة ، وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات بحوالي 5% إلى 20 % حسب تقديرات الخبراء<sup>138</sup> ، جراء ارتفاع قيمة العديد من المواد المستوردة من منطقة الأورو كما ذكرنا سابقا ، وبالتالي زيادة العجز أو تقليص الفائض في الميزان التجاري الذي ينعكس بدوره على الميزان الجاري الذي يعتبر أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات ، وبالتالي المساهمة في تدهور رصيد ميزان المدفوعات .

<sup>137</sup> زيارى بلقاسم " انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورو متوسطة " الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة البليدة ماي 2002 ص 291 .

<sup>138</sup> صلاح الدين السيستاني " دراسات نظرية وتطبيقية ، قضايا اقتصادية معاصرة " عالم الكتاب للنشر والتوزيع القاهرة 2003 ص 39 .



## ب- أثر تقلبات سعر صرف الأورو على الصادرات :

ليس هناك تأثير مباشر للأورو على الصادرات الجزائرية باعتبار أن 97 % من إجمالي الصادرات هي عبارة عن محروقات ، وهي مسعرة بالدولار الأمريكي ، لكن التطور المستمر للعملة الأوروبية مقابل الدولار نظرا لعوامل مرتبطة بتطور الاقتصاد الأمريكي الذي يتجه نحو الانكماش وتواضع وتيرة النمو الاقتصادي ، وتبعه ارتفاع العجز في الموازنة التي تجاوزت الرقم القياسي بـ 400 مليار دولار ، وعلى ضوء هذه التطورات وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات المرتبطة عضويا بالتجارة الخارجية بمعدلات نسبية مطلقة ، الأكثر تأثرا من هذا الارتفاع المستمر للعملة الأوروبية مقارنة بالعملة الأمريكية (الدولار) حيث أن صادرات الجزائر تبلغ 31 مليار دولار من المحروقات تقدر بالعملة الأوروبية بـ 23.8 مليار أورو فقط ، بالتالي هذا يحد من ارتفاع القوة الشرائية لعائدات الجزائر ، وهذا ما صرح به وزير المالية الأسبق إلى أن برميل النفط الحالي المقدر بـ 50 دولار لا يساوي بالقيمة الحقيقية سوى 30 أورو ، وبالتالي متوسط الأسعار في سنة 2005 هي ذاتها التي سجلت عام 2000 ومنه محدودية تأثير ارتفاع سعر النفط على قدرة الدفع الجزائرية.<sup>139</sup>

إن تأثير الأورو على الميزان التجاري يكون من خلال انخفاض قيمة الصادرات عند تحويلها للعملة الأوروبية "الأورو" نتيجة ضعف الدولار أمام الأورو ، وارتفاع قيمة الواردات ، وهذا نظرا للخاصية التي تميز التجارة الخارجية للجزائر ، حيث أن صادراتها تسعر بالدولار في حين أن غالبية وارداتها تسعر بالأورو ، ويتم الدفع نقدا ، وبالتالي يؤدي هذا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري الذي ينعكس بدوره على رصيد ميزان المدفوعات ، أي نستنتج أن تقلبات سعر صرف الأورو مقابل الدولار تؤدي إلى تدهور رصيد ميزان المدفوعات .

## 2-1-2- تأثير تقلبات سعر صرف الأورو على المديونية :

عرفت المديونية الجزائرية في السنوات الأخيرة انخفاضا مقارنة بما كانت عليه من قبل ، بسبب تسديد جزء هام منها ، بعد التحسن الكبير في إيرادات الدولة نتيجة ارتفاع أسعار

<sup>139</sup> كمال العقريب ، مرجع سابق ص 149 .

النفط حيث قدر سنة 2003 بـ 22.6 مليار دولار بعدما كانت أكثر من 30 مليار دولار سنة 1999 ، كما نلاحظ تغير على تركيبة العملات الصعبة المكونة للمديونية الجزائرية حيث كان الدولار يسيطر على حوالي 40 % من مجموع العملات المكونة للمديونية الخارجية في حين تشكل العملات الأوروبية حوالي 30 % .<sup>140</sup>

وكان على الجزائر أن تراعي تكوين عملات الدين الخارجي وربطها بتكوين العائدات من التجارة الخارجية ، وهذا ما تم بالفعل ، حيث شرعت الجزائر منذ نهاية سنة 2004 في إعادة التوازن لمديونيتها الخارجية ، كما أكدته بنك الجزائر ، حيث أضحت العملة الأوروبية " الأورو " تمثل 40 % من القيمة الإجمالية للديون ، بنفس النسبة مع الدولار الأمريكي ، وإذا كانت التوازنات الكبرى التي عرفت استقرار منذ سنة 2002 لم تتأثر لحد الآن ، إلا أن ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار ، وهذا ما أكدته الخبراء الماليين الذين يرون أن العملة الأمريكية " الدولار " فقدت ما بين 2001 و 2004 نسبة 30 % من قيمتها الاسمية حيث بلغ المتوسط الشهري ما بين جانفي ومارس 2005 بـ 1.28 دولار للأورو ، أدى إلى تزايد العبا المتمثل في ارتفاع قيمة الديون الخارجية للجزائر المقدر بـ " الأورو " ، على الرغم من إجراءات الدفع المسبق لجزء منها ، حيث سجلت المديونية ارتفاعات في قيمتها بـ 500 مليون دولار إضافية ويمس ذلك أقساط وخدمات الديون والديون الأصلية<sup>141</sup> ، على الرغم من أن قيمة المديونية بالدولار الأمريكي في بنية المديونية الجزائرية يظل معتبر كما ذكرنا سابقا 40 % فالمديونية الجزائرية تراجعت بالدولار لكنها ارتفعت بـ " الأورو " وباقي العملات الأخرى مثل الين ، وبالتالي من شأن هذا الارتفاع في قيمة المديونية تعميق العجز الحاصل في ميزان العمليات الرأسمالية ، وبالتالي المساهمة في تدهور رصيد ميزان المدفوعات .

### 2-1-3- آثار تقلبات سعر صرف الأورو على احتياطي الصرف :

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى أن يصبح الأورو عملة احتياطية تنافس الدولار كما أن رغبة بعض البنوك الآسيوية في تحويل جزء من احتياطياتها إلى الأورو ، ربما سيكون دافعا في تسريع تحويل العملة الموحدة " الأورو " إلى ثاني عملة احتياط في العالم بعد الدولار ،

<sup>140</sup> خنيش الحاج " الأورو وانعكاساته على بنية التجارة الخارجية ، أسعار الصرف والمديونية الخارجية للجزائر " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2000 ، 2001 ص 128 .

<sup>141</sup> كمال العقريب ، مرجع سابق ص 150 .

رغم أنه من الصعب التأكيد في الوقت الراهن وحتى السنوات القليلة المقبلة ما إذا كان "الأورو" سينافس الدولار ، لكن ليس من شك في أنه قادر على مزاحمة الدولار كعملة دولية ، فالالاتحاد الأوروبي حدد عام 2010 موعدا لتوسيع حجم اقتصاد بما يساوي حجم الاقتصاد الأمريكي ، وليس من شك أن الأورو سيزداد قوة في سباق العمل على تحقيق هذا الهدف ، سيتمكن الجزائر من تنويع العملات الأجنبية المكونة لاحتياجات الصرف مما يعني لمتخذ القرار حرية الاختيار في استخدام الاحتياطي الجزائري من العملات الصعبة ، الشيء الذي يوفر للجزائر مزيدا من الأمان والاستقرار ، لكن الانخفاض المستمر للعملة الأمريكية " الدولار " يجعل القيمة الحقيقية للاحتياجات من الصرف منخفضة مما يحد من المكاسب المحصل عليها نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، وللحد من آثار تقلب سعر صرف الأورو مقابل الدولار على احتياطي الصرف وجب التنويع في العملات المكونة للاحتياطي الصرف مع مراعاة طبيعة الوضع النقدي الحالي وطبيعة المعاملات التجارية الجزائرية فيمكن أن نستخلص أن التقلبات في سعر صرف الأورو مقابل الدولار أدت إلى التأثير سلبيا على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال المساهمة في تدهور رصيده ، نتيجة ارتفاع في قيمة الواردات ، وقيمة المديونية الخارجية وخدمات الديون وانخفاض احتياطات الصرف .

## 2-2- انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار وتأثيره على ميزان المدفوعات :<sup>142</sup>

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ، سنحاول في هذا العنصر دراسة أثر انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار على ميزان المدفوعات وذلك من خلال تحليل وضعية القيمة الحقيقية للدولار بالاعتماد على أسعار النفط الحقيقية والاسمية ثم تأثيره على ميزان المدفوعات من خلال المقارنة بين قيمة الصادرات النفطية الاسمية وقيمتها الحقيقية .

## 2-2-1- تحليل وضعية القيمة الحقيقية للدولار الأمريكي :

يشهد سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تراجعا ملحوظا أمام العملات الرئيسية الأخرى خلال السنوات الماضية ، وهذا ما نلاحظه سنة 2003 ، حيث انخفض سعر

<sup>142</sup> كمال العقريب ، مرجع سابق ص 151 ، 152

الدولار الأمريكي مقابل الأورو بنسبة بلغت 16.50 % وهي نسبة كبيرة بالمقارنة لسنة 2002 التي بلغت 5.20 % أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 8.10 % في حين انخفاض سعر صرف الدولار أمام الين بنسبة بلغت 7.60 % ، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي للدولار أداة مهمة في تحليل القدرة الشرائية للعائدات التي تأتي بالدولار ، خاصة بالنسبة للجزائر التي تعتبر جل صادراتها عبارة عن محروقات 97 % والتي تسعر بالدولار الأمريكي خاصة بعد الجدل الذي دار حول أسعار النفط في الفترة الأخيرة .

## 2-2-2- تأثير انخفاض القيمة الحقيقية للدولار على ميزان المدفوعات :

يمكننا معرفة آثار انخفاض القيمة الحقيقية للدولار الأمريكي على ميزان المدفوعات من خلال معرفة تأثير هذا الانخفاض على صادرات النفط باعتبار أن 97 % من صادرات الجزائر هي عبارة عن محروقات ، تؤثر قيمة الصادرات على رصيد الميزان التجاري ، وبالتالي على رصيد ميزان المدفوعات ، فمن خلال الدراسات السابقة للصادرات اتضح أن قيمة الصادرات الحقيقية أكبر من قيمة الصادرات الاسمية في المرحلة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 1973 ، وهو ما يدل على أن القيمة الحقيقية للدولار كانت أكثر من القيمة الاسمية ، وهذا يبين القوة الشرائية الكبيرة التي كان يتمتع بها الدولار في هذه الفترة ، أما خلال المرحلة الممتدة من سنة 1974 إلى غاية سنة 1985 نلاحظ أن القيمة الحقيقية للصادرات أقل من القيمة الاسمية للصادرات وهذا يدل على أن القيمة الحقيقية للدولار انخفضت نسبيا مقارنة بقيمتها الاسمية ، لكن الفرق بين القيمة الحقيقية والاسمية للصادرات لم يكن كبير ، وهذا مقبول في الأدبيات الاقتصادية ، حيث تكون القيمة الحقيقية أقل من قيمتها الاسمية لكن شريطة أن لا يكون الفرق شاسع ، أما ابتداء من سنة 1985 إلى غاية سنة 1999 فنلاحظ تدهور القيمة الحقيقية للصادرات مقارنة بالقيمة الاسمية ، حيث نلاحظ أن الفرق بين القيمة الحقيقية والاسمية للصادرات يتسع من سنة إلى أخرى حيث وصل سنة 1999 إلى 9758 مليار دولار ، وهذا يعبر عن التدهور الكبير في القيمة الحقيقية للدولار وبالتالي في سعر الصرف الحقيقي للدولار وقوته الشرائية ، ويؤثر هذا على الميزان التجاري ، وباعتباره أحد الحسابات المكونة لميزان المدفوعات فإنه يؤدي إلى تدهور في رصيد ميزان المدفوعات ، كما أن انخفاض القوة الشرائية للعائدات يدفع إلى الاستدانة لتمويل مختلف العمليات ، وبالتالي تدهور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية ومن ثم رصيد

ميزان المدفوعات حيث أنه وحتى إن ارتفعت القيمة الاسمية للمصادرات في بعض السنوات إلا أن قيمتها الحقيقية ضعيفة ، وبالتالي تنعكس على قوتها الشرائية ويرى خبراء الاقتصاد أن سعر البرميل في بداية الثمانينات حيث وصل حتى 40 دولار للبرميل يعادل في سنة 2005 : 80 دولار للبرميل وأصبح في سنة 2009 يقدر بـ 60 دولار للبرميل .

### **خلاصة الفصل :**

اتخذت الجزائر سياسة أسعار الصرف الثابتة ، أين كانت القيمة الخارجية للدينار تحدد على أساس سلة متكونة من أربعة عشر عملة للبلدان الأكثر تعاملًا مع الجزائر ، أي البلدان التي تأتي منها أكبر كمية من وارداتها ، غير أن سياسة التحديد هذه لم تكن تطبق بطريقة قياسية مما جعل تطور سعر صرف الدينار ليس له أي علاقة مع سلة العملات ، ولقد اتبعت السلطات الحكومية سياسة تقييم الدينار بأكثر من قيمته الحقيقية عمداً من أجل تخفيض

تكاليف الاستيراد وتشجع الاستهلاك متبعة بذلك شعار " من أجل حياة أفضل " ، بسبب طبيعة الصادرات المتكونة أساسا من المحروقات ، وكان للجزائر إيرادات خارجية مدفوعة أساسا بالدولار ، حيث أن وارداتها آتية في معظمها من الدول الأوروبية بعملة الأورو، ومنه فإن قيمة صادراتها مرتبطة بسعر صرف الدولار مقابل هذه العملات ، وفي سنة 1986 انخفضت أسعار البترول ، فاستوجب اللجوء إلى سلسلة من التصحيحات التي بدأ مفعولها منذ بداية التسعينات :

- انزلاق تدريجي للدينار الجزائري إلى غاية سنة 1991 أين تمت أول عملية تخفيض .
  - فرض قيود على التجارة الخارجية خاصة الواردات .
  - تطهير المؤسسات العمومية .
  - تخفيض نفقات الخزينة .
- لكن هذه التصحيحات لم تستطع مواجهة العراقيل و الاختلالات التي كانت ولا تزال قائمة ، ويعني الاقتصاد الجزائري ككل ورصيد ميزان المدفوعات من تأثير كبير جراء تقلبات أسعار الصرف بين الأورو والدولار ، وهذا راجع لطبيعة بنية التجارة الخارجية المرتبطة بالسوق الأوروبية بنسبة تفوق 60 % استيرادا وتصديرا .

# الفصل الرابع

## الدراسة القياسية

## مقدمة الفصل :

تعتبر النماذج الاقتصادية القياسية بمثابة لوحة القيادة في السيارة ، فمن جهة يمكننا من فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية ، ومن جهة أخرى تدفعنا للتنبؤ بسلوكها مستقبلا ، وقد نالت حظها من الدراسة والاهتمام في الدول المتطورة ، ويمكننا تعريف النموذج ببساطة هو الصياغة الرياضية للنظرية الاقتصادية وقد يختلف عن النظرية الاقتصادية نتيجة ضياع بعض المعلومات وبعتماده على عناصره الأساسية متمثلة في المتغيرات ونمير الداخلية والخارجية ، المعلمات والحد العشوائي ، ويمكن أن يكون هذا النموذج معادلة سلوكية ، تعريفية أو توازنية ، وقد نكون في حالة اتجاه واحد ، أي مجموعة متغيرات مفسرة لمتغير تابع ، أو حالة اتجاهين ، المفسرة تابعة والتابعة مفسرة وقد تتعدد المعادلات فنلجأ إلى نظام المعادلات الآنية أو النمذجة القياسية الكلاسيكية لمجموعة من المعادلات الهيكلية ، هذا ونشير أن النموذج يمكن أن يكون حركي أو ديناميكي ويكمن هدف النماذج القياسية أو نماذج السلاسل الزمنية ذات المتغيرات الواحدة أو المتعددة سواء كانت خطية أو غير خطية هو التنبؤ ، وباختيارنا لدراسة سلاسل زمنية على مستوى الاقتصاد الكلي وهذه الأخيرة في أغلب الأحيان تكون مستقرة ، هنا نجد نظرية التكامل المتزامن (Cointegration) المقدمة من قبل Granger سنة 1981 تسمح بدراسة سلاسل زمنية غير مستقرة ، لكن من خلال تنسيق خطي يكون مستقر ، في هذا الفصل سينصب اهتمامنا على تحليل الإستقرارية والسببية بين المتغيرات مرورا بالتكامل المتزامن وذلك باستعمال برنامج "Eviews" .

### 1- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية :

يمكن تعريف السلسلة الزمنية المستقرة كما يلي : " السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن ، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها ، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ، أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة أو بالنقصان



143، أما التعريف الإحصائي للسلسلة الزمنية المستقرة فهي : " السلسلة التي يكون

متوسطها الحسابي وتباينها ثابت عبر الزمن ."

أي أن :<sup>144</sup>

$$1) E(y_t) = E(y_{t+k}) = \mu \dots\dots\dots y_t , y_k$$

$$2) \text{Var}(y_t) = E(y_t - \mu)^2 = \delta^2 \dots\dots\dots y_t$$

$$3) \text{Cov}(y_t, y_{t+k}) = E((y_t - \mu) - (y_{t+k} - \mu)) = \gamma$$

وتعتبر دراسة الإستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة السلاسل الزمنية ، لأن غياب الإستقرارية قد يسبب عدة مشاكل قياسية ، وهي مشكلة الانحدار الخاطئ ، والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مظلمة ، بالرغم من ارتفاع مختلف المعاملات الإحصائية (R<sup>2</sup>) معامل التحديد ، ومعامل الارتباط (r) ، واختبار معنوية المعلمات المقدره ، والتي تجعل النموذج مقبول إحصائيا ، ومن أجل تفادي ذلك يجب إرجاع الإستقرارية للسلاسل الزمنية غير المستقرة ومنه عرفت طريقتين للكشف عن إستقرارية أو عدم إستقرارية المتغيرات أي سلسلة زمنية ، وهما على التوالي دراسة "كورلوجرام" التي من خلالها يتم الكشف عن مركبة الاتجاه العام ، والمركبة الفصلية ، واختبار الإستقرارية (اختبار الجذر الأحادي) والتي من خلالها لا يتم فقط الكشف عن هاتين المركبتين ، إنما تبيان الطريقة الأنجع لإرجاع السلسلة مستقرة ، وعلى هذا الأساس فنركز على الطريقة الثانية .

### 1-1-1 اختبار الإستقرارية :

يمكن التمييز بين نوعين من المسارات ، وذلك حسب ترتيب (Nelson plasser) سنة

1982<sup>145</sup>

### 1-1-1- المسار من النوع "Trend stationary" :

تتكون السلسلة غير المستقرة من مركبتين ، الأولى عبارة عن دالة خطية بدلالة الزمن ، في حين المركبة الثانية عبارة عن مركبة عشوائية (سلسلة التشويش الأبيض) ، وهي مستقرة لتوقع رياضي منعدم .

<sup>143</sup> شرابي عبد العزيز " طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي " ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2000 ص 30

<sup>144</sup> تومي صالح " مدخل لنظرية القياس الاقتصادي " ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999 ص 173

<sup>145</sup> HURLIN « économique appliquée des série temporelles » université de paris , Duphine 2003 p 35

لتكن لدينا سلسلة زمنية  $(Y_t)$  وليكن لدينا  $\xi_t$  انحراف السلسلة  $Y_t$  بالنسبة للاتجاه المحدد وعليه المسار (TS) الخطي يكتب على الشكل التالي :

$$\sigma_u^2); P(1).\xi_t = \theta(1).u_t \dots\dots\dots u_t \rightarrow i.i.d(\theta)$$

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1.t + \xi_t \dots\dots\dots [1]$$

حيث:

: ثوابت  $\alpha_0$  ،  $\alpha_1$

: معاملات التأخير  $P(1)$  ،  $\theta(1)$ .

في حالة ما إذا كانت  $\xi_t = u_t$  فإنه يمكن كتابة النموذج كما يلي :

$$\sigma_u^2); u_t \rightarrow i.i.d(\theta)$$

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1.t + u_t$$

$$t \forall$$

$$E(y_t) = \alpha_0 + \alpha_1.t + u_t$$

$$t \forall$$

$$\text{Var}(y_t) = \sigma_u^2$$

$$s ; t \neq s \quad \forall t ; \forall$$

$$\text{Cov}(y_t ; y_s) = 0$$

### 1-1-2- المسار من النوع " DS "

وتسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار العشوائي ، تكون فيها علاقة الاتجاه غير واضحة وهي عبارة عن المسارات التي يمكن إرجاعها مستقرة باستعمال معامل الفروقات ويكتب "DS" من الدرجة الأولى كما يلي :

$$Y_t = \beta + y_{t-1} + \xi_t \leftrightarrow \Delta y_t = \beta + \xi_t$$

$$\sigma_\mu^2); u_t \rightarrow i.i.d(\theta)$$

$$\theta(1). \xi_t = k(1). \mu_t$$

: يمثل معامل الفروقات  $\Delta = (1 - I)$

: متعدد الحدود  $\theta(1)$  ؛  $k(1)$

وكمثال بسيط للمسار ( $\Delta S$ ) الانتقال العشوائي مع :

$$= 1 \quad k(1) = \theta(1)$$

$$u_t = \xi_t \quad \text{و}$$

$$\Delta y_t = \beta + u_t$$

$$\sigma_\mu^2); u_t \rightarrow i.i.d(\theta)$$

$$Y_t = \beta + y_{t-1} + u_t$$



النموذج الثالث..... $Y_t = \Phi Y_{t-1} + \xi_t + b + C_t$

تحت الفرضيتين التاليتين :

$$H_0 : \Phi_1 = 1$$

$$H_1 : \Phi_1 \neq 1$$

عند تقدير معاملات وانحرافات النماذج الثلاثة بطريقة المربعات الصغرى العادية ،  
تعطينا القيم  $t\Phi_1$  ، والتي هي بمثابة اختبارات " لا ستودنت " (والذي يعبر عن علاقة  
المعامل بانحرافه المعياري ) ، في حالة  $t\Phi_1$  المحسوبة أكبر من (T) المجدولة ، يوجد  
جذر أحادي ، والمسار عبارة عن سلسلة غير مستقرة ، عدم الاستقرار هذا باتجاه عام  
من نوع عشوائي بعض الأسباب الإحصائية دفعت كل من " ديكي و فولر " إلى اختبار  
 $\Phi_1 - 1$  بدلالة من  $\Phi_1$  ، والنماذج المقدره معطاة كما يلي :

النموذج الأول..... $\hat{Y}_t = \rho Y_{t-1} + \xi_t$

النموذج الثاني..... $\hat{Y}_t = \rho Y_{t-1} + \xi_t + C$

النموذج الثالث..... $\hat{Y}_t = \rho Y_{t-1} + \xi_t + b + C_t$

حيث :

$\hat{\rho}$  : يرمز لمقدرة المتغيرة .

$$\rho = \Phi - 1$$

$$\xi \rightarrow \text{i.i.d}(\theta, \sigma_\mu^2)$$

وهنا اختبارات الجذر الأحادي تدرس إمكانية مساواة معامل المتغيرة المؤخرة للواحد ،  
في المعادلة الانحدارية التالية :

$$Y_t = \Phi Y_{t-1} + \xi_t$$

حيث :

$H_0 : \Phi = 1$  المتغيرة لها المسار العشوائي .

$H_1 : |\Phi| < 1$  المتغيرة مستقرة .

## 1-2-2- اختبار ديكي و فولر الصاعد : 147

إن اختبار "ديكي و فولر" الصاعد يعتبر أحد الاختبارات الإحصائية القوية للكشف عن إستقرارية السلاسل الزمنية ، ومنه يتم تقدير النماذج الثلاثة باستعمال (OLS) العادية كما يلي :

$$\hat{Y}_t = \rho Y_{t-1} - \sum \Phi_j \cdot \hat{Y}_{t-j+1} + \xi_t \dots \dots \dots \text{النموذج الأول}$$

$$\hat{Y}_t = \rho Y_{t-1} - \sum \Phi_j \cdot \hat{Y}_{t-j+1} + \xi_t + C \dots \dots \dots \text{النموذج الثاني}$$

$$\hat{Y}_t = \rho Y_{t-1} - \sum \Phi_j \cdot \hat{Y}_{t-j+1} + \xi_t + b + C_t \dots \dots \dots \text{النموذج الثالث}$$

حيث :

$\hat{\rho}$  : تعني مقدرة المتغيرة

$$\rho = \Phi - 1$$

$$\xi \rightarrow \text{i.i.d}(\theta, \sigma_\mu^2)$$

$\rho$  : عبارة عن درجة التأخير .

ومنه تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان المعامل ( $\rho$ ) يختلف جوهريا عن الصفر ، ويمكن الإثبات الرياضي أن المعامل ( $\rho$ ) يساوي :

$$\rho = (\Phi_1 - 1) \cdot (1 - \Phi_1 - \dots - \Phi_{p-1})$$

حيث :

$$\Phi_1, \Phi_2, \Phi_3, \dots, \Phi_{p-1} : \text{معلمات}$$

ومنه يتم اختبار الفرضيات التالية :

$$H_0 : \Phi_1 - 1 = 0$$

$$H_1 : \Phi_1 - 1 < 0$$

المقدرة  $\Phi_1$  درست من طرف "ديكي و فولر" ، وباستعمال طريقة المحاكاة واستخرجوا

جدولا للقيم الحرجة ( $\hat{\Phi}_1 - 1$ )،  $Z_t$  مقارنة بـ  $Z_c$

حيث :

<sup>147</sup> D.A.DICKEY, W.A.FULLER « the likelihood reition statistics for autoregressive time series with a unit root » Économetrica 1981 p 494

$$Z_c = (\hat{\Phi}_1 - 1) / (\hat{\delta} \cdot \hat{\Phi}_1)$$

$Z_c$  : القيمة الحسابية .

$Z_t$  : القيمة الجدولية .

\* في حالة  $Z_c \geq Z_t$  هذا يعني وجود جذر أحادي ومنه نقبل بالفرضية العدمية ( $H_0$ ) ، وبالتالي السلسلة الزمنية غير مستقرة .

\* وفي حالة  $Z_c < Z_t$  هذا يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة ، ويمكن تحديد قيمة  $p$  عن طريق اختبار القيمة التي تقوم بتدنية معيار " 1979 AKAIKE" أو معيار " SCHWARZ " 1978 .

$$+p) Akaike(p) = n \cdot \log(\delta_{\xi t}^2) + 2(3 \\ + \log n(p) - n \cdot \log(\delta_{\xi t}^2) + (3Schwarz(p) = \\ \text{حيث :}$$

الأخطاء العشوائية بعد عملية التقدير  $\delta_{\xi t}^2$  :

: المشاهدات  $n$  :

إن عملية الاختبار تتم وفق المراحل الآتية :

### \* تقدير النموذج (3):

إذا تم قبول الفرضية العدمية  $H_0$  ، يعني هذا أن السلسلة الزمنية غير مستقرة أي يوجد بها جذر أحادي ، ومنه اختبار معنوية المعامل  $b$  (معامل الاتجاه) باستعمال اختبار  $(t)$  "لاستودنت" فإذا كان يختلف عن الصفر فهذا يعني أن السلسلة الزمنية من المسار (TS)، وأنجع طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه العام ليتم إجراء الدراسة على حد التصادفية (البواقي) ، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية ( $H_0$ ) ، وتم قبول الفرضية البديلة نمر إلى المرحلة الثانية ، أي تقدير النموذج (2) .

## \* تقدير النموذج (2) :

إذا تم قبول ( $H_0$ ) ، يعني وجود جذر أحادي ، ومنه السلسلة غير مستقرة من مسار (DS) ، يتم بعدها اختبار معنوية المعامل الثابت (C) باستعمال اختبار "ستودنت" ، فإذا كان هذا الأخير يختلف عن الصفر معناه أن السلسلة الزمنية من المسار (DS) ذو انحراف ، وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات ، مع إضافة C الثابت ، أما إذا كان يختلف عن الصفر ، فهذا يعني أن السلسلة من المسار (DS) دون انحراف ، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات دون إضافة الثابت (C) ، أما في حالة قبول الفرضية البديلة  $H_1$  فيجب تقدير النموذج (1) .

## \* تقدير النموذج (1) :

في حالة قبول فرضية العدم  $H_0$  ، معناه أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار DS دون انحراف وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات ، أما في حالة قبول الفرضية  $H_1$  يعني هذا أن السلسلة الأصلية مستقرة .

## 2- التكامل المتزامن :

تطبق أغلبية الطرق التقديرية على سلاسل زمنية لمتغيرات مستقرة ، وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا ما كان متوسط وتباين هذه الأخيرة ثابتين عبر الزمن ، ويعد الاستقرار شرطا أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية ، ففي حالة غياب صفة الاستقرار ، فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين المتغيرات يكون غالبا زائف بالرغم من وجود معامل التحديد مرتفع والمعاملات ذات معيارية ، وهذا راجع إلى أن البيانات الزمنية تشتمل على معامل الاتجاه ، ولذا فإن العلاقة تكون علاقة ارتباط وليست علاقة سببية ، ومن أجل تفادي الانحدار الكاذب التي تعطي تنبؤات خاطئة نستخدم طرق تقديرية ، نأخذ بعين الاعتبار هذه المشكلة ، وهي طرق التكامل المتزامن .

إن طرق تحليل التكامل المتزامن تسمح لنا بالتعرف على العلاقة الحقيقية بين متغيرين ، وذلك بإيجاد شعاع التكامل المتزامن بين سلسلتين وإزالتها .

### 2-1- تعريف التكامل المتزامن :

التكامل المتزامن هو عبارة عن ربط متغيرات من نفس الدرجة أو مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل توليفة خطية متكاملة من رتبة أقل أو مساوية لأصغر رتبة للمتغيرات المستعملة ، فإذا كانت رتبة المتغيرة الأولى له ، ورتبة المتغيرة الثانية هي  $b$  ، فإن رتبة المتغيرة الناتجة تكون أقل من رتبة القيمة الكبرى بين الرتبتين .

### 2-2- خصائص درجة تكامل سلسلة زمنية :

لتكن لدينا سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة  $(d)$  أي :

$$y_t \sim d)Coi)$$

فمن أجل إرجاع السلسلة مستقرة يمكن تفرقتها  $(d)$  مرة ، وهذه بعض الحالات العامة لإيجاد درجة تكامل سلسلة زمنية .

إذا كانت لدينا سلسلة زمنية  $y_{t1}$  مستقرة و  $y_{t2}$  متكاملة من الدرجة  $(1)$  يعني هذا :

$$y_{t1} \sim d)Coi)$$

$$d' \neq d$$

$$y_{t2} \sim d)Coi')$$

$$y_{t1} + y_{t2} \rightarrow Coi(?)$$



اختلاف درجات تكامل السلاسل الزمنية في هذه الحالة يصعب معرفة النتائج.

### 2-3- شروط التكامل المتزامن :

من بين شروط تكامل سلسلتين  $y_{t1}$  ،  $y_{t2}$  تحقق ما يلي :

\* أن تكون منتجة من سلسلة عشوائية من نفس درجة التكامل .

\* أن تكون التركيبة الخطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة من درجة تكامل أقل

معناه :

$$y_{t1} \text{----} d)Coi)$$

$$y_{t2} \text{----} b)Coi)$$

$$\alpha_1 y_{t1} + \alpha_2 y_{t2} \rightarrow d)Coi-b)$$

$$d \geq b \geq 0 \quad \text{حيث :}$$

$$y_{t1}; y_{t2} \rightarrow b;d)Coi) \quad \text{ومنه :}$$

$(\alpha_1; \alpha_2)$  : عبارة عن شعاع التكامل المتزامن .

في حالة وجود  $(k)$  متغيرة  $(k \geq 2)$  يكون لدينا :

$$y_{t1} \text{----} d)Coi)$$

$$y_{t2} \text{----} Coi(d)$$

$$y_{tk} \text{----} d)Coi)$$

إذا وجد شعاع  $\alpha = (\alpha_1; \alpha_2; \dots; \alpha_k)$  ، ذو بعد  $(k_1)$  مع  $d > 0$

### 2-4- نموذج تصحيح الأخطاء :

نموذج تصحيح الأخطاء هو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى

القصير في علاقة المدى الطويل ، ويكون هذا النموذج في شكلين .

#### 2-4-1- نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الخطأ :

ليكن لدينا شعاع المتغيرات  $y_t$  كما يلي :

$$Y_t = y_t^d + y_t^a = m + \gamma t + V^{-1}(I).u_t \dots \dots \dots (3)$$

: مركبة الاتجاه العام  $y_t^d$ .

: المركبة العشوائية  $y_t^a$ .

وعليه يكون نموذج (3) في شكل شعاع انحدار ذاتي كما يلي :

$$Y_t = C + \sum \Phi_i y_{t-i} - \pi_{t-1} Y_{t-1} + u_t \quad (4)$$

نتحصل على نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الخطأ :

$$Y_t - Y_{t-1} = C - \pi_{t-1} Y_{t-1} + \sum \Phi_i (Y_{t-i} - Y_{t-i-1}) + u_t \quad (5)$$

: تمثل علاقة غير مستقرة ولكي تكون  $C - \pi_{t-1} Y_{t-1} + \sum \Phi_i (Y_{t-i} - Y_{t-i-1}) + u_t$

مستقرة يجب أن تكون المركبة  $Z_{t-1} = \alpha(y_{t-1} - \delta(t-1))$  مستقرة .

توجد من خلال هذه النتيجة ثلاث حالات :

\* **الحالة الأولى** : رتبة المصفوفة  $(\Phi)$  تامة أي مساوية لعدد المتغيرات ، وتكون المتغيرات هنا مستقرة حول اتجاه عام ، إذن يكفي بناء نموذج للمتغيرات العادية من نوع شعاع انحداري دون اللجوء إلى نموذج تصحيح الأخطاء .

\* **الحالة الثانية** : رتبة التكامل المترامن محصورة ما بين الرتبة المساوية للصفر في هذه الحالة النموذج الأمثل هو نموذج تصحيح الأخطاء ، إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للواحد تكون طريقة التقدير لهذا النموذج هي : طريقة "NGERGRA" ذات المرحلتين **والحالة الثالثة** : تستعمل فيها طريقة Johansen .

**2-4-2- نموذج تصحيح الخطأ من شكل المتوسطات المتحركة :**

من المعادلة (3) شعاع المتغيرات  $(Y_t)$  نقسمه إلى مركبة الاتجاه العام والمركبة العشوائية ، نكتب على شكل الفروق الأولية كما يلي :

$$(1 - Y(L) = \delta + \Psi(L)) \cdot e_t \quad (6)$$

نكتب المعادلة (6) بالطريقة التالية :

$$Y_t = \mu + \delta t + \Psi(S(L) + \Psi(e(L_t$$

: يمثل شعاع المسار العشوائي .

$\Psi(L)$  : تمثل كثير حدود للتأخير (L).

$\mu$  : شعاع الثوابت .

نضرب المعادلة ' (6) في  $\beta$  فنحصل على الشكل الثاني المتمثل في عرض المتوسطات المتحركة للنموذج :

$$Z_t = \mu\beta + \delta t + \Psi\beta(S(L_t) + \Psi\beta(e(L_t$$

$\mu\beta + \delta t + \Psi\beta(S(L_t) + \Psi\beta(e(L_t$  : تمثل علاقة مستقرة .

$Z_t$  : تمثل علاقة غير مستقرة لكون شعاع المسار العشوائي غير مستقرة .

## 2-5- اختبار التكامل المتزامن :

توجد مجموعة من الاختبارات لاختبار علاقات التكامل المتزامن فهناك اختبارات ندرس وجود أو عدم وجود التكامل المتزامن والمتعلقة ببواقي المعادلات (معادلة النموذج المدروس) ، واختبارات تقوم على تقدير مصفوفة التكامل المتزامن .

## 2-5-1- الاختبارات المتعلقة ببواقي النموذج المقترح :

تدرس هذه الاختبارات وجود الجذر الأحادي في المتغيرات ومنها :

## أ- اختبار DICKEY – ULLERF :

نقوم بحساب قيم البواقي من النموذج المقدر التالي :

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 \cdot X_t + Z_t \dots\dots\dots (7)$$

نقوم بتقدير معادلة مسار الانحدار لفروق قيم البواقي المقدر من النموذج (7) فنحصل على :

\* نحسب بواسطته إحصائية " ستودنت " التي تعبر عن إحصائية (ADF) .

\* نحسب الإحصائية لنفس المعلمة والتي تعبر عن إحصائية (ADF) .

$$DF : \nabla Z_t^{\wedge} = \rho Z_{t-1}^{\wedge} + U \dots\dots\dots (8)$$

حيث :

$$\Phi = \rho - 1$$

$$ADF : \nabla Z_t^{\wedge} = \rho Z_{t-1}^{\wedge} + \sum \theta \cdot Z_{t-1}^{\wedge} + U \dots\dots\dots (9)$$

إذا كانت قيمة الإحصائية المحسوبة أكبر من الإحصائية الجدولية نقبل الفرضية العدمية ،  
أي أن البواقي غير مستقرة ، ومنه عدم وجود تكامل متزامن من بين المتغيرات  
المدروسة .

ب- اختبار "D W ATSONW DURBIN" :

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 \cdot X_t + Z_t \dots \dots \dots (7)$$

نستعمل إحصائية " داربين واتسن" للنموذج (7) ، ومنه إذا كانت القيمة المحسوبة  
لإحصائية (DW) تؤول إلى الصفر ، فإن البواقي تتبع شكل مسار عشوائي ، ومنه  
البواقي غير مستقرة وعليه فرضية التكامل المتزامن غير محققة ، أما إذا كانت القيمة  
المحسوبة لإحصائية (DW) تؤول إلى القيمة (2) ، فإنه تكون لدينا بواقي مستقرة وعليه  
تحقق فرضية التكامل المشترك .

2-5-2- الاختبارات المتعلقة بتقدير رتبة التكامل المتزامن :

أ- اختبار "JOHANSEN" :<sup>148</sup>

إن اختبار "جوها نسن" يعتمد على القيم الذاتية المنتجة من طرف نماذج تصحيح  
الأخطاء التي تحتوي على المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى

$$\lambda \cdot D_{pp} - D_{p0} \cdot D_{p0}^{-1} \cdot D_{0p} = 0 \dots \dots \dots (10)$$

مع :

$$D_{pp} \cdot R^{\wedge} = I$$

$R^{\wedge}$  : مقدر مصفوفة الأشعة الذاتية والمنتجة من القيم الذاتية المقدر ( $\lambda_1^{\wedge} \dots \dots \dots \lambda_{t1}^{\wedge}$ )

يقوم "جوها نسن" بتقدير مصفوفة التكامل المتزامن ، وإيجاد رتبته التي تعبر عن رتبة  
التكامل المتزامن ، يتم تحديد هذه الرتبة باستعمال الإحصائيتين التاليتين :

$$\xi_T(r) = -T \sum \text{Log} (1 - \lambda_i^{\wedge}) \dots \dots \dots (11)$$

$$\xi_T(r) = -T \text{Log} (1 - \lambda_{k+1}^{\wedge}) \dots \dots \dots (12)$$

الإحصائية (11) تختبر الفرضية العدمية  $H(r)$  ، مقابل الفرضية البديلة لها  $H(p)$  وهي  
إحصائية " ecarT" .

<sup>148</sup> S.JOHANSEN STATISTICAL « Anzlyse of cointegration vectors » 1988 p 251

والإحصائية (12) تختبر الفرضية العدمية  $H(r)$  ضد الفرضية  $H(r+1)$  وهي إحصائية القيم الذاتية الكبرى .

فإذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من الإحصائية الجدولية ، نرفض الفرضية العدمية ونمر إلى الفرضية البديلة ، والاختبارات المقترحة من قبل "جوها نسن" تفترض عدم وجود الثابت والاتجاه العام في علاقة التكامل المشترك .

## 2-6- تقدير علاقات التكامل المتزامن :

### 2-6-1- طريقة ELGNE و GRANGER بمرحلتين :<sup>149</sup>

في حالة وجود  $K$  متغيرة ، فالاختبارات تبين أننا أمام وضعيتين مختلفتين .

#### أ- حالة شعاع وحيد :

في هذه الحالة يمكن تطبيق طريقة " أنجل و غرانجر " التي تتم على مرحلتين :

#### المرحلة الأولى :

نقوم بتقدير معاملات المدى الطويل المتمثلة في شعاع التكامل المتزامن ، العلاقة

الستاتيكية التالية :

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_t + Z_t \dots\dots\dots (13)$$

$Z$  : تمثل البواقي في المعادلة (13) تتبع مسار الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى

$$Z_t = \rho \cdot Z_{t-1} + \mu_t \dots\dots\dots (14)$$

ولتكون هذه المتغيرة مستقرة يجب أن تكون معامل المتغيرة المؤخرة أقل من الواحد .

\* عدم وجود تكامل مشترك :  $H_0: \rho=1$

\* وجود تكامل مشترك :  $H_1: |\rho| < 1$

فإذا رفضنا فرضية التكامل المشترك تكون المتغيرات غير متكاملة تزامنيا ولا يمكننا

صياغة نموذج تصحيح الأخطاء ، نتوقف في هذه المرحلة ، أما إذا تم قبول الفرضية

ننتقل إلى المرحلة الثانية .

<sup>149</sup> R.F. ENGLER . C.W.J. GRANGER « cointegration and error correction representation estimation and testing » econometrics 1987 vol 55 p 255

## المرحلة الثانية :

هذه المرحلة تتمثل في تقدير نموذج تصحيح الأخطاء بعد تعويض متغيرة البواقي المقدره في المرحلة الأولى ، بتقدير معاملات النموذج ، معتبرا متغيرة البواقي المقدره كمتغيرة معلومة في النموذج ومن بين ما اقترح " أنجل و غرا نجر " هو إدخال متغيرة البواقي بتأخير واحد عوضا عن القيم الحالية واعتبار العلاقة  $B Z_{t-1}$  هي العلاقة المصححة في النموذج ومنه نموذج ECM يكتب على الشكل التالي :

$$\hat{Y}_t = \Gamma \hat{X}_t + \xi_t + B Z_{t-1} \dots \dots \dots (15)$$

يقدر هذا النموذج بطريقة " OLS " التي تعطي مقدرات مكافئة لمقدرات أعظم احتمال (المعقولة العظمى) التي تأخذ القيم الحقيقية لـ  $\xi_t$  تتبع هذه المقدرات التوزيع الطبيعي المقارب .

### ب- حالة وجود عدة أشعة :

في هذه الحالة طريقة " أنجل و غرا نجر " غير فعالة ، والتقدير بطريقة " OLS " كذلك غير فعال ، وعليه نلجأ إلى التقدير باستخدام طرق النموذج لإيجاد النموذج الشعاعي لتصحيح الأخطاء .

### \* النموذج الشعاعي لتصحيح الأخطاء :

في حالة وجود متغيرين ، فإن تمثيل نموذج تصحيح الأخطاء يعطى بالشكل التالي :

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 \cdot e_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (16)$$

يمكن وجود علاقة بين تغيرات  $X_t$  وتغيرات  $Y_t$  وعليه وبالرغم من وجود علاقة في المدى الطويل أي :

$$Y_t = \alpha + B X_t + e_t \dots \dots \dots (17)$$

فمن المحتمل وجود علاقة النموذج الديناميكي في المدى القصير معناه :

$$\Delta Y_t = C + \lambda \cdot e_{t-1} + \xi_t \dots \dots \dots (18)$$

حيث :

$$\lambda < 0 \quad , \quad \lambda' > 0$$

وعليه وحسب نظرية " GRANGER " إذا كان لدينا متغيرين متكاملين من نفس الدرجة  
Coi(1) ومشاركي التكامل ، فإنه يمكن تمثيل النموذج الشعاعي لتصحيح الأخطاء  
كما يلي:

$$\Delta Y_t = C + \lambda \cdot e_{t-1} + \sum \alpha_i \Delta y_{t-1} + \xi_t \dots \dots \dots (19)$$

$$\Delta X_t = C' + \lambda' \cdot e_{t-1} + \sum \alpha_i' \Delta y_{t-1} + \sum \beta_i' \Delta x_{t-1} + \xi_t' \dots \dots (19)'$$

علما أن :

$$e_t = y_t - \beta_0 - \beta_i \cdot x_t$$

$\lambda$  ،  $\lambda'$  : تمثل سرعة الإرجاع لحالة التوازن .

إذا كان :  $(\lambda , \lambda') \neq 0$  ، في هذه الحالة لا يمكن تقبل وجود علاقة " **Cointegration** " وتمثيل النموذج الشعاعي لتصحيح الأخطاء غير ناجحة .

في حالة وجود التمثيل بتصحيح الأخطاء يمكن كتابة العلاقة (19) كما يلي :

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_{t-1} + \alpha_2 y_{t-1} + \sum \alpha_i' \Delta y_{t-1} + \sum \beta_i' \Delta x_{t-1} + \xi_t' \dots \dots (20)$$

$$\Delta Y_t = \alpha_0' + \alpha_1' x_{t-1} + \alpha_2' y_{t-1} + \sum \alpha_i' \Delta y_{t-1} + \sum \beta_i' \Delta x_{t-1} + \xi_t' \dots \dots (21)$$

ويمكن التعميم إلى K متغيرة ، وبالتالي يكتب على الشكل المصفوفاتي التالي :

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 y_{t-1} + A_1 \Delta y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \dots + A_p y_{t-p} + \xi_t' \dots \dots (22)$$

حيث أن :

$Y_t$  : شعاع ببعد  $(k \times 1)$  والممثل بـ k متغيرة :

$$Y_t = (y_{1t}; y_{2t}; \dots \dots \dots ; y_{kt})$$

$A_0$  : شعاع ذو بعد  $(k \times 1)$  .

A : مصفوفة تحدد معاملاتها في المدى الطويل .

$A_i$  : مصفوفة ذات بعد  $(k \times k)$  .

نمثل بثلاث متغيرات مفسرة مع  $p=1$  نحصل على الشكل المصفوفي التالي :

$$\begin{vmatrix} \Delta y_{t1} \\ \Delta y_{t2} \end{vmatrix} = \begin{vmatrix} \alpha^1_0 & \alpha^1_1 & \alpha^2_1 & \alpha^3_1 \\ \alpha^2_0 & \alpha^1_2 & \alpha^2_2 & \alpha^3_2 \end{vmatrix} \cdot \begin{vmatrix} y_{t1-1} \\ y_{t2-1} \end{vmatrix} + \begin{vmatrix} b^1_1 & b^2_1 & b^3_1 \\ b^1_2 & b^2_2 & b^3_2 \end{vmatrix} \cdot \begin{vmatrix} \Delta y_{t1-1} \\ \Delta y_{t2-1} \end{vmatrix} + \begin{vmatrix} \xi_{t1} \\ \xi_{t2} \end{vmatrix}$$

$$|\Delta y_{t1}| \quad |\alpha^3_0| \quad |\alpha^1_3 \alpha^2_3 \alpha^3_3| \quad |y_{t3-1}| \quad |b^1_3 b^2_3 b^3_3| \quad |\Delta y_{t3-1}| \quad |\xi_{t3}|$$

كل تركيبة خطية تمثل علاقة التكامل المشترك ، وهنا تعتبر طريقة أعظم احتمال هي الأكثر استعمالاً لمثل هذه النماذج .

## 2-7-7- سببية غرا نجر " GRANGER " :

لمعرفة التأثير الذي يمكن أن تحدثه متغيرة أخرى ، نقوم باختبار سببية "غرا نجر" ، وليكن لدينا النموذج التالي :

$$Y_t = L \lambda (Y_{t-1} + U_t) \dots \dots \dots (23)$$

يمكن كتابة هذا النموذج إذا كانت رتبة التكامل المشترك أكبر من الصفر على شكل نموذج تصحيح الأخطاء التالي :

$$\Delta Y_t = J_1^* \Delta y_{t-1} + \dots \dots \dots + J_{t-1}^* \Delta y_{t-k+1} + \Pi y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (24)$$

نقوم باختبار السببية لـ " n<sub>3</sub> " متغيرة على " n<sub>1</sub> " متغيرة أخرى .

ومن أجل ذلك نقوم بتقسيم شعاع المتغيرات إلى ثلاث مجموعات ( المؤثرة ، المتأثرة ، الباقية ) وفقاً لما يلي :

$$Y_t = (y_1; y_2; y_3)$$

الفرضية العدمية للسببية :

$$H_0 = (J_{1;13} = \dots \dots \dots = J_{k-1;13})$$

على أساس النموذج المنتج من رتبة التكامل المشترك نقوم بإجراء الاختبار :

\* إذا كانت رتبة التكامل المتزامن تامة ( معناه رتبة التكامل المتزامن تساوي عدد المتغيرات ) ، نقوم باختبار النموذج الشعاعي الانحداري الذاتي للمتغيرات العادية .

\* وإذا كانت رتبة التكامل المشترك غير تامة نختار نموذج تصحيح الأخطاء .

## 2-7-7-1- الاختبار بنموذج تصحيح الأخطاء :

تكتب الفرضية العدمية السببية في هذا النموذج كما يلي :

$$H_0^* = (J_{1;13}^* = \dots \dots \dots = J_{k-1;13}^* = 0 ; \Pi_{13} = 0) \dots \dots \dots (26)$$

إحصائية (WOLD) تكتب على الشكل التالي :

$$Feo^* = \text{Vec}(\Psi_{13}^*) \cdot (\hat{p} \cdot \hat{v} \cdot \hat{p})^{-1} \cdot \text{Vec}(\Psi_{13}^*)' \dots \dots \dots (26)'$$



حسب (TOBA) و (PHILLIPS)<sup>150</sup> ، أن إحصائية (WOLD) تتبع قانون معلوم ، إذا تحققت نفس شروط النظرية الأولى ، فإن توزيع إحصائية (WOLD) يكون  $(K^2)$  بدرجة حرية  $(n_1; n_3; K)$  .

---

<sup>150</sup> P.C.B PHILLIPS TOBA « vector auto regressions causality » econometrics 1993 vol 61 p 194 .

### 3- الدراسة القياسية :

إن قيم المتغيرات المراد دراستها ، والتي أخذناها من مصادر مختلفة ، غير متجانسة في الحجم ، كون بعضها يحسب بالدولار والبعض الآخر يحسب بالدينار الجزائري ، فقد قمنا بإدخال اللوغاريتم على كل المتغيرات ، هذه البيانات عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1966 إلى 2008م ، أي حجم العينة المستعملة هي 43 مشاهدة ، وهو حجم صغير نوعا ما من الحد الأدنى المطلوب ، وللقيام بهذه الاختبارات اخترنا خمس متغيرات وهي :

أ- متغيرة سعر الصرف .

ب- متغيرة الصادرات .

ج- متغيرة الواردات .

د - متغيرة الناتج الداخلي الخام .

هـ- متغيرة الكتلة النقدية .

أ- **متغيرة سعر الصرف** : والمعبرة عن سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار ورمزنا له بالرمز  $er$  وبعد إدخال اللوغاريتم على المتغيرة نرسم لها بالرمز  $Ler$  ، البيانات مأخوذة من إحصائية صندوق النقد الدولي .

ب- **متغيرة الصادرات** : عبارة عن قيمة صادرات الجزائر ، ونرسم لها بالرمز  $ex$  ، وبإدخال اللوغاريتم على قيمة المتغيرة ونرسم لها بالرمز  $Lex$  ، البيانات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصاء .

ج- **متغيرة الواردات** : وهي عبارة عن قيمة واردات الجزائر ، ونرسم لها بالرمز  $(im)$  ، وبإدخال اللوغاريتم على قيمة المتغيرة نرسم لها بالرمز  $Lim$  ، البيانات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصاء .

د- **متغيرة الناتج الداخلي الخام** : ونرسم له بالرمز  $PIB$  ، وبإدخال اللوغاريتم النيبييري يصبح  $LPIB$  ، البيانات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصاء .

هـ- **متغيرة الكتلة النقدية** : والمعبرة عن الكتلة النقدية بمفهومها الواسع  $(M_2)$  ، ونرسم لها بالرمز  $MM$  وبعد إدخال اللوغاريتم النيبييري تصبح  $LMM$  ، البيانات مأخوذة من

إحصائية البنك العالمي (WDI) "CD – ROM 2004" ، ماعدا السنوات: ( 2004 ، 2005، 2006، 2007، 2008 ) من الديوان الوطني للإحصاء .

### 3-1- اختبار الجذر الأحادي : ( UNIT ROOT )

إن أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبارات التكامل المتزامن ، هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة ، وإلا فإنه لا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات نستعمل هنا اختبار " ADF " للجذر الأحادي .

\* اختبار ديكي فولر الصاعد " ADF " : للقيام باختبار " ADF " على كل متغيرة نستعمل طريقة "OLS" لتقدير النماذج القاعدية الثلاثة لكل متغيرة :

أ- لوغاريتم سعر الصرف : "Ler "

$$\nabla \text{Ler} = \rho \text{Ler}_{t-1} - \Phi \Sigma_j \nabla \text{Ler}_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\nabla \text{Ler} = \rho \text{Ler}_{t-1} - \Sigma \Phi_j \text{Ler}_{t-j+1} + C \xi_t$$

$$\nabla \text{Ler} = \rho \text{Ler}_{t-1} - \Sigma \Phi_j \text{Ler}_{t-j+1} + d + C \xi_t$$

ب- لوغاريتم الصادرات : "Lex "

$$\nabla \text{Lex} = \rho \text{Lex}_{t-1} - \Sigma \Phi_j \nabla \text{Lex}_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\nabla \text{Lex} = \rho \text{Lex}_{t-1} - \Sigma \Phi_j \nabla \text{Lex}_{t-j+1} + C \xi_t$$

$$\nabla \text{Lex} = \rho \text{Lex}_{t-1} - \Sigma \Phi_j \nabla \text{Lex}_{t-j+1} + d + C \xi_t$$

ج- لوغاريتم الواردات : "Lim "

$$L \nabla \text{im} = \rho L \text{im}_{t-1} - \Sigma \Phi_j \nabla \text{Lim}_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\nabla \text{Lim} = \rho L \text{im}_{t-1} - \Sigma \Phi_j \nabla \text{Lim}_{t-j+1} + C \xi_t$$

$$\nabla \text{Lim} = \rho L \text{im}_{t-1} - \Sigma \Phi_j \nabla \text{Lim}_{t-j+1} + d + C \xi_t$$

د- لوغاريتم الناتج الداخلي الخام : "LPIB "

$$\nabla \text{LPIB} = \rho L \text{PIB}_{t-1} - \Sigma \Phi_j \nabla \text{LPIB}_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\nabla \text{LPIB} = \rho L \text{PIB}_{t-1} - \Sigma \Phi_j \nabla \text{LPIB}_{t-j+1} + C \xi_t$$

$$\nabla \text{LPIB} = \rho \text{L.PIB}_{t-1} - \sum \Phi_j. \nabla \text{LPIB}_{t-j+1} + d + C\xi_t$$

هـ- لوغاريتم الكتلة النقدية : "LMM"

$$\nabla \text{LMM} = \rho \cdot \text{LMM}_{t-1} - \sum \Phi_j. \nabla \text{LMM}_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\nabla \text{LMM} = \rho \cdot \text{LMM}_{t-1} - \sum \Phi_j. \nabla \text{LMM}_{t-j+1} + C\xi_t$$

$$\nabla \text{LMM} = \rho \cdot \text{LMM}_{t-1} - \sum \Phi_j. \nabla \text{LMM}_{t-j+1} + d + C\xi_t$$

حيث :

▼ : تفاضل المتغيرة .

نقوم أولاً بتحديد درجة التأخر وذلك بواسطة معيار "AKAIKE" ومعيار "SCHWARZ"

الجدول (1) : يبين درجة التأخر للمتغيرات المدروسة :

المتغيرات	درجة التأخر	النموذج الأول (enoN)	النموذج الثاني (intercepte and ternd)	النموذج الثالث (intercepte)			
		<b>SCHWARZ</b>	<b>AKAIKE</b>	<b>SCHWARZ</b>	<b>AKAIKE</b>	<b>SCHWARZ</b>	<b>AKAIKE</b>
Ler	P=0	-1.1010	-	-0.9282	-	-1.0147	-1.0983
	P=1	-1.0647	-0.9973	-0.8284	-	-0.9201	-1.0467
	P=2	-	-1.0476	-0.8343	-	-0.9246	-
Lex	P=0	0.5038	0.3782	0.5036	0.3311	0.4147	0.3872
	P=1	0.5708	0.4350	0.6039	0.3872	0.5139	0.6039
	P=2	0.6468	0.4722	0.6855	0.4241	0.5947	0.4241
Lim	P=0	-0.3012	-0.4548	-0.3294	-	-0.4200	-
	P=1	-	-0.4311	-0.2622	-0.4801	-0.3534	-0.4801
	P=2	-	-0.3852	-0.1719	-	-0.2654	-
LPIB	P=0	-1.1395	-1.4452	-1.3198	-	-1.4100	-
	P=1	-1.1629	-1.3688	-1.1999	-1.4184	-1.2917	-1.4184
	P=2	-1.1261	-1.3886	-1.1753	-1.4388	-1.2681	-1.4388
LMM	P=0	4.0375	4.1210	4.2464	4.0863	4.1699	4.0863
	P=1	4.0977	4.1806	4.3495	4.1477	4.2743	4.1477
	P=2	4.1750	4.2587	4.4720	4.2262	4.3968	4.2262

من إعداد الطالب وبواسطة برنامج **Eviews** .

اختبار " ADF " يركز على الفرضيات التالية :

$$H_0:\Phi_j= 1$$

$$H_1:\Phi_j < 1$$

--- قبول الفرضية العدمية  $H_0$  معناه وجود جذر أحادي ومنه السلسلة الزمنية غير مستقرة وباستعمال طريقة "OLS" لتقدير  $\Phi_j$  في النماذج الثلاثة ، فإننا نحصل على  $t\Phi_j$  التي تخضع لتوزيع " Student " ، فإذا كانت  $t\Phi_j$  القيمة المحسوبة أكبر من إحصائية " Student " الجدولية فإننا نقبل الفرضية  $H_0$  ، أي يوجد جذر أحادي .  
--- وأما إذا كانت  $t\Phi_j$  أصغر من إحصائية " Student " الجدولية ، فإننا نرفض الفرضية العدمية ، ونقبل الفرضية البديلة ، ومنه فإن السلسلة مستقرة .

- اختبار ديكي فولر الصاعد " ADF " للفترة 1966 – 2008 :

باستعمال برنامج " Eviews " نتحصل على النتائج التالية :

الجدول (2) : اختبار " ADF " :

المتغيرة	درجة التأخر	القيمة المحسوبة لـ ADF	احتمال وجود جذر أحادي
Ler	2	0.9859	0.3305
Lex	0	0.0890-	0.9294
Lim	0	0.0437-	0.9652
Lpib	0	0.1176	0.9068
Lmm	0	1.3596-	0.1836

من إعداد الطالب وبواسطة برنامج **Eviews** (أنظر الملحق الثالث ص 166 ، ص 168).

باستعمال برنامج " wSEvie " تظهر النتائج في الجدول (1) أن قيمة  $ADF(t\Phi_j)$

المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 1 % ، 5 % ، 10 % ، كما يظهر احتمال وجود جذر أحادي أكبر عند جميع مستويات المعنوية ، ومنه قبول الفرضية العدمية  $H_0:\Phi_j= 1$  ، وبالتالي كل المتغيرات المدروسة غير مستقرة ولإرجاعها مستقرة نطبق عليها الفروق من الدرجة الأولى .

الجدول (3) : اختبار ADF من الدرجة الأولى :

المتغيرة	درجة التأخر	القيمة المحسوبة لـ ADF	احتمال وجود جذر أحادي
Ler	2	4.8997-	0.000021
Lex	0	4.4438-	0.000032
Lim	0	4.7939-	0.000023
Lpib	0	5.3213-	0.0000045
Lmm	0	8.9281-	0

من إعداد الطالب وبواسطة برنامج Eviews (أنظر الملحق الرابع ص 168 ، ص 171).

أ- بالنسبة لسعر الصرف "Ler" :

القيمة المحسوبة (-4.8997) أصغر من القيمة الجدولية (-2.6243) ، (-1.9497) ، (-1.6203) عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% على التوالي ، وباحتمال وجود جذر أحادي (0.000021) ، ومنه فإن السلسلة الزمنية مستقرة من الدرجة الثانية عند :

$$\text{Ler} \rightarrow \text{COI} (2) \quad \%1; \%5; \%10$$

ب- بالنسبة للصادرات "Lex" :

القيمة المحسوبة (-4.4438) أصغر من القيمة الجدولية (-3.6018) ، (-2.9357) ، (-2.6058) عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% على التوالي ، وباحتمال وجود جذر أحادي (0.000032) ومنه فإن متغيرة الصادرات مستقرة من الدرجة الأولى (1)

$$\text{Lex} \rightarrow \text{COI} (1) \quad \%1; \%5; \%10$$

ج- بالنسبة للواردات "miL" :

القيمة المحسوبة لـ "ADF" أصغر من القيم عند مستوى 1% ، 5% ، 10% ، وباحتمال وجود جذر أحادي (0.000023) أصغر عند جميع المستويات ومنه فإن متغيرة الواردات مستقرة من الدرجة الأولى (1) :

$$\text{Lim} \rightarrow \text{COI} (1) \quad \%1; \%5; \%10$$

د- بالنسبة للناتج الداخلي الخام "LPIB" :

القيمة المحسوبة لـ " ADF " أصغر من القيم عند مستوى 1 % ، 5 % ، 10 % ،  
 وباحتمال وجود جذر أحادي 0.0000045 أصغر عند جميع المستويات ومنه فإن متغيرة  
 الناتج الداخلي الخام مستقرة من الدرجة الأولى (1) :

$$LPIB \rightarrow COI (1) \quad \%1; \%5 ; \%10$$

هـ- بالنسبة للكتلة النقدية " LMM " :

القيمة المحسوبة (-8.9281) أصغر من القيم الجدولية (-2.6195) ، (-1.9490) ،  
 (-1.6200) عند مستوى معنوية 1 % ، 5 % ، 10 % على التوالي ومنه المتغيرة  
 مستقرة من الدرجة الأولى:

$$LMM \rightarrow COI (1) \quad \%1; \%5 ; \%10$$

3-2- اختبار التكامل المتزامن :

من الشروط الضرورية لاختبار التكامل المشترك يجب أولاً التحقق من إستقرارية  
 السلاسل الزمنية وتعيين درجة تأخر المتغيرات ، ويتم هذا التحديد باستعمال معيار  
 " أكايك " ومعيار " شوارز " ثم بعد تجري اختبار التكامل المتزامن .

3-2-1- تحديد درجة التأخر :

باستعمال اختبار " أكايك " واختبار " شوارز " ، فإن درجة التأخير المقترحة هي درجة  
 التأخير الأولى ، لكون كلا الاختبارات لا يمكن حسابهما بعد هذه الدرجة ، وهذا يرجع  
 لكون حجم العينة المأخوذة من سنة 1966 إلى 2008 صغير .

3-2-2- اختبار التكامل المتزامن :

بعد التحقق من الشرط الأول ، والمتمثل في إستقرارية المتغيرات من نفس الدرجة نقوم  
 بتقدير علاقات المدى الطويل بطريقة " OLS " ، ونقوم هنا باختبار " جوها نسن " لدراسة  
 العلاقة في المدى الطويل أو باستعمال اختبار " جوها نسن " للقيم الذاتية واختبار نسبة  
 المعقولية العظمى ( أعظم احتمال ) لمعرفة رتبة التكامل المتزامن .

ومنه اختبار " جوها نسن " يقوم على تقدير النموذج التالي :<sup>151</sup>

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 y_{t-p} + A_1 \Delta y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \dots + A_p \Delta y_{t-p-1} + \xi'_t \dots \dots \dots (22)$$

<sup>151</sup> BOURBONNAIS Régis « économétrie » édition DUNOD 1989 P 281.

ومن أجل حساب عدد التأخر في النموذج يكون كما يلي :

$p=1$  : النموذج يكون كما يلي :

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta y_{t-1} + \xi_T$$

$p=2$  : النموذج يكون كما يلي :

$$\Delta Y_t = A_0 + A_2 \Delta y_{t-2} + A_{t-1} \Delta y_{t-1} + \xi_T$$

$p=3$  : النموذج يكون كما يلي :

$$\Delta Y_t = A_0 + A_3 \Delta y_{t-3} + \Delta y_{t-2} + \Delta y_{t-1} + \xi_T$$

\* إذا كانت (  $r = 0$  ) (  $r$  : رتبة المصفوفة ) .

في هذه الحالة ليس هناك تكامل مشترك بين المتغيرات ، ولا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء .

\* إذا كانت (  $r = k$  ) (  $k$  : عدد المتغيرات المقترحة ) .

في هذه الحالة تكون كل المتغيرات مستقرة ، والتكامل المتزامن غير مطروح .

\* إذا كانت (  $1 \leq r \leq k$  )

في هذه الحالة فإنه يوجد علاقة تكامل متزامن ، ويمكن تشكيل نموذج الأخطاء رتبة المصفوفة  $r$  تحدد عدد علاقة التكامل المتزامن بين المتغير .

ومن القيم الخاصة للمصفوفة  $A$  يتم حساب الإحصائية :

$$\lambda_{Trace} = -n \sum \ln(1 - \lambda_i)$$

$\lambda_i$  : القيم الخاصة بالمصفوفة .

$n$  : عدد المشاهدات .

$r$  : رتبة المصفوفة .

$k$  : عدد المتغيرات .

فرضيات اختبار جوها نسن :

$$H_0 : r = 0$$

$$H_1 : r > 0$$

\* إذا تم رفض الفرضية  $H_0$  نمر للاختبار الثاني أي  $\lambda_{Trace}$  أكبر من القيم الحرجة الجدولية

$$H_0 : r = 1$$



$$H_1 : r > 1$$

\* في حالة رفض الفرضية العدمية  $H_0$  نمر إلى الاختبار الموالي :

$$H_0 : r = 2$$

$$H_1 : r > 2$$

\* في حالة رفض الفرضية العدمية  $H_0$  نمر إلى الاختبار الذي يليه ، وهكذا إلى غاية الوصول إلى الاختبار الأخير .

\* إذا تم رفض كل الفرضيات العدمية  $H_0$  نقوم بالاختبار التالي :

$$H_0 : r = k - 1$$

$$H_1 : r = 1$$

\* وإذا تم رفض الفرضية العدمية  $H_0$  ، فإن رتبة المصفوفة تساوي  $k$  عدد المتغيرات المدروسة (  $r = k$  ) ، ومنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات لأن كلها مستقرة .

إن سنحاول هنا باستعمال برنامج " ewsvEvi " وبالإستعانة باختبار جوها نسن للقيم الذاتية الكبرى واختبار نسبة ( Max-Eigenvalue ) إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة في المدى الطويل .

$H_0$  : عدم وجود علاقة تكامل متزامن .

$H_1$  : وجود علاقة تكامل متزامن .

الجدول (4) : اختبار رتبة التكامل المتزامن وباستعمال برنامج " Eviews " :

عدد أشعة التكامل	القيم الذاتية	اختبار	القيم الحرجة	القيم الحرجة
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen	5 %	1 %
r=0	0.0808	3.4582	14.07	18.63
r=1	0.1154	5.0318	14.07	18.63
r=2	0.0777	3.3718	14.07	18.63
r=3	0.2916	<b>14.13</b>	14.07	18.63
r=4	0.1266	5.5526	14.07	18.63

18.63	14.07	<b>19.6281</b>	0.3804	r=5
18.63	14.07	5.3143	0.1215	r=6
18.63	14.07	7.1417	0.1598	r=7
18.63	14.07	6.2602	0.1416	r=8
18.63	14.07	5.5952	0.1274	r=9

من إعداد الطالب وبواسطة برنامج **viewsE** (أنظر الملحق الخامس ص172ص175).  
تم تحديد عدد التأخيرات المأخوذة في هذا الاختبار باستعمال معاملي "AKAIKE" ،  
"SCHWARZ" كما هي مبين في الجدول رقم (1) سابقا ، وذلك نظرا لصغر حجم  
العينة المأخوذة .

من خلال الجدول (4) يمكننا استخراج النتائج التالية :

#### الفرضية (1) :

$r = 0$  : فإن القيمة المحسوبة ( Max -Eigenvalue ) : (3.4582) أصغر من القيم  
الجدولية عند مستوى 1 % ، 5 % ، وبقيم (14.07) ، ( 18.63 ) على التوالي ، وبالتالي  
فإننا نقبل الفرضية العدمية  $H_0$  ، ونرفض الفرضية البديلة  $H_1$  ، أي لا يوجد تكامل  
متزامن.

#### الفرضية (2) :

$r = 1$  : فإن القيمة المحسوبة ( Max-Eigenvalue ) : (5.0318) أصغر من القيم  
الجدولية عند مستوى 1 % ، 5 % ، وبقيم ( 14.07 ) ، ( 18.63 ) على التوالي ، ومنه  
نقبل الفرضية العدمية  $H_0$  ونرفض الفرضية البديلة  $H_1$  أي لا يوجد تكامل مشترك .

#### الفرضية (3) :

$r = 2$  : فإن القيمة المحسوبة ( Max-Eigenvalue ) (3.3718) أصغر من القيم الجدولية  
عند مستوى 1 % ، 5 % ، وبقيم ( 14.07 ) ، ( 18.63 ) على التوالي ، ومنه نقبل  
الفرضية العدمية  $H_0$  ونرفض الفرضية البديلة  $H_1$  أي لا يوجد تكامل متزامن .

#### الفرضية (4) :

$r = 3$  : فإن القيمة المحسوبة ( Max-valueEigen ) : (14.13) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى 5 % وبقيمة (14.07) ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد تكامل متزامن عند مستوى معنوية 5 % ، وأصغر من القيمة الجدولة عند 1 % بقيمة (18.63) وهذا يعني لا يوجد تكامل متزامن عند مستوى معنوية 1%.

**الفرضية (5) :**

$r = 4$  : فإن القيمة المحسوبة ( Max -Eigenvalue ) : (5.5526) أصغر من القيم الجدولية عند مستوى 1 % ، 5 % ، وبقيم (14.07) ، (18.63) على التوالي ، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية  $H_0$  ، ونرفض الفرضية البديلة  $H_1$  ، أي لا يوجد تكامل متزامن.

**الفرضية (6) :**

$r = 5$  : فإن القيمة المحسوبة ( Max-Eigenvalue ) : (19.6281) أكبر من القيم الجدولية عند مستوى 5 % ، 1% ، وبقيمة (14.07) ، (18.63) ، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  ، ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  ، أي وجود تكامل متزامن .

**الفرضية (7) :**

$r = 6$  : : فإن القيمة المحسوبة ( Max -Eigenvalue ) : (5.3143) أصغر من القيم الجدولية عند مستوى 1 % ، 5 % ، وبقيم (14.07) ، (18.63) على التوالي ، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية  $H_0$  ، ونرفض الفرضية البديلة  $H_1$  ، أي لا يوجد تكامل متزامن.

**الفرضية (8) :**

$r = 7$  : : فإن القيمة المحسوبة ( Max -Eigenvalue ) : (7.1417) أصغر من القيم الجدولية عند مستوى 1 % ، 5 % ، وبقيم (14.07) ، (18.63) على التوالي ، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية  $H_0$  ، ونرفض الفرضية البديلة  $H_1$  ، أي لا يوجد تكامل متزامن.

**الفرضية (9) :**

$r = 8$  : فإن القيمة المحسوبة (Max -Eigenvalue) : (6.2602) أصغر من القيم الجدولية عند مستوى 1 % ، 5 % ، وبقيم (14.07) ، (18.63) على التوالي ، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية  $H_0$  ، ونرفض الفرضية البديلة  $H_1$  ، أي لا يوجد تكامل متزامن.

### الفرضية (10) :

$r = 9$  : فإن القيمة المحسوبة (Max -Eigenvalue) : (5.5952) أصغر من القيم الجدولية عند مستوى 1 % ، 5 % ، وبقيم (14.07) ، (18.63) على التوالي ، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية  $H_0$  ، ونرفض الفرضية البديلة  $H_1$  ، أي لا يوجد تكامل متزامن.

إذن نستنتج من الجدول (4) أنه توجد علاقتين من التكامل المتزامن بين المتغيرات المدروسة عند مستوى 5 % ، و علاقة تكامل متزامن واحدة عند مستوى 1 % .

### 3-3- اختبار العلاقات السببية :

سنحاول اختبار اتجاه العلاقات السببية باستعمال طريقة " غرا نجر " بين كل المتغيرات المدروسة ( LPIB ، LMM ، iLm ، Lex ، Ler ) ، وهنا نحاول تبيان ما هو المتغير الذي يؤثر في الآخر ، الأول يؤثر في الثاني ، أو الثاني يؤثر في الأول ، أو يتأثران ببعضهما في نفس الوقت ، ومن شروط دراسة العلاقة السببية يجب أن تكون كل المتغيرات المستعملة مستقرة من نفس الدرجة .

### 3-3-1- اختبار سببية " GRANGER " يركز على النماذج التالية :

$$y_t = \dots + d)Coi$$

$$x_t = \dots + d)Coi$$

$$\nabla (y_t)_2 = \sum \Phi_i \cdot \nabla (x_{t-1})_2 + \xi_t \dots \dots \dots (27)$$

$$\nabla (x_t)_2 = \sum \Psi_i \cdot \nabla (y_{t-1})_2 + \xi_t \dots \dots \dots (28)$$

$$\nabla (y_t)_2 = \sum \theta_i \cdot \nabla (y_{t-1})_2 + \sum \lambda_i \cdot \nabla (x_{t-1})_2 + \xi_t \dots \dots \dots (29)$$

$$\nabla(x_t)_2 = \sum \gamma_i \cdot \nabla(x_{t-1})_2 + \sum \Gamma_i \cdot \nabla(y_{t-1})_2 + \xi_t \dots \dots \dots (30)$$

حيث :

$\nabla(\ )_2$  : يرمز للتفاضل الثاني للمتغيرة .

في الحالات الأربعة نلاحظ أن المعادلة (27) هي معادلة مشتقة للمعادلة (29) ، والمعادلة

(28) هي معادلة مشتقة للمعادلة (30) .

لاختبار العلاقة السببية نستعمل الفرضيتين التاليتين :

$$H_0 : \lambda_i = 0$$

$$H_1 : \Gamma_i = 0$$

فنكون أمام الحالات التالية :

- يكون المتغيرين  $x_t$  ،  $y_t$  مستقلين عن بعضهما البعض ، إذا لم نستطيع رفض كل من الفرضيتين .

- تكون هناك علاقة سببية في الاتجاهين إذا تم رفض الفرضيتين  $H_0$  و  $H_1$  معا .

- إذا تم رفض الفرضية  $H_0$  وقبول الفرضية  $H_1$  نقول أن هناك علاقة سببية بين المتغيرين وتكون هذه العلاقة من تفاضل المتغير الأول  $y_t$  إلى تفاضل المتغير الثاني  $x_t$  .

**3-3-2- دراسة العلاقة السببية :** سنحاول اختبار اتجاه العلاقة السببية باستعمال طريقة

" غرا نجر " بين المتغيرين للعلاقات الأربعة للتكامل المشترك :

\* لوغاريتم الناتج الداخلي الخام ولوغاريتم سعر الصرف ( LPIB - Ler ) .

\* لوغاريتم الصادرات ولوغاريتم سعر الصرف ( Lex-Ler ) .

\* لوغاريتم الواردات ولوغاريتم سعر الصرف ( Lim -Ler ) .

\* لوغاريتم الكتلة النقدية ولوغاريتم سعر الصرف ( LMM -Ler ) .

إن اختبار " غرا نجر " يركز على المعادلات التالية :

\* لوغاريتم الناتج الداخلي الخام ولوغاريتم سعر الصرف ( LPIB - Ler ) :

$$\nabla(LPIB_t)_2 = \sum \Phi_i \cdot \nabla(Ler_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$\nabla(Ler_t)_2 = \sum \Psi_i \cdot \nabla(LPIB_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$\nabla(LPIB_t)_2 = \sum \theta_i \cdot \nabla(LPIB_{t-1})_2 + \sum \lambda_i \cdot \nabla(Ler_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$\nabla (\text{Ler}_t)_2 = \sum \gamma_i \cdot \nabla (\text{Ler}_{t-1})_2 + \sum \Gamma_i \cdot \nabla (\text{LPIB}_{t-1})_2 + \xi_t$$

\* لوغاريتم الصادرات ولوغاريتم سعر الصرف (Lex-Ler) :

$$\nabla (\text{Lex}_t)_2 = \sum \Phi_i \cdot \nabla (\text{Ler}_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$\nabla (\text{Ler}_t)_2 = \sum \Psi_i \cdot \nabla (\text{Lex}_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$\nabla (\text{Lex}_t)_2 = \sum \theta_i \cdot \nabla (\text{Lex}_{t-1})_2 + \sum \lambda_i \cdot \nabla (\text{Ler}_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$\nabla (\text{Ler}_t)_2 = \sum \gamma_i \cdot \nabla (\text{Ler}_{t-1})_2 + \sum \Gamma_i \cdot \nabla (\text{Lex}_{t-1})_2 + \xi_t$$

\* لوغاريتم الواردات ولوغاريتم سعر الصرف (Lim-Ler) :

$$\nabla (\text{Lim}_t)_2 = \sum \Phi_i \cdot \nabla (\text{Ler}_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$\nabla (\text{Ler}_t)_2 = \sum \Psi_i \cdot \nabla (\text{Lim}_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$\nabla (\text{Lim}_t)_2 = \sum \theta_i \cdot \nabla (\text{Lim}_{t-1})_2 + \sum \lambda_i \cdot \nabla (\text{Ler}_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$\nabla (\text{Ler}_t)_2 = \sum \gamma_i \cdot \nabla (\text{Ler}_{t-1})_2 + \sum \Gamma_i \cdot \nabla (\text{Lim}_{t-1})_2 + \xi_t$$

\* لوغاريتم الكتلة النقدية ولوغاريتم سعر الصرف (LMM-Ler) :

$$\nabla (\text{LMM}_t)_2 = \sum \Phi_i \cdot \nabla (\text{Ler}_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$\nabla (\text{Ler}_t)_2 = \sum \Psi_i \cdot \nabla (\text{LMM}_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$\nabla (\text{LMM}_t)_2 = \sum \theta_i \cdot \nabla (\text{LMM}_{t-1})_2 + \sum \lambda_i \cdot \nabla (\text{Ler}_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$\nabla (\text{Ler}_t)_2 = \sum \gamma_i \cdot \nabla (\text{Ler}_{t-1})_2 + \sum \Gamma_i \cdot \nabla (\text{LMM}_{t-1})_2 + \xi_t$$

- إذا تم قبول الفرضية العدمية  $H_0$  ورفض الفرضية البديلة  $H_1$  فإن العلاقة السببية تكون

من تفاضل المتغير الثاني إلى تفاضل المتغير الأول .

ولاختبار هاتين الفرضيتين نقوم بحساب  $F^*$  الإحصائية :

تحسب  $F^*$  الإحصائية كما يلي:<sup>152</sup>

$$F^* = \frac{(\text{SSR}_r - \text{SSR}_\mu) / c}{\text{RSS}_\mu / (N - K - 1)}$$

<sup>152</sup> BOURBONNAIS Régis « économétrie » 3<sup>e</sup> édition DUNOD 2000 P 271

حيث :

$F^*$  : الإحصائية المحسوبة

$N$  : تمثل عدد المشاهدات للمعادلة غير المشتقة .

$K$  : تمثل عدد المعادلات الأصلية .

$c$  : عدد المتغيرات .

$SSR_r$  : تمثل مجموع مربعات البواقي في المعادلة الثالثة والرابعة .

$SSR_u$  : تمثل مجموع مربعات البواقي في المعادلة الأولى والثانية .

إذا كانت  $F^*$  أكبر من إحصائية "FISHER" المجدولة نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقات سببية ، أما إذا كانت  $F^*$  المحسوبة أصغر من إحصائية "FISHER" الجدولية نقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقات سببية إذن باستعمال اختبار " غرا نجر " وبتطبيق برنامج " Eviews " لاختبار العلاقة السببية استطعنا الوصول إلى ما يلي :

الحالة الأولى :

الجدول (8) : اختبار سببية "GRANGER" بين الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف :

الفرضيات	عدد المشاهدات	F-Statistic	الاحتمال
Null Hypothesis:	Obs		
Lpib لا يسبب Ler	41	1.29793	0.28557
Ler لا يسبب Lpib	41	0.35275	0.70516

من إعداد الطالب وبواسطة برنامج Eviews ( أنظر الملحق السادس ص 176 ) .

نلاحظ من خلال الجدول (8) أن إحصائية "FISHER" : (1.29793) ،

أو عن طريق احتمال الفرضية الأولى (  $0.05 < 0.28557$  ) ، وبذلك نقبل الفرضية

العدمية ، أي لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين ، أما في العلاقة الثانية كذلك نلاحظ أن

احتمال الفرضية (  $0.05 < 0.70516$  ) ، ومنه ليس هناك علاقة سببية في الاتجاهين

أي بين لوغار يتم الناتج الداخلي الخام ولوغار يتم سعر الصرف.

الحالة الثانية :

الجدول (9) : اختبار سببية " GRANGER " بين الصادرات وسعر الصرف :

الاحتمال	F-Statistic	عدد المشاهدات Obs	الفرضيات Null Hypothesis:
0.73776	0.30671	41	Lex لا يسبب Ler
0.64720	0.44040	41	Ler لا يسبب Lex

من إعداد الطالب وبواسطة برنامج **Eviews** ( أنظر الملحق السادس ص 176 ) .  
 نلاحظ من خلال الجدول (9) أن احتمال الفرضية الأولى (  $0.05 < 0.73776$  )  
 ومنه نقبل الفرضية العدمية أي لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين ، أما احتمال الفرضية  
 الثانية (  $0.05 < 0.64720$  ) إذن نقبل فرضية العدم أي لا توجد علاقة سببية بين  
 الصادرات وسعر الصرف كذلك .

الحالة الثالثة :

الجدول (10) : اختبار سببية " GRANGER " بين الواردات وسعر الصرف :

الاحتمال	F-Statistic	عدد المشاهدات Obs	الفرضيات Null Hypothesis:
0.64439	0.44485	41	Lim لا يسبب Ler
0.45297	0.80961	41	Ler لا يسبب Lim

من إعداد الطالب وبواسطة برنامج **Eviews** ( أنظر الملحق السادس ص 176 ) .  
 نلاحظ من خلال الجدول (10) أن احتمال الفرضية الأولى (  $0.05 < 0.64439$  ) يعني  
 ذلك قبول الفرضية العدمية أي لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين ، أما في العلاقة الثانية  
 يظهر احتمال الفرضية الثانية أكبر من 0.05 أي (  $0.05 < 0.45297$  ) ، ومنه نقبل فرضية  
 العدم أي لا توجد علاقة سببية بين الواردات وسعر الصرف .

الحالة الرابعة :

الجدول (11) : اختبار سببية " GRANGER " بين الكتلة النقدية وسعر الصرف :

الاحتمال	F-Statistic	عدد المشاهدات	الفرضيات
----------	-------------	---------------	----------



		Obs	Null Hypothesis:
0.27775	1.32772	41	Lmm لا يسبب Ler
0.03777	3.59332	41	Lmm لا يسبب Ler

من إعداد الطالب وبواسطة برنامج **Eviews** ( أنظر الملحق السادس ص176).

نلاحظ من خلال الجدول (11) أن احتمال الفرضية الأولى ( $0.05 < 0.27775$ ) ، ومنه نقبل الفرضية العدمية أي لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين ، أما في العلاقة الثانية أن قيمة الاحتمال ( $0.05 > 0.03777$ ) ، ومنه نرفض الفرضية العدمية والتي تشير إلى أن سعر الصرف لا يسبب في الكتلة النقدية ونقبل الفرضية العدمية والتي تبين أن سعر الصرف يتسبب في الكتلة النقدية .

إذن يمكننا تلخيص النتائج لاختبارات سببية " غرا نجر " للمتغيرات المدروسة في الفترة 1966 – 2008 كما يلي :

\* أي تغير في الناتج الداخلي الخام لا يكون سببا في تغير سعر الصرف ، وأي تغير في سعر الصرف لا يكون سببا في تغير الناتج الداخلي الخام .

\* أي تغير في الصادرات لا يكون سببا في تغير في سعر الصرف ، وأي تغير في سعر الصرف لا يكون سببا في تغير في الصادرات .

\* أي تغير في الواردات لا يكون سببا في تغير سعر الصرف ، وأي تغير في سعر الصرف لا يكون سببا في تغير الواردات .

\* أي تغير في الكتلة النقدية لا يكون سببا في تغير سعر الصرف ، وأي تغير في سعر الصرف يكون سببا في تغير الكتلة النقدية .

إذن نتائج سببية " غرا نجر " بينت أن وجود علاقة سببية وحيدة وهي سعر الصرف يتسبب في الكتلة النقدية ، ومنه نعتبر هذه النتائج منطقية في الفترة المدروسة من سنة 1966 إلى سنة 2008 .

### 3-4- تحليل دوال الاستجابة :

إن اختبار سببية " غرا نجر " يبين وجود علاقة بين المتغيرات ، ولإظهار هذه العلاقة نقوم بحساب دوال الاستجابة لكل المتغيرات المدروسة (Ler ، Lex ، Li m ، LMM ، BIPL) ، فنلاحظ على سبيل المثال من شكل دوال الاستجابة للمتغيرات من أثر التغير في متغيرة

سعر الصرف أن المتغيرات ( الناتج الداخلي الخام ، الصادرات ، الواردات ، الكتلة النقدية ) ترتفع مباشرة بعد إحداث التغيير ( أنظر الملحق السابع ص 177 ) .

### خلاصة الفصل :

في هذا الفصل توصلنا إلى عرض جزء من الطرق القياسية المستعملة في الدراسة القياسية ، قمنا بتطبيق طريقة التكامل المتزامن على المتغيرات الاقتصادية المقترحة فتوصلنا إلى أن كل المتغيرات المدروسة ( LPIB ، LMM ، Lim ، Lex ، Ler ) ، مكاملة من الدرجة الأولى ماعدا متغيرة سعر الصرف مكاملة من الدرجة الثانية ، ثم باستعمال اختبار " JOHANSEN " ، وجدنا رتبة التكامل المتزامن من الدرجة الثانية عند مستوى معنوية 5 % ، أي أنه يوجد علاقتين للتكامل المتزامن في المدى الطويل ، وذلك باختبار " غرا نجر " ، وهي علاقة فيما بين الكتلة النقدية وسعر الصرف ، علاقة بين الصادرات و الواردات ، وباستعمال دراسة العلاقة السببية توصلنا إلى أن هناك علاقة سببية بين سعر الصرف والكتلة النقدية أي علاقة أثر متغيرة سعر الصرف على متغير الكتلة النقدية .

## الخاتمة :

لقد كان سعر الصرف ولازال يشكل ظاهرة في معالجة الاختلالات الكلية ، هنا حاول الكثير من الاقتصاديين تفسير ظاهرة تكوين أسعار الصرف الاسمية من الجانب النظري ، وذلك بإعطاء أهم النظريات المحددة لسعر الصرف الاسمي ، في حين اهتم البعض الآخر بالجانب القياسي الذي لا يقل أهمية عن الجانب النظري بإعطائهم صيغ النماذج المفسرة للظاهرة باستخدام متغيرات تفسيرية ، وعليه وبإتباع المنهج العلمي الأكاديمي قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى أربعة فصول ، ففي الفصل الأول تعرضنا لعموميات وتعريف سعر الصرف ، وأدرجنا عدة عناصر فرعية طبقا لما نراه يلم أو يشمل الخطوط العريضة للظاهرة بدءا بتعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أجنبية أخرى ، والوسيط الذي يمكن من بيع وشراء العملات المحلية المختلفة هو سوق الصرف ، كما أدرجنا كذلك مختلف أنظمة سعر الصرف ، وأنواع سعر الصرف ، وفي العنصر الثاني قمنا بعرض مختلف النظريات والنماذج القياسية لسعر الصرف في المدى الطويل لننتهي إلى سياسات سعر الصرف ، وفيما يخص الفصل الثاني عالجنا الاختلال في ميزان المدفوعات من خلاله تعرضنا إلى ماهية ميزان المدفوعات ، وفي العنصر الثاني درسنا أوضاع ميزان المدفوعات وكيفية علاج الاختلال في ميزان المدفوعات ، وعرضنا في الفصل الثالث أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات ، حيث أدرجنا فيه أولا تخفيض قيمة العملة الوطنية على ميزان المدفوعات ، وثانيا التقلبات العالمية في أسعار الصرف وأثارها على ميزان المدفوعات ، وفي الفصل الرابع والأخير والمتمثل في الدراسة القياسية وفيه حاولنا إظهار العلاقة التي تربط بين المتغيرات المدروسة ، وذلك باستعمال طريقة التكامل المشترك ، وأثر تغير سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية ، وفي الفترة الممتدة ما بين

1973 و 1988 عرفت الجزائر بنظام ثبات أسعار الصرف الذي كان يحدد في بداية الأمر بالنسبة للذهب ثم إلى الفرنك الفرنسي وأخيرا بالنسبة إلى سلة مكونة من 14 عملة ، أدت هذه السياسة المطبقة إلى ظهور بوادر الاختلالات الداخلية والخارجية التي كانت مخفية وراء ستار إيرادات المحروقات ، وتمثل أهم هدف لبرنامج التصحيح الهيكلي في إعادة التوازنات الاقتصادية والمالية من جهة ، وخلق الشروط الملائمة للبعث الاقتصادي من جهة أخرى ، في هذا المضمون شرع في تخفيض العملة الوطنية في سنة 1994 إلى 40.17 % ، وبينت الدراسات القياسية والتحليلية لأثر تغير سعر الصرف على التوازنات الاقتصادية الكلية ، فقد اتضح الفرق بين المكانة التي كان يشغلها ما قبل وما بعد عملية التخفيض حيث أنه في هذه الأخيرة وباقترابه من قيمته الحقيقية تمكن من الربط بين قيمة الدينار الجزائري ومختلف عناصر القطاعات الاقتصادية ، كما كان له الدور الكبير في تغيير الأوضاع الاقتصادية والمالية .

#### اختبار الفرضيات :

يمكن إجراء اختبار الفرضيات الذي انطلق منها البحث بعد محاولة الإحاطة بجوانب الموضوع ، فيما يخص الفرضية الأولى والتي تنص على أنه كلما كان سعر الصرف مرتفعا كلما كان العجز في ميزان المدفوعات ، وهذا ما تحدده النظرية الاقتصادية فقد أثبتت صحة هذه الفرضية دراسات سابقة ، أما فيما يخص بالفرضية الثانية والتي تتضمن أي تغير في سعر الصرف يكون سببا في تغير الكتلة النقدية ، وهذا ما بينته الدراسة القياسية عند تطبيق طريقة التكامل المشترك ودراسة العلاقة السببية أظهرت أن هناك علاقة بين سعر الصرف والكتلة النقدية ، حيث إذا ارتفع سعر الصرف تتخفف مداخل الدولة من العملة الصعبة فتتخفف بذلك السيولة في الاقتصاد وتتنخفض الاستثمارات فينخفض الناتج الداخلي الخام ، وإذا انخفض سعر الصرف تزيد مداخل الدولة من العملة الصعبة وتتوفر بذلك السيولة فترتفع الاستثمارات وبالتالي يرتفع الناتج الداخلي الخام .

#### نتائج البحث :

\* سعر الصرف يعتبر كركيزة اسمية وسياسة مناسبة للبلدان الانتقالية لضبط معدلات التضخم .

\* الاهتمام باستقرار الاقتصاد الكلي عموما وتحقيق استقرار سعر الصرف خاصة وتخفيض معدلات التضخم في ظل العولمة المالية يفرض التخلي عن التثبيت والاتجاه نحو التعويم ، وهذا لتجنب الأزمات المالية .

#### الاقتراحات :

- تطور النمذجة القياسية لصياغة نموذج هيكلية قياسي لسعر الصرف .
- وضع آليات حمائية من أجل تحقيق استقرار ولو نسبي في سوق الصرف في المدى القصير والطويل ، وبالتالي التحكم في متغيرات ميزان المدفوعات .
- إعادة النظر في العلاقة التي تربط سعر الصرف بالتضخم في ظل توافر ووجود متغيرات اقتصادية جديدة من العولمة المالية والتجارة الالكترونية وترابط الأسواق.
- ويبقى المجال مفتوحا لدراسات معمقة في هذا المجال .

# الملاحق

الملحق الأول : مصادر المعلومات .

الملحق الثاني : إحصائيات المتغيرات المدروسة من 1966 إلى 2008

الملحق الثالث : نتائج اختبار الجذر الأحادي .

الملحق الرابع : نتائج اختبار ديكي- فولر .

الملحق الخامس : نتائج اختبار جوها نسن .

الملحق السادس : نتائج اختبار سببية غرا نجر .

الملحق السابع : أشكال دوال الاستجابة للمتغيرات المدروسة .

## الملحق الأول : مصادر المعلومات

- 1- سلسلة إحصائية من الديوان الوطني للإحصائيات من سنة 1966 إلى سنة 2008 .
- 2- إحصائية البنك العالمي (WDI) " CD – ROM 2004 " .
- 3- إحصائية صندوق النقد الدولي .

الملحق الثاني : إحصائيات المتغيرات المدروسة من 1966 إلى 2008

الوحدة : 10<sup>6</sup> دج

obs.	er	ex	im	PIB	MM
1966	5025	3070	3154	14690	5 779
1967	5014	3572	3154	16230	7 506
1968	4963	4098	4023	18740	10 160
1969	4951	4611	4981	18474.3	11 621
1970	4937	4981	6205	21210.2	13 075
1971	4913	4208	6028	21628.2	13 925
1972	4481	5854	6694	26521.8	18 139
1973	3963	7479	8876	30532.6	20 362
1974	4181	19594	17754	49295.1	25 770
1975	3949	18563	23755	53646.6	33 748
1976	4164	22205	22227	65252.2	43 604
1977	4147	24410	29475	76887.1	51 951
1978	3966	24234	34439	92080.2	67 459
1979	3853	36754	32378	112904.4	79 689
1980	3837	52648	40519	143343.2	93 539
1981	4316	62837	48780	169035.2	109 154
1982	4592	60478	49384	181076.7	137 890
1983	4789	60722	49782	203580	165 926
1984	4983	63758	51257	231010.1	194 717
1985	5028	64564	49491	252836.4	223860
1986	4702	34935	43394	250465.7	227 016
1987	4850	41736	34153	260754.4	257 896
1988	5915	45421	43427	290039.3	292 965
1989	7609	71937	70072	355184	308 147
1990	8958	122279	87018	472805.7	343 324
1991	18474	233589	139241	752592.3	414 745
1992	21836	249010	188547	918623.8	529 257
1993	23345	239552	205035	1005031.4	649 151
1994	35059	324338	340142	1274944	733 329
1995	47663	498451	513193	1743631.8	800 741
1996	54749	740811	498326	2256712.6	915 949
1997	57707	791767.5	501579.9	2432462.9	1 085 910
1998	58739	588875.6	552358.6	2444370.2	1 291 455
1999	66574	840516.5	610673	2825227.6	1 468 358
2000	75260	1734750.7	857221.9	4123513.9	1 661 889
2001	77215	1550898.4	930677.5	4227113.1	2 073 564
2002	79682	1605789.6	1159170.2	4522773.3	2 837 080
2003	77394.7	2008951.3	1254041.2	5252321.1	3 290 418
2004	72060.3	2462919.6	1577137.7	6151898.1	3 738 000
2005	73359.6	3569649.3	1820427.1	7564648.8	4 157 600
2006	72646.6	4149706.9	1863501.3	8512184.6	4 933 700
2007	69375.7	4402231.8	2326059.4	9408286.5	5 994 600
2008	62651.6	5311253	3170777.2	11042837.9	7 014 200



### الملحق الثالث : نتائج اختبار الجذر الأحادي للمتغيرات المدروسة :

#### متغيرة سعر الصرف :

ADF Test Statistic	0.985952160137	1% Critical Value*	-2.62107495248
		5% Critical Value	-1.94924994111
		10% Critical Value	-1.62012498975

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LER)  
Method: Least Squares  
Sample(adjusted): 1969 2008

Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LER(-1)	0.00259158508364	0.00262850997078	0.985952160137	0.330560484228
D(LER(-1))	0.400630999982	0.164611519644	2.43379686213	0.0198888972796
D(LER(-2))	0.152720857965	0.166312785472	0.918274909122	0.364422546455
R-squared	0.22633635799	Mean dependent var	0.0633894705779	
Adjusted R-squared	0.184516701665	S.D. dependent var	0.153610589458	
S.E. of regression	0.138716681634	Akaike info criterion	-1.04072785018	
Sum squared resid	0.711965757249	Schwarz criterion	-0.914061891124	
Log likelihood	23.8145570037	Durbin-Watson stat	2.08765437042	

#### متغيرة الصادرات :

ADF Test Statistic	-0.0890673875919	1% Critical Value*	-3.5930149166
		5% Critical Value	-2.93202958896
		10% Critical Value	-2.60387782499

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LEX)  
Method: Least Squares  
Sample(adjusted): 1967 2008

Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX(-1)	-0.00174400563684	0.0195807431203	-0.0890673875919	0.929472821984
C	0.197595178407	0.229380506323	0.861429689796	0.394136146445
R-squared	0.00019828566331	Mean dependent var	0.177521559397	
Adjusted R-squared	-0.0247967571951	S.D. dependent var	0.273205450596	
S.E. of regression	0.276572013047	Akaike info criterion	0.313756903652	
Sum squared resid	3.05968313604	Schwarz criterion	0.396503075951	
Log likelihood	-4.58889497668	F-statistic	0.00793299953247	
Durbin-Watson stat	1.80811920995	Prob(F-statistic)	0.929472821984	

#### متغيرة الواردات :

ADF Test Statistic	-0.0437846635703	1% Critical Value*	-3.5930149166
		5% Critical Value	-2.93202958896
		10% Critical Value	-2.60387782499

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LIM)  
Method: Least Squares  
Sample(adjusted): 1967 2008

Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIM(-1)	-0.0149527330206	0.0149527330206	-0.0437846635703	0.96529390046
C	0.172022134093	0.172098616008	0.99955592502	0.323534265611
R-squared	4.79251221717e-05		Mean dependent var	0.16459667909
Adjusted R-squared	-0.0249508767498		S.D. dependent var	0.187403705462
S.E. of regression	0.189727244553		Akaike info criterion	-0.440010588926
Sum squared resid	1.43985709303		Schwarz criterion	-0.357264416627
Log likelihood	11.2402223675		F-statistic	0.00191709676396
Durbin-Watson stat	1.4531050651		Prob(F-statistic)	0.96529390046

### متغيرة الناتج الداخلي الخام :

ADF Test Statistic	0.117693474573	1% Critical Value*	-3.5930149166
		5% Critical Value	-2.93202958896
		10% Critical Value	-2.60387782499

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LPIB)

Method: Least Squares

Sample(adjusted): 1967 2008

Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.00101407183486	0.008616211209	0.117693474573	0.906899550529
C	0.14473286131	0.111328581351	1.30005124968	0.201025117809
R-squared	0.000346173971007		Mean dependent var	0.15767548459
Adjusted R-squared	-0.0246451716797		S.D. dependent var	0.11105622076
S.E. of regression	0.112416391173		Akaike info criterion	-1.48676604895
Sum squared resid	0.505497800173		Schwarz criterion	-1.40401987665
Log likelihood	33.222087028		F-statistic	0.013851753957
Durbin-Watson stat	1.67137395549		Prob(F-statistic)	0.906899550529

### متغيرة الكتلة النقدية :

ADF Test Statistic	-1.35968477018	1% Critical Value*	-2.61815822908
		5% Critical Value	-1.94877613158
		10% Critical Value	-1.61990951356

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LMM)

Method: Least Squares

Sample(adjusted): 1967 2008

Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LMM(-1)	-0.0870057422366	0.0639896424118	-1.35968477018	0.1813606828
R-squared	0.0431280877638		Mean dependent var	0.0080112437
Adjusted R-squared	0.0431280877638		S.D. dependent var	1.8853531570
S.E. of regression	1.84424925128		Akaike info criterion	4.0855431320

Sum squared resid	139.451467335	Schwarz criterion	4.1269162182
Log likelihood	-84.7964057734	Durbin-Watson stat	2.5473087228

6  
1  
4

**الملحق الرابع : نتائج اختبار " ديكي- فولر " من الدرجة الأولى :**  
**متغيرة سعر الصرف :**

ADF Test Statistic	-1.44381112628	1% Critical Value*	-2.62265728321
		5% Critical Value	-1.94950506932
		10% Critical Value	-1.62024101539

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LER,2)  
Method: Least Squares  
Sample(adjusted): 1970 2008

Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LER(-1))	-0.225682455516	0.156310234357	-1.44381112628	0.157438960057
D(LER(-1),2)	0.408690338354	0.17596105261	-2.32261817199	0.025967479372
D(LER(-2),2)	0.373321785576	0.15560147938	-2.39921745643	0.0217314948558
R-squared	0.356664287482	Mean dependent var	-0.00255196467068	
Adjusted R-squared	0.320923414564	S.D. dependent var	0.160523655743	
S.E. of regression	0.132281289507	Akaike info criterion	-1.13396877262	
Sum squared resid	0.629940223933	Schwarz criterion	-1.00600249215	
Log likelihood	25.1123910661	Durbin-Watson stat	1.97219949324	

**متغيرة الصادرات :**

ADF Test Statistic	-4.72533879963	1% Critical Value*	-3.6018562007
		5% Critical Value	-2.93577488363
		10% Critical Value	-2.60585004717

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LEX,2)  
Method: Least Squares  
Sample(adjusted): 1969 2008

Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX(-1))	-1.03538490085	0.219113368323	-4.72533879963	3.28499909804e-05
D(LEX(-1),2)	0.143040224012	0.163050617139	0.877274962353	0.385998187589
C	0.185803060293	0.059546673427	3.12029286608	0.00349429364171
R-squared	0.46422998296	Mean dependent var	0.00125856877206	

Adjusted R-squared	0.43526944150	S.D. dependent var	0.376952721878
S.E. of regression	0.28327453020	Akaike info criterion	0.387237964629
Sum squared resid	2.96904500014	Schwarz criterion	0.513903923688
Log likelihood	-4.74475929258	F-statistic	16.0297411421
Durbin-Watson stat	2.05826434393	Prob(F-statistic)	9.68501967501e-06

### متغيرة الواردات :

ADF Test Statistic	-	1% Critical Value*	-3.59731738075	
	4.7939137			
	562			
		5% Critical Value	-2.93385360171	
		10% Critical Value	-2.60483829823	
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LIM,2)				
Method: Least Squares				
Sample(adjusted): 1968 2008				
Included observations: 41 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIM(-1))	-	0.15423436	-	2.39452996402e-05
	0.7393862	9012	4.79391375	
	63286		62	
C	0.1266380	0.03794670	3.33726127	0.00186813650151
	59021	19961	329	
R-squared	0.3707810	Mean dependent var		0.00755612536993
	98375			
Adjusted R-squared	0.3546472	S.D. dependent var		0.228649814137
	80385			
S.E. of regression	0.1836831	Akaike info criterion		-0.503657921597
	95018			
Sum squared resid	1.3158411	Schwarz criterion		-0.420069040294
	2915			
Log likelihood	12.324987	F-statistic		22.9816091019
	3927			
Durbin-Watson stat	1.8436028	Prob(F-statistic)		2.39452996402e-05
	7893			

### متغيرة الناتج الداخلي الخام :

ADF Test Statistic	-	1% Critical Value*	-3.59731738075	
	5.3213522			
	5928			
		5% Critical Value	-2.93385360171	
		10% Critical Value	-2.60483829823	
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LPIB,2)				
Method: Least Squares				
Sample(adjusted): 1968 2008				
Included observations: 41 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-	0.157457500672	-5.32135225928	4.52315228506e-06
	0.83788682694			
	1			

C 0.13353833164 0.0303593163512 4.39859482011 8.17208861415e-05  
4

R-squared	0.42064973572	Mean dependent var	0.00147553241794
Adjusted R-squared	0.40579460074	S.D. dependent var	0.145253662381
S.E. of regression	0.11196837832	Akaike info criterion	-1.49364994643
Sum squared resid	0.48893979204	Schwarz criterion	-1.41006106513
Log likelihood	32.6198239019	F-statistic	28.3167898674
Durbin-Watson stat	1.98727492471	Prob(F-statistic)	4.52315228506e-06

### متغيرة الكتلة النقدية :

ADF Test Statistic	-	1% Critical Value*	-2.61957746585
	8.9281865		
	0529		
		5% Critical Value	-1.94900725818
		10% Critical Value	-1.6200146239

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LMM,2)  
Method: Least Squares  
Sample(adjusted): 1968 2008

Included observations: 41 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LMM(-1))	-	0.14916045	-	4.5694270509e-11
	1.3317323	4268	8.92818650	
	5492		529	
R-squared	0.6658661	Mean dependent var		4.19718460529e-17
	7746			
Adjusted R-squared	0.6658661	S.D. dependent var		3.11396254707
	7746			
S.E. of regression	1.8000045	Akaike info criterion		4.03754333379
	5613			
Sum squared resid	129.60065	Schwarz criterion		4.07933777444
	6084			
Log likelihood	-	Durbin-Watson stat		2.07728627046
	81.769638			
	3427			

### نتائج اختبار "ديكي و فولر" من الدرجة الثانية لمتغيرة سعر الصرف

ADF Test Statistic	-	1% Critical Value*	-2.62433180849
	4.8997940		
	0402		
		5% Critical Value	-1.94977362532
		10% Critical Value	-1.62036314764

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LER,3)  
Method: Least Squares  
Sample(adjusted): 1971 2008

Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LER(-1),2)	-	0.42516681	-	2.17060795383e-05

	2.0832298	9935	4.89979400	
	3503		402	
D(LER(-1),3)	0.5131917	0.30518990	1.68154885	0.101559853703
	30047	1209	864	
D(LER(-2),3)	0.0373060	0.17020355	0.21918464	0.827779444411
	053078	254	5391	
R-squared	0.7531899	Mean dependent var		-0.00145964785304
	89732			
Adjusted R-squared	0.7390865	S.D. dependent var		0.269955972738
	60574			
S.E. of regression	0.1378926	Akaike info criterion		-1.04902566579
	65126			
Sum squared resid	0.6655035	Schwarz criterion		-0.91974254792
	48342			
Log likelihood	22.931487	Durbin-Watson stat		1.99236804873
	6501			

**الملحق الخامس : نتائج اختبار جوها نسن :**

**متغيرة سعر الصرف ومتغيرة الصادرات :**

Sample(adjusted): 1968 2008  
Included observations: 41 after adjusting endpoints  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: LER LEX  
Lags interval (in first differences): 1 to 1  
Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized		Trace	5 Percent	1 Percent
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Critical Value
None	0.0808876370	3.4798305940	15.41	20.04
	106	6		
At most 1	0.0005268805	0.0216077958	3.76	6.65
	60173	309		

\*(\*\*) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level  
Trace test indicates no cointegration at both 5% and 1% levels

Hypothesized		Max-Eigen	5 Percent	1 Percent
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Critical Value
None	0.0808876370	3.4582227982	14.07	18.63
	106	3		

**متغيرة سعر الصرف ومتغيرة الواردات :**

Sample(adjusted): 1968 2008  
Included observations: 41 after adjusting endpoints  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: LER LIM  
Lags interval (in first differences): 1 to 1  
Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized		Trace	5 Percent	1 Percent
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Critical Value
None	0.1154962642	5.1016679061	15.41	20.04
	79	6		
At most 1	0.0017009344	0.0697976902	3.76	6.65
	5737	426		

\*(\*\*) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level

Trace test indicates no cointegration at both 5% and 1% levels

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.1154962642 79	5.0318702159 2	14.07	18.63

### متغيرة سعر الصرف ومتغيرة الناتج الداخلي الخام :

Sample(adjusted): 1968 2008  
Included observations: 41 after adjusting endpoints  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: LER LPIB  
Lags interval (in first differences): 1 to 1  
Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.0777363328 644	3.4171953810 8	15.41	20.04
At most 1	0.0024191746 0012	0.0993063267 668	3.76	6.65

\*(\*\*) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level  
Trace test indicates no cointegration at both 5% and 1% levels

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.0777363328 644	3.3178890543 1	14.07	18.63

### متغيرة سعر الصرف ومتغيرة الكتلة النقدية :

Sample(adjusted): 1968 2008  
Included observations: 41 after adjusting endpoints  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: LER LMM  
Lags interval (in first differences): 1 to 1  
Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.2916322248 02	14.913357548 7	15.41	20.04
At most 1	0.0187701688 633	0.7768911384 47	3.76	6.65

\*(\*\*) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level  
Trace test indicates no cointegration at both 5% and 1% levels

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None *	0.2916322248 02	14.136466410 3	14.07	18.63

### متغيرة الصادرات ومتغيرة الواردات :

Sample(adjusted): 1968 2008  
Included observations: 41 after adjusting endpoints  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: LEX LIM

Lags interval (in first differences): 1 to 1  
Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None *	0.3804329088	19.853009872	15.41	20.04
	35	2		
At most 1	0.0054704503	0.2249041920	3.76	6.65
	9014	18		

(\*\*) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level  
Trace test indicates 1 cointegrating equation(s) at the 5% level  
Trace test indicates no cointegration at the 1% level

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.3804329088	19.628105680	14.07	18.63
	35	2		

### متغيرة الصادرات و متغيرة الناتج الداخلي الخام :

Sample(adjusted): 1968 2008

Included observations: 41 after adjusting endpoints

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: LEX LPIB

Lags interval (in first differences): 1 to 1  
Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.1266519715	5.6419880688	15.41	20.04
	05			
At most 1	0.0021859279	0.0897211436	3.76	6.65
	4879	431		

(\*\*) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level  
Trace test indicates no cointegration at both 5% and 1% levels

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.1266519715	5.5522669251	14.07	18.63
	05	6		

### متغيرة الصادرات و متغيرة الكتلة النقدية :

Sample(adjusted): 1968 2008

Included observations: 41 after adjusting endpoints

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: LEX LMM

Lags interval (in first differences): 1 to 1  
Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.1215691366	5.3153412733	15.41	20.04
	66	7		
At most 1	2.4396794891	0.0010002807	3.76	6.65
	2e-05	9241		

(\*\*) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level  
Trace test indicates no cointegration at both 5% and 1% levels

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.1215691366	5.3143409925	14.07	18.63
	66	8		



## متغيرة الواردات ومتغيرة الناتج الداخلي الخام :

Sample(adjusted): 1968 2008  
Included observations: 41 after adjusting endpoints  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: LIM LPIB  
Lags interval (in first differences): 1 to 1  
Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.1598625542 33	7.1445067994 4	15.41	20.04
At most 1	6.6486573198 5e-05	0.0027260401 2467	3.76	6.65

(\*\*) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level  
Trace test indicates no cointegration at both 5% and 1% levels

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.1598625542 33	7.1417807593 2	14.07	18.63

## متغيرة الواردات ومتغيرة الكتلة النقدية :

Sample(adjusted): 1968 2008  
Included observations: 41 after adjusting endpoints  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: LIM LMM  
Lags interval (in first differences): 1 to 1  
Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.1416027253 46	6.2684026729 1	15.41	20.04
At most 1	0.0001995875 66378	0.0081839069 5168	3.76	6.65

(\*\*) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level  
Trace test indicates no cointegration at both 5% and 1% levels

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.1416027253 46	6.2602187659 6	14.07	18.63

## متغيرة الناتج الداخلي الخام ومتغيرة الكتلة النقدية :

Sample(adjusted): 1968 2008  
Included observations: 41 after adjusting endpoints  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: LPIB LMM  
Lags interval (in first differences): 1 to 1  
Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.1274877363 01	5.5964827400 6	15.41	20.04
At most 1	0.0001210025 16106	0.0049614033 3754	3.76	6.65

\*(\*\*) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level  
Trace test indicates no cointegration at both 5% and 1% levels

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.1274877363	5.5915213367	14.07	18.63
	01	3		

الملحق السادس : نتائج اختبار سببية غرا نجر .

متغيرة سعر الصرف ومتغيرة الناتج الداخلي الخام :

Pairwise Granger Causality Tests  
Sample: 1966 2012  
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LPIB does not Granger Cause LER	41	1.29793368831	0.285568642127
LER does not Granger Cause LPIB		0.352740849284	0.705161045013

متغيرة سعر الصرف ومتغيرة الصادرات :

Pairwise Granger Causality Tests  
Sample: 1966 2012  
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LEX does not Granger Cause LER	41	0.30671388221	0.737764919355
LER does not Granger Cause LEX		0.440400403462	0.647200507362

متغيرة سعر الصرف ومتغيرة الواردات :

Pairwise Granger Causality Tests  
Sample: 1966 2012  
Lags: 2

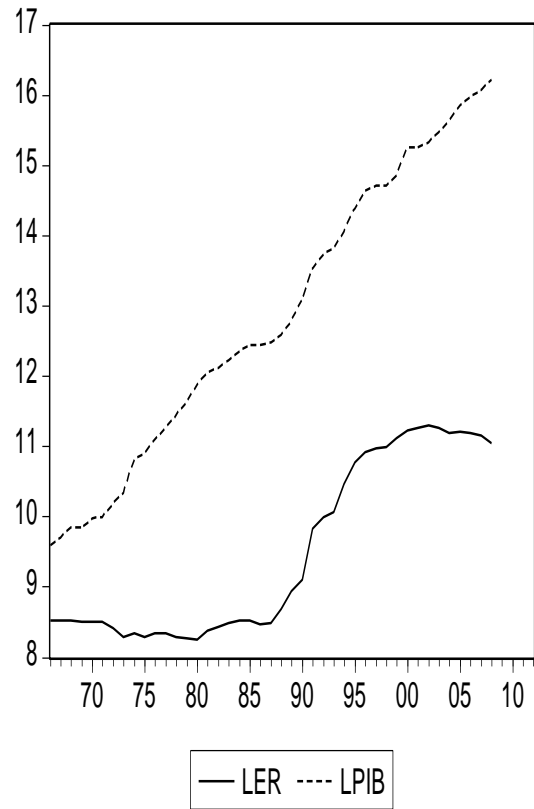
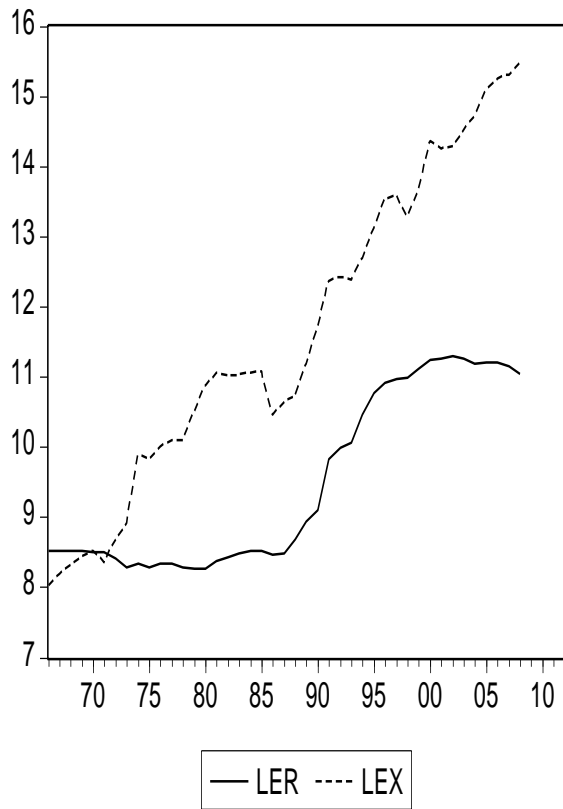
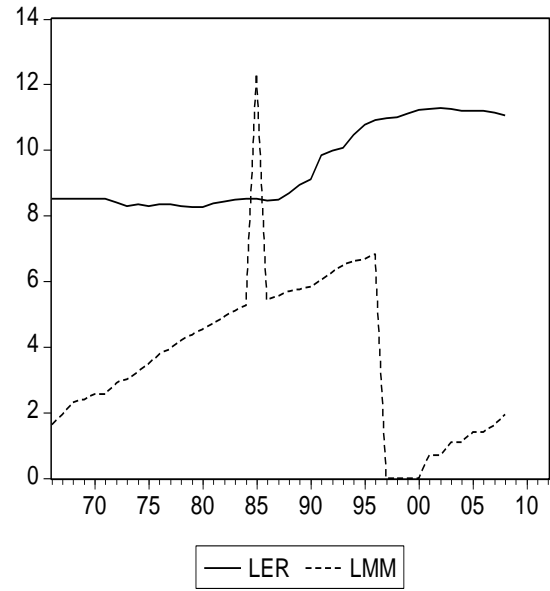
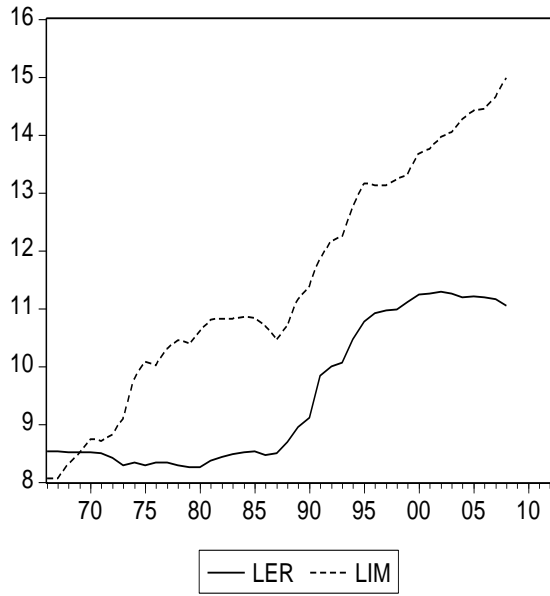
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LIM does not Granger Cause LER	41	0.444853668794	0.644393628431
LER does not Granger Cause LIM		0.809607143078	0.452970628233

متغيرة سعر الصرف ومتغيرة الكتلة النقدية :

Pairwise Granger Causality Tests  
Sample: 1966 2012  
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LMM does not Granger Cause LER	41	1.32771560982	0.277750986882
LER does not Granger Cause LMM		3.5933230249	0.0377706468565

الملحق السابع : أشكال دوال الاستجابة للمتغيرات المدروسة





- 13- الحريري محمد خالد " الاقتصاد الدولي " جامعة دمشق , سوريا 1977
- 14- محمد عبد المنعم عفر ، أحمد فريد مصطفى "الاقتصاد الدولي"مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع الإسكندرية 1999
- 15- محمد عبد العزيز عجمية ، مصطفى رشدي شيحة " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية " الدار الجامعية ، بيروت مصدر بدون تاريخ
- 16 - مجدي محمود شهاب " الاقتصاد الدولي "دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1996
- 17 - محمد عبد العزيز عجمية ، مدحت محمد العقاد " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية " دار النهضة العربية ، بيروت 1979
- 18 - محمود يونس " نظرية التجارة الدولية " الدار الجامعية الإسكندرية 1986
- 19 - مندور أحمد " مقدمة في الاقتصاد الدولي " الدار الجامعية ، بيروت 1990
- 20 - نعمة الله نجيب إبراهيم " أسس علم الاقتصاد " مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2000
- 21 - سامي عفيفي حاتم " دراسات في الاقتصاد الدولي " الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت 1995
- 22- عادل أحمد حشيش ، أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب " أساسيات الاقتصاد الدولي " دار الجامعة للنشر القاهرة 1998
- 23 -عبد المطاب عبد الحميد " السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي " مجموعة النيل العربية للنشر الطبعة الأولى القاهرة 2003
- 24 -عرفان تقي الحسيني " التمويل الدولي " مجدلاوي عمان 1999
- 25 -عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب " جوانب الاقتصاد المعاصر ، العلاقات الاقتصادية العربية" دار الجامعة ،بيروت 1999
- 26 - عادل أحمد حشيش " أساسيات الاقتصاد الدولي " دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2001
- 27 - فؤاد حيدر " علم الاقتصاد العام " المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع القاهرة 2001

- 28 - **فليح حسن خلف** " العلاقات الاقتصادية الدولية " مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع  
عمان 2001
- 29 - **صلاح الدين السيستاني** " دراسات نظرية وتطبيقية ، قضايا اقتصادية معاصرة "   
عالم الكتاب للنشر والتوزيع القاهرة 2003
- 30 - **صقر أحمد صقر** " النظرية الاقتصادية الكلية " وكالة المطبوعات - الكويت 1997
- 31- **قدي عبد المجيد** " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " ديوان المطبوعات  
الجامعية - الجزائر 2003
- 32- **قربصة صبحي نادر** ، **العقاد مدحت محمد** " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية  
الدولية " دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت 1983
- 33- **رمزي زكي** " الاقتصاد العربي تحت الحصار " مركز دراسات الوحدة العربية للنشر  
1989
- 34 - **شرابي عبد العزيز** " طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي " ديوان المطبوعات الجامعية  
الجزائر 2000
- 35- **زينب حسن عوض الله** " الاقتصاد الدولي " نظرة عامة على بعض القضايا ، الدار  
الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية 1998
- 36- **إبراهيم محمد الفار** " سعر الصرف بين النظرية والتطبيق " دار النهضة العربية  
القاهرة 1992

## II - الرسائل :

- 37- **بن قدور علي** " دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي " - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - سعيدة 2004-2005
- 38- **تومي ربيعة** " نمذجة سعر الصرف الاسمي في المدى الطويل " - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر 2001
- 39 - **خنيش الحاج** " الأورو وانعكاساته على بنية التجارة الخارجية ، أسعار الصرف والمديونية الخارجية للجزائر " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2000، 2001
- 40- **الشيخ ولد عبد الله** " أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات " دراسة حالة موريتانيا ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2001
- 41- **كمال العقريب** " أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة البليدة 2005
- 42- **نعمان سعدي** " سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي " - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية الخروبة الجزائر 1998
- 43- **قدار نعيمة** " نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر " (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية) جامعة الجزائر 1997
- 44- **يوسف عبد الباقي** " دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية " دراسة حالة الجزائر (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية) جامعة الجزائر 2001

45- بيتر دكريك " الدفاع عن أسعار الصرف المعمومة " مجلة التمويل والتنمية , جويلية 1989

46- الجوهري عبد العزيز خالد " سعر الصرف ...نحن والخبرة العالمية " مجلة السياسة الدولية العدد 44 أبريل 2001

47- العباس بلقاسم " سياسات أسعار الصرف " سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية المعهد العربي للتخطيط - الكويت- العدد 23 نوفمبر 2003 السنة الثانية

48- عدنان عباس علي " المنهج النقدي في القوى المتحركة في سعر الصرف " مجلة العلوم الاجتماعية تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - مجلد 7 العدد 4 ، 1999

49- محاضرات في الاقتصاد الكلي للدكتور بن ثابت بوزيان - جامعة مستغانم

50- موسوعة عالم التجارة والإدارة والأعمال الحديثة دار كبيس 2003

51- زياري بلقاسم " انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورو متوسطة " الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الأفنية الثالثة ، جامعة البلدية ماي 2002



- 52 -A.BENASSY** « comment se fixent les taux de change ? un bilan économie et prévision .107»1993
- 53-ARTUS. P.MORIN.P** « Macro économie appliquée » PUF1991
- 54 -Bertrand Nezeys** « les politiques de compétitivité » Edition economica1998
- 55 -BERNARD QILLOCHON** « économie international » edition DUNOD ; 2<sup>eme</sup> édition
- 56 –BRAHIM GUENDOUI** « relation économique international » édition elmaarifa alger1998
- 57 –BOURBONNAIS Régis** « économétrie »édition DUNOD 1989
- 58–BOURBONNAIS Régis** « économétrie »3édition DUNOD 2000
- 59 -D.A.DICKEY, W.A.FULLER** « the liklihood retion statistics for autoregressive time series with a unit root »Économetrica 1981
- 60-DOMINNIQUE Plihon** « les taux de change » édition la découverte , paris 1991
- 61 –ELAIN SAMUELSON** « économie international contemporaine » OPU ALGER1993
- 62-FRIEDERICH** « International economies » concepts and issues NEW YORK Megrm – Hill Book Company ;1974
- 63 –Fougère .j.p et voisin** « le système financée et monétaire internationale » édition Nathan 1994
- 64 –heve moly ; celine pringint ,necolat sobazile**« économie de merision »n123-124 ;1996
- 65-H . BEN ISSAD** « la réforme économique en Algérie » OPU 1991

- 66-HURLIN** « économique appliquée des série temporelles »  
université de paris , duphine 2003
- 67 -J.ROBINSON** « Essays in the theory of employment » Blakvell ,  
1947
- 68 -JACOUB FRANKEL** « on the market a theory of floating  
exchange rates »beseson real interest l'inferranls .american économie,  
1979
- 69 -Jean pierre delas** « économie contemporaine » édition  
marketing 1992
- 70 -JEAN-marc siroem** « finances international » armand colin ,  
paris 1993
- 71 - JAQUEMENT . P & ASSIDON . E** « politiques de change et  
ajustement on Afrique » ministère de la cooperation et du  
développement PARIS 1988
- 72 -L LIPSHITZ** « exchange rate policies for developing  
countries »IMF , Staff Dec1978
- 73 -Marline peyrons moulars ellipses** « les paiements international  
monnaie et finance » édition marketing paris 1996
- 74-MICHEL AGLIETTA** « Macro économie internationale »  
PARIS 1993
- 75 -MILET Obravich** « les effets de la dévaluation française de  
1985 »les aides d'organisations , paris , 1970
- 76 -P.C.B PHILLIPS TOBA** « vector auto regressions causality »  
econometrics 1993
- 77 - PHILIPPE AVOYO** «finance appliquée » PARIS DUNOD  
1993

- 78 –P. Salle** « problème économiques généraux » édition –Dunod  
1985
- 79 –PEYRARD JOSETTE** « Risque de change » librairie vuibert  
paris 1986
- 80 –PHILIPPE D’ arvisent ;JEAN pierre petit** « économie  
international » édition Dunod France 1999
- 81 –Redrigger dornbush** « exchange rate and inflation the ill press »  
Cambridge USA 1994
- 82 –R.F.ENGLER . C.W.J.GRANGER** « co integration and error  
correction representation estimation and testing » econometrics 1987
- 83 - S.JOHANSEN STATISTICAL** « Analyse of co integration  
vectors » 1988
- 84 -S.S.ALEXANDER** « Effects of devaluation on a trade balance »  
IMF STAFF PAPERS 1952
- 85 -W. A.FULER D.A.DICKEY** « distributions of estimators for  
autoregressive time series with a unit root » j.A.S.A 1979
- 86-YVES SIMON ; SAMIR MENAI** « Technique finances  
international » édition economica ; PARIS 1998
- 87 -Yves Simon** « marche des changes et gestion du risque de  
change » édition Dalloz paris 1995



## ملخص

تطرقنا في بحثنا هذا إلى أربعة فصول ففي الفصل الأول تطرقنا إلى عموميات وتعريف حول سعر الصرف وفيه تناولنا تعريف سعر الصرف و نظريات ونماذج وسياسات سعر الصرف ، و الفصل الثاني الاختلال في ميزان المدفوعات و تطرقنا فيه إلى تعريف ميزان المدفوعات و أوضاع ميزان المدفوعات ، أما في الفصل الثالث أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات كذلك قسمناه هو الآخر إلى قسمين تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات و التقلبات العالمية في أسعار الصرف و أثارها على ميزان المدفوعات وفي الفصل الأخير الدراسة القياسية و تطرقنا فيها إلى دراسة الاستقرارية، التكامل المتزامن، وسببية غرانجر، مستعملين في الدراسة القياسية خمسة متغيرات من ميزان المدفوعات هما : الناتج الداخلي الخام، الصادرات، الواردات، الكتلة النقدية، وأخيرا متغيرة سعر صرف الدينار بالدولار الأمريكي وذلك في الفترة الممتدة ما بين 1966 إلى غاية 2008-ما هو أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر؟ لقد كان سعر الصرف ولازال يشكل ظاهرة في معالجة الاختلالات الكلية، هنا حاول الكثير من الاقتصاديين تفسير ظاهرة تكوين أسعار الصرف من الجانب النظري، وذلك بإعطاء أهم النظريات المحددة لسعر الصرف، في حين اهتم البعض الآخر بالجانب القياسي الذي لا يقل أهمية عن الجانب النظري بإعطائهم صيغ النماذج المفسرة للظاهرة باستخدام متغيرات تفسيرية.

### الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف؛ ميزان المدفوعات؛ الاختلال في ميزان المدفوعات؛ تخفيض العملة؛ التقلبات العالمية؛ سوق الصرف؛ استقرارية السلاسل الزمنية؛ التكامل المتزامن؛ سببية غرانجر؛ الناتج الداخلي الخام.